## الإهداء

الى أبي وأمي وابنتي

الى غاليتي

طارق أحمد الضروس

## الشكر والتقدير

يتقدم الباحث بالشكر والتقدير إلى القائمين على هذا الصرح العلمي الكبير الذي أتاح لنا مجال العلم والبحث لما فيه الخير .

كمـا يتقدم الباحث بالشكر الجزيل إلى الاساتذه أعضاء قسم العلوم السياسية في جامعة مؤتة لما قدموه من جهد في رفع سوية المستوى العلمي ، والشكر موصول إلى أعضاء لجنة المناقشة الكرام على تفضلهم بالحضور والمناقشة وأخص بالذكر الدكتور محمد القطاطشة لما قدمه من نصح وإرشاد وتوجيه طيلة فترة كتابة هذه الرسالة.

والشكر الجزيل لكل من ساهم في إخراج هذا العمل.

**طارق أحمد الضروس**

## فهرس المحتويات

## قائمة الجداول

# قائمة الملاحق

# الملخص

## العلاقات الأردنية – الأمريكية

## 2005 – 1999


**طارق احمد الضروس**

**جامعة مؤتة، 2006**



تكمـن أهمية الدراسة في تحليل مجمل القضايا المتداخلة في العلاقات السياسية والاقتـصادية والعسكرية ، وتأتي هذه الدراسة في إطار ربط تطور العلاقات الثنائية بـين الـبلدين بـأمن واسـتقرار المنطقة بعد أن شهدت عدد من المتغيرات السياسية والاقتـصادية والاجتماعـية ، وإيضاح الدور الأردني ومركزيته وأهميته في المنطقة وبالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية ، وتقديم دراسة أكاديمية متخصصة عن العلاقات الاردنـية – الامـريكية خـلال الفترة 1999 – 2005 ، والبحث في كيفية تطوير وتعزيز هذه العلاقات وتجاوز مراحل الأزمات التي مرت بها والتي عبر الاردن فيها عن مواقفه ومصالحه الوطنية والقومية .

# Abstract

## The Jordanian – American relationships (1999 – 2005)


**Tareq Ahmad Al-Droos**

**Mu’tah University, 2006**



The importance of this study is in the analysis of the integrated issues in the political , economic and military relationships , and it comes to connect the relationships between the tow countries with the stability and the security of the region after it witnesses a number of political , economic and social changes and to clarify the importance and centralization of the Jordan role in the region .

This is an academic , specialized survey about the Jordanian – American relationships during 1999- 2005 , and to look for ways to develop and strengthen this relationships and to over take the crises in which the region passed through and in which Jordan expresses its national and Arab interests .

## الفصل الأول

خلفية الدراسة ومشكلتها

تـم تقـسيم الدراسـة إلـى خمسة فصول عالج الفصل الأول خلفية الدراسة ومشكلتها، وأهمية منطقة الشرق الأوسط بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية.

وتطـرق الفـصل إلى مشكلة الدراسة وفهم الأردن للمعادلة الدولية في تعامله وعلاقاتـه مـع الولايات المتحدة، وكذلك أهمية الدراسة والكشف عن الخط السلوكي لدولة صغيرة من حيث الموارد والإمكانيات في ظل نظام عالمي يتسم بالديناميكية.

وتـناول الفصل أهداف الدراسة التي تسعى لتقديم رؤية حول التطور التاريخي للعلاقـات الثنائية وتحليل مجمل القضايا المتداخلة من سياسية واقتصادية وعسكرية، وإيضاح الدور الأردني ومركزيته بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية.

### 1.1 خلفية الدراسة :

ظلـت مـنطقة الـشرق الاوسط واحدة من اكثر المناطق في العالم أهمية، والتي احـتفظت بقـدر كبيـر من استمرارية المواقف تجاهها من قبل الادارات الامريكية المتعاقـبة، ويـرجع هذا الى وجود قدر كبير من الاتفاق في اجندة السياسة الخارجية الامريكية حول اهداف ومصالح الولايات المتحدة في المنطقة.

تنظر الولايات المتحدة الى الحفاظ على منطقة الشرق الاوسط خالية من اسلحة الدمار الشامل وكافة مصادر التهديد والنزاعات، لان أي نزاع يطال اسرائيل او النفط او الاثنين معا، يشكل تهديدا كبيرا للمصالح الامريكية لا يمكن تجاهله.

لقـد كانـت المنطقة العربية من أهم مناطق الصراع على النفوذ بين القطبين، وبقدر ما تحتويه من ثروات وموارد طبيعية تعد على قدر كبير من الأهمية لما لها من تأثيـر علـى مجريات الصراع على الساحة الدولية، واعتمدت الولايات المتحدة في مواجهتها للاتحاد السوفيتي سياسة الاحتواء ( Containment ) والتي تقوم على منع الاتحـاد السوفيتي من الاقتراب أو التواجد في المناطق ذات الأهمية لمصالح الولايات المتحدة والعالم الغربي.

ويعتبـر الأردن عنـصر أساسـي لا من واستقرار المنطقة، الأمر الذي تطلب مواصـلة العمـل بـشكل وثيق مع الولايات المتحدة، فقد توافقت النظرة الاردنية – الامـريكية الـى الـشيوعية، ونظرت الولايات المتحدة للاردن على انه عامل داعم للمعـسكر الغربـي وواحـدا من الدول العربية القليلة التي حافظت على تحالفها مع الغـرب، ولعـبت المـساعدات الاقتصادية والعسكرية والمالية التي تقدمها الولايات المتحدة دورا رئيسيا في تامين قدرات الاردن الدفاعية ومساعدة الاردن على النهوض باقتصاده.

هذا الأمر تطلب علاقة خاصة بين الاردن والولايات المتحدة التي تملك اوراق الحـل للـصراع العربـي – الإسرائيلي، وتلعب العلاقة الأردنية – الأمريكية دورا محـوريا في المنطقة. فالأردن في علاقته مع الولايات المتحدة كان وما يزال يطالب بايجـاد حل عادل ودائم وشامل للصراع العربي – الاسرائيلي على اساس العدل لكل الاطرف العرب واسرائيل على حد سواء.

## 2.1 مشكلة الدراسة:

تأتـي هذه الدراسة للبحث في كيفية العلاقات الاردنية – الامريكية ومرحلة الازمـة التـي مـرت بها خلال فترة التسعينات والتي عبر فيها الاردن عن مواقفه ومصالحه الوطنية والقومية، وأشكال التعاون فـي مختلف المجالات خلال الفتـرة ( 1999-2005) وبيان اثر العلاقات الاردنية – الامريكية على امن المنطقة الاقليمية لا سيما ان العلاقات التاريخية بين الدولتين لها اثارها الايجابية.

لقـد فهم الأردن المعادلة الدولية بشكل كبير في تعامله وعلاقاته مع الولايات المتحدة، كما فهمت الولايات المتحدة دور الاردن الاقليمي وموقعه.

## 3.1 أهمية الدراسة :

تكمن أهمية الدراسة في بيان العوامل التي أثرت وما زالت تؤثر في صياغة العلاقـات الأردنية – الأمريكية، والعوائق التي تقف أمام تطورها، وتشخيص القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتسليط الضوء على برامج المساعدات الأمريكية

الاقتصادية والعسكرية والمالية وحجم وتوزيع هذه المساعدات، وبيان أسباب الاهتمام الأمريكي بالأردن والتوجهات السياسية للمساعدات الأمريكية.

## 4.1 أهداف الدراسة :

1 . تقديم رؤية حول التطور التاريخي للعلاقات الاردنية – الامريكية.

2 . تحليل مجمل القضايا المتداخلة في العلاقات السياسية والاقتصادية والعسكرية.

3 . تقديم دراسة اكاديمية متخصصة عن العلاقات الاردنية – الامريكية خلال الفترة (1999-2005) .

4 . تأتـي هـذه الدراسـة في اطار ربط تطور العلاقات الثنائية بين الدولتين بأمن واسـتقرار المـنطقة بعـد ان شـهدت عدد من المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

5 . ايـضاح الـدور الاردنـي ومركزيته بالمنطقة واهميته بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية.

6 . اعتبار هذه الدراسة دعوة للحفاظ على هذه العلاقات وتطويرها وحافز لدراسات اخرى في العلاقات الثنائية بين البلدين.

# الفصل الثاني

# الإطار النظري والدراسات السابقة

تطرق الفصل إلى الإطار النظري واعتماد نظرية المصلحة في العلاقات الدولية، على أساس ان المصلحة هي الدافع والمحرك للسلوك والتفاعلات الدولية، ولملائمة هذه النظرية لطبيعة الدراسة، كذلك تم اعتماد المنهج التاريخي وتتبع الأحداث التاريخية للعلاقات بين البلدين، والمنهج التحليلي لتحليل الظروف والمتغيرات الإقليمية والدولية.

وتناول الفصل فرص التعاون والتقارب الأردني – الأمريكي يؤثر ايجابيا على فرص إحلال السلام في المنطقة.

وأوضح الفصل مفاهيم العلاقات الدولية والسياسة الدولية والسياسة الخارجية، وتناول الفصل الدراسات السابقة في هذا الموضوع، والتي تناولت جوانب مختلفة من العلاقات الأردنية – الأمريكية ومختاف الفترات الزمنية لهذه العلاقة.

## 1.2 الإطار النظري:

الإطار النظري الذي تدور حوله هذه الدراسة ويتناول موضوع العلاقات الأردنية- الأمريكية (1999-2005)، ستعتمد الدراسة نظرية المصلحة في العلاقات الدولية، لان هذه النظرية أكثر ملائمة لطبيعة هذه الدراسة، ومحاولة لتحليل هذه العلاقة وأهدافها والعوامل الدافعة والمحركة لها، والمصلحة هي التي تدفع وتحرك وتفسر السلوك الدولي تجاه الاخرين والتأثير عليهم.

### 1.1.2 مفهوم العلاقات الدولية:

أول ما يتبادر الى الذهن أن العلاقات الدولية هي العلاقات بين الدول و قد تبنت هذا المفهوم في الماضي فئة من الباحثين المتخصصين في القانون الدولي، ولكنها عادت عنه مؤخرا، و خصوصا بعد ظهور المنظمات الدولية.

ان العلاقات والروابط التي تنشأ بين الدول متعددة ومتشعبة، غير أنها لا تعتبر كلها علاقات تدخل في نطاق علم العلاقات الدولية، فهناك علاقات كثيرة تقوم بين الدول

دون ان تشكل، حكما، علاقات دولية يهتم بها هذا العلم، مثل المباريات الرياضية والفنية والثقافية، التي تشترك فيها فرق رسمية من جنسيات مختلفة، ولا يترتب عليها اثار سياسية، فهي علاقات بين اطراف دولية ولكنها لا تشكل علاقات دولية بالمفهوم المتفق عليه لهذا العلم.

وبالعكس، هناك علاقات تدخل ضمن اطار هذا العلم دون ان يطلق على احد اطرافها او كل أطرافها، وصف الدولة ومن أمثلة ذلك. العلاقات بين الدول النفطية و الشركات الأجنبية، العلاقات بين دول و قوى مالية أجنبية، العلاقات بين فروع الحزب الواحد المنتشرة بين اكثر من دولة، وهناك بعض القضايا والأحداث المحلية التي تكتسب اهمية كبرى في العلاقات الدولية بسبب تاثيرها في مناطق مختلفة من العالم مثل انتخابات الرئاسة في الولايات المتحدة الامريكية وفاة زعيم في بعض الدول الكبرى أو تغيير القيادة الحاكمة[1].

ومما سبق نستنتج ان الروابط بين الدول تحتاج، لكي تكتسب المفهوم العلمي للعلاقات الدولية، إلى توافر عنصرين أساسيين:

1. عنصر سياسي، وهو الطبيعة السياسية للعلاقة، أو قدرة هذه العلاقة على إحداث أثار سياسية. عنصر جغرافي، وهو تخطي هذه الاثار لحدود الدولة التي نشأة فيها العلاقة[2] .
2. إن العلاقات الدولية هي المادة التي تبحث وتحلل مختلف العلاقات التي تربط، دول المجموعات الدولية بعضها ببعض[3].

إن مصطلح العلاقات الدولية يطرح محتوى أكثر شمولية من السياسة الدولية او السياسة الخارجية، وان العلاقات الدولية تستقل عن علم السياسة بانها لا تشمل العلاقات ذات الصبغة السياسية فقط بل تشمل العلاقات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والدينية ... الخ، تقوم ما بين الدول والاشخاص الدوليين المكون منهم المجتمع الدولي، وأصبح

(1) المجذوب، محمد، (1978). العلاقات الدولية، بيروت، مكتبة مكاوي، ص4-5

(2) الرويفي، محمد، (1975 ). محاضرات في تاريخ العلاقات الدولية، الرباط، مكتبة المعارف، ص11-12.

(3) المجذوب، محمد، مرجع سابق، ص 6.

لها فروع (كالقانون الدولي، الاقتصاد الدولي، المنظمات الدولية )، وعلى هذا فالعلاقات الدولية حقل دراسات متعدد المواد، وباختصار هو العلم الذي يهتم بدراسة المجتمع الدولي بالكامل.

ان الحديث عن العلاقات الدولية هو غالبا الحديث عن العلاقات بين الدول، لأنها صانعت القرارات التي تؤثر على الحرب والسلام، وان حكومات هذه الدول لها سلطة ترتيب و تنظيم الامن والقضاء والتجارة وإدارة شؤون الدولة الداخلية، والأمور الأخرى المتعلقة بالشؤون الدولية، والعلاقات الدولية لا تقتصر على العلاقات بين الدول بل تشمل كيانات اخرى مثل المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية و الشركات العابرة للقارات والمؤسسات الاقتصادية الدولية.

ويعرف كوينسي رايت تعريفا واسعا للعلاقات الدولية، و ينبع من نظرته الى العلاقات الدولية بانها " علاقات شاملة تشمل مختلف الجماعات في العلاقات الدولية سواء كانت علاقات رسمية ام غير رسمية "، و يرى فيريدرك هارتمان بان مصطلح العلاقات الدولية " يشمل كل الاتصالات بين الدول وكل حركات الشعوب والسلع والأفكار عبر الحدود الوطنية ". (1)

ويعرف مارسيل ميريل العلاقات الدولية بانها " كل التدفقات التي تعبر الحدود، أو حتى تتطلع نحو عبورها، وهي تدفقات يمكن وصفها بالعلاقات الدولية، ولا تشمل هذه التدفقات بالطبع على العلاقات بين حكومات هذه الدول ولكن ايضا على العلاقات بين الافراد والمجموعات العامة والخاصة، التي تقع على جانبي الحدود، كما تشمل على جميع الانشطة التقليدية للحكومات: الدبلوماسية، المفاوضات، الحرب .... الخ ولكنها تشمل أيضا تدفقات من طبيعة اخـرى – اقتصادية، إيديولوجـية، سكانية،

---

(1) توفيق ، سعد حقي ، ( 2000 ) . مبادئ العلاقات الدولية ، ط1،دار وائل لنشر ، عمان ، ص 13.

رياضية، ثقافية، سياحية .... الخ ".[1]

لقد اختلف الفقهاء والباحثين في مجال العلاقات الدولية حول تحديد و تعريف مفهوم معين للعلاقات الدولية، لذلك أعطيت لمصطلح العلاقات الدولية تعريفات كثيرة.

العلاقات الدولية ما هي الا روابط وعلاقات اجتماعية، ومن هذا المنطلق فانها كباقي العلاقات الاجتماعية، تنظم بواسطة قواعد قانونية، حيث توجد مثل هذه القواعد في اطار القانون الدولي العام مهمتها تنظيم العلاقات الدولية.[2]

أن العلاقات الدولية بكل انواعها القانونية والاقتصادية والسياسية والثقافية نتاج ومحصلة امتداد طبيعي لمراحل ونمو واتساع قاعدة العلاقات الانسانية التي تبدا من الفرد الى نظام الاسرة الى العائلة المكونة من مجموعة الأسر ثم العشيرة والقبيلة ومنها الى الامتداد الجغرافي في شكل منطقة او اقليم وانتقالا الى رحاب الدول واخيرا الى العلاقات الخارجية بين الدول مع بعضها مباشرة او في تنظيمات حكومية وغير حكومية على المستوى الاقليمي والعالمي. [3]

أن سمات حقل العلاقات الدولية ما زالت مرنة ومستعصية على الباحثين لتكون مواكبة لما يستوجب على هذا الحقل ان يتسم به، ويبدو ان تعريف العلاقات الدولية " بـ علاقات الدول والشعوب فيما بينها " تعريف بسيط وشامل، ولا يخضع لعملية معينه لسبب واضح وهو ان كل العلاقات حالة لا يمكن اخضاعها الى تجربة بالمعنى الدقيق، فتشعب العلاقات والجهات المتداولة لها، وتنوع المحفزات والدوافع وراء كل علاقة وتباين وانقلابية البيئة الخارجية الموضوعية والبيئة الاجتماعية والحضارية الداخلية، كل هذا لا يترك مجالا لاخضاع مثل هذه الانسجة المتداخلة، مع أنها قد تشكل وشاحا واحدا، إلى أي نمط من المنهجية العلمية الموحدة التي يمكن ان تحتويها وتكون لها ضابطا مركزيا. [1]

---

(1) ميرل ، مارسيل ، ( 1986 ) . سوسيولوجيا العلاقات الدولية ، ترجمة ، حسن نافعة ، ط1 ، دار المستقبل العربي ، القاهرة ، ص 98.

(2) الدوري ، عدنان مهدي ، ( 1997 ) . العلاقات الدولية المعاصرة ، ط2 ، الاسكندرية ، المكتب الجامعي الحديث ، ص 11 .

(3)علي ، ماجد ابراهيم ، ( 1991 ) . مبادئ العلاقات الدولية ، ص 6 .

(1)نعمة ، كاظم هاشم ، ( 1979 ) . العلاقات الدولية ، ج1 ، بغداد ، ص 4 -5 .

### 2.1.2 مفهوم السياسة الخارجية:

أن السياسة الخارجية لدولة ما، هي جزء من السياسة العامة لهذه الدولة، أو الخطة التي تسير بهديها دولة ما في علاقاتها مع دول أخرى، فدراسات السياسة الخارجية ترتكز على ظاهرة القرار السياسي للدول الخاص بالعلاقات الخارجية والتعاون الدولي بدون ان تشمل النظام الدولي بكامله.(2)

فالسياسة الخارجية تمتد بركائزها الى اوضاع السياسة الداخلية، فالأخيرة هي التي تمدها بقوة الدفع وتعين مجال حركتها، كما أنها هي التي تقرر اهدافها وترسم حدود قدراتها وامكاناتها، فالسياسة الداخلية لا يمكنها ان تنعزل عن تاثيرات السياسة الخارجية، فما يحدث في الخارج قد يصيب توازن السياسة الداخلية بالخلل الذي تتفاوت حدته ومداه باختلاف الوقائع والظروف، وقد يعجل بتفجير مواقف داخلية عنيفة كالثورات والاضطرابات، وهذه التطورات الداخلية قد تؤدي مضاعفاتها اللاحقة الى احداث تغير من نوع او اخر في مضمون السياسات الخارجية لمثل تلك الدول والمجتمعات الإنسانية.(3)

وذهب البعض الى القول في السياسة الخارجية بانها " برنامج عمل الدولة في المجال الخارجي".(4)

والبعض عرف السياسة الخارجية بانها برنامج العمل المعلن الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة البدائل المتاحة من اجل تحقيق اهداف محددة في المحيط الدولي. (5)

السياسة الخارجية هي قرارات وأفعال، فهي قرارات لأنها جزء من النشاط الحكومي، الموجه إلى الخارج، وأفعال لأنها تعالج مشاكل تطرح ما وراء الحدود،

---

(2) الرويفي ، محمد ، مرجع سابق ، ص 11 .

(3) مقلد ، اسماعيل صبري ، ( 1982 ) . نظريات السياسة الدولية دراسة تحليلية مقارنة ، ط1 ، الكويت ، جامعة الكويت ، ص 23 – 24 .

(4) بدوي ، محمد طه ، ( 1972 ) . مدخل الى علم العلاقات الدولية ، بيروت ، دار النهضة ، ص 40

(5) عيسى ، محمود خيري ، بطرس غالي ، المدخل الى علم السياسة ، القاهره ، مكتبة الانجلو المصرية ، ص 9

وتصنع السياسة الخارجية بواسطة مجموعة من الأجهزة الرسمية وغير الرسمية، ويتفاوت تأثير الأجهزة المتعددة حسب طبيعة الأنظمة السياسة.

وعلى الرغم من عدم وجود تعريف شامل وجامع لمصطلح العلاقات الدولية يتفق عليه معظم الباحثين و المتخصصين، فان الإطلاع على هذه التعريفات يبين لنا ان العلاقات الدولية ظاهرة واسعة ومتشعبة من التفاعلات والمبادلات المتداولة التي تجري عبر الحدود الوطنية.

ان العلاقات الدولية بوصفها حقلا من حقول العلم والمعرفة، أصبحت تمثل ميدان للبحث والتنافس، ولازالت تحقق المزيد من الفوائد الكثيرة نتيجة تطور برامج البحوث مادامت هذه العلاقات مرنة.

### 3.1.2 مفهوم السياسة الدولية:

ان هذا التعبير يغطي واقعا دوليا اكثر اتساعا من السياسة الخارجية فهو يشير الى النظام الدولي بشكل عام، وليس من وجهة نظر السياسة الخارجية لدولة ما، ان مصطلح السياسة الدولية يطلق على مجموعة العلاقات السياسة القائمة ما بين الدول في الشؤون الخارجية، بالإضافة إلى جميع العلاقات القائمة في المجتمع الدولي، أي ليس المقصود دولة واحدة بل بالنظام الدولي بكامله. [1]

وقد استخدم الكثير من الكتاب هذا المصطلح كبديل للعلاقات الدولية، والسبب ان غالبيتهم يعتقدون بان القوة هي المفتاح الرئسي للظواهر الدولية، بالإضافة لاعتبارهم ان العلاقات الدولية ما هي الا جزء من علم السياسة، ومصطلح السياسة العالمية كمرادف للسياسة الدولية كثر استخدامه في السنوات الاخيرة في الولايات المتحدة الامريكية ليتماشى مع دورها كزعيم عالمي.[2]

أن القاعدة التي تبنى عليها السياسة الدولية انما هي قضية اللامساواة بين عناصر النظام السياسي الدولي، والتنافس بين الاقوياء في هذا النظام ولا تجد الدولة الضعيفة مناصا من التحالف مع الدول القوية على الرغم من نزوعها نحو استقلال

---

[1] الرويفي ، محمد ، مرجع سابق ، ص 11 .

[2] الرويفي ، محمد ، المرجع السابق ، ص 12 .

اكبر، ولكن الأمور لا تسير دائما حسب ما يمكن ان يخطط له، فالدول تقوى وتضعف، والإمبراطوريات قوضت على اثر ظهور الدول القومية، ولكن لابد ان نتذكر ان القوة نسبية حسب الموقف المتأزم، وتبقى قضية اللامساواة في القوة والمنافسة من اجل الحصول عليها حجر الزاوية في السياسة الدولية التي غالبا ما تؤدي الى صراع دولي من جهة ودفاع عن المصالح القومية لكل دولة على حدة من جهة أخرى، ولا تقبل الانظمة الدولية أي سلطة تفرض عليها، وبخاصة عندما يتعلق الامر في امن واستقرار النظام السياسي القائم في أي من الدول. [1]

إن السياسة لا تكون مسالمة فقط، وإنما هي حرب في موطن الحرب وسلام في موطن السلام بل هي إدراك دقيق للموقف الدولي الذي لا يصلح فيه الا الحرب، وللموقف الذي يتحتم فيه السلام، ولو طالعنا تاريخ سيرة الرسول الكريم صلى ا عليه وسلم لرأينا انه اعلم الناس جميعا بلحظة الحاسمة التي لا مفر منها عن الحرب، وبلحظة الحاسمة التي لا تصلح إلا بالسلام، وهذه السياسة الحكيمة يجب إن تكون اليوم من قبل الدول و من قبل الأمة، فالدولة عليها ان تباشر الرعاية عمليا، والأمة أن تقوم بمحاسبة الدولة، ورعاية الشؤون داخليا من قبل الدولة تكون بتنفيذ المبدأ في الداخل، وتكون خارجيا بتحديد العلاقات مع الدول والشعوب ولذلك يقال عن الأولى سياسة داخلية وعن الثانية سياسة خارجية.[2]

إن الموقف الدولي لا يلزم حالة واحدة، وإنما هو متغير ومتبدل في العالم حسب أوضاعه، وأحواله، وأحداثه ومع ذلك يمكن رسم صورة واضحة له، و يمكن إعطائه خطوط عريضة عنه، ويمكن رصد تفصيلات عن أحواله، وحين يتغير الموقف الدولي لا يكون الوصف الذي اعطي له غير صحيح وإنما يكون وصفا لشئ وجد ثم ذهب، و لهذا يجب على السياسي ان تكون لديه معلومات عن الموقف الدولي، وعن السياسة الدولية، يربطها بما يراه حتى تتضح له الامور ويصدر حكمه عليها .[1])

---

(1) د . كانتور ، روبرت ، (1989 ) . السياسة العربية المعاصرة ، ترجمة أحمد الظاهر ، عمان ، مركز الكتب الاردني ، ص 15 .

(2) خاف ، محمود ، ( 1996 ) . مدخل إلى علم العلاقات الدولية ، ط1 ، عمان ، دار زهران ، ص 101 .

[1] خاف ، محمود ، المرجع السابق ، ص 102 .

**2.2 منهجية الدراسة:**

1 . المنهج التاريخي:

لا بد من استعراض المراحل التاريخية لتطور العلاقات الأردنية – الأمريكية حيث أن هنالك ارتباط بين الماضي والحاضر والتركيز علـى الفترة الممتدة بيـن عامي (1999 - 2005 ).

2 . المنهج التحليلي:

سوف يتم استخدام هذا المنهج في هذه الدراسة حيث يتضح ذلك من خلال دراسة وتحليل الظروف والمتغيرات الإقليمية والأزمات الدولية بهدف التوصل إلى قراءة وتحليل العلاقات الأردنية – الأمريكية.

**3.2 أسئلة الدراسة وفرضيتها:**

وتم صياغة أسئلة الدراسة التالية:

1. هل أن امن واستقرار المنطقة وزيادة فرص التوصل للسلام العادل والدائم والشامل يعتمد بدرجة ما على زيادة التقارب والتعاون الأردني – الأمريكي.
2. ما هي أهمية الأردن بالنسبة لدول المنطقة؟
3. ما هي نقاط الاتفاق والاختلاف بين الأردن وأمريكا؟
4. كيف تؤثر العلاقات الايجابية الأردنيـة– الأمريكية علـى امن واستقرار المنطقة؟
5. هل تطور العلاقات الأردنية – الأمريكية يشكل داعما للقضايا العربية ؟
6. ما هو مستقبل العلاقات الأردنية– الأمريكية على المستوى السياسي والاقتصادي والأمني؟

**4.2 الدراسات السابقة:**

تناول بعض الدارسين والباحثين العلاقات الاردنية – الامريكية بحث بعضها في العلاقات السياسية وتناول البعض الاخر المساعدات الاقتصادية الأمريكية، وبحث

بعضها في العلاقات الاردنية الامريكية بشكل عام عبر فترات زمنية، وكان لهذه الدراسات دور في سند هذه الدراسة.

ومن أهم الدراسات السابقة في هذا المجال:

1. دراسة نبيل (محمد زكي) التل بعنوان: العلاقات السياسية الاردنية الامريكية (1990 – 2000).

تحدث الباحث عن العوامل التي اثرت وما زالت تؤثر في صياغة هذه العلاقات، وتشخيص نقاط الضعف فيها والعوائق التي تقف امام تطورها، وتحديد مضامين هذه العلاقات بهدف تشخيص القضايا السياسية والاقتصادية والعسكرية التي تهم الطرفين، والبحث عن الصيغ والاسس التي يمكن ان تؤطر هذه العلاقات. والتعرف على تأثير هذه العلاقة على جهود الاردن التنموية وسياسته الإقليمية.

2. دراسة محمد احمد الاشقر بعنوان: اثر المساعدات الامريكية في السياسة الخارجية الاردنية (1957– 1991).

تحدث الباحث عن خلفية المساعدات الأمريكية، وبرامج المساعدات الخارجية الامريكية الاقتصادية والعسكرية والمالية وحجم وتوزيع هذه المساعدات. كما تحث الباحث عن أسباب الاهتمام الأمريكي بالأردن من النواحي الامنية والجغرافية، والاهتمامات الأردنية بالسلام، والتوجهات السياسية للمساعدات الأمريكية للأردن.

3. دراسة سهم عناد النوايسة بعنوان: القرارات الاستراتيجية في السياسة الخارجية الأردنية من عام (1970 – 1999).

تحدث الباحث عن تاثر الاردن باتجاهات النظام العالمي الجديد، وتعرض الأردن لكثير من الضغوط السياسية والاقتصادية وتوقف المعونات والمساعدات المالية، وحرص الأردن على إبقاء الباب مفتوحا على مختلف الأطراف. ومحاولات الأردن الدائمة للبحث عن السلام العادل والشامل، وسعي الأردن إلى تامين دور له في المنطقة العربية بعد التراجع الذي اصاب علاقاته مع بعض الدول العربية بعد حرب الخليج الثانية، ومحاولة الأردن التأقلم مع

متغيرات هذا النظام بتوجهاته وقدراته ليكون قادرا على التعامل بشكل ايجابي يحقق مصالحه.

4- دراسة عناد احمد النوايسه بعنوان: الوسطية في السياسة الخارجية.

تحدث الباحث عن تعريف السياسة الخارجية واهدافها وادوات تنفيذها، كما تناول الباحث ثوابت السياسة الخارجية الاردنية والعوامل المؤثرة عليها والتي تحكم انتهاج سياسة وسطية تتناسب مع الثوابت والعوامل المؤثرة.

وأوضح الباحث أسلوب رسم السياسة الخارجية الاردنية والمرتكزات الأساسية. كما تناول المواقف العملية التي تبناها الاردن والذي يعتمد الوسطية كاطار فكري وعملي في التعامل مع القضايا السياسية، وسلط الباحث الضوء على النهج الوسطي الذي يطبقه الاردن مع بعض القضايا المعاصرة.

وستكون هذه الدراسة عبارة عن محاوله جادة من الباحث للأخذ بأهم العوامل التي تحدد العلاقة الأردنية- الأمريكية خاصة فيما يتعلق بالقضايا السياسية والاقتصادية والأمنية.

## الفصل الثالث
## المسيرة التاريخية للعلاقات الأردنية – الأمريكية

تناول الفصل التطور التاريخي للعلاقات الأردنية– الأمريكية منذ نشأتها خاصة منذ أول زيارة قام بها الملك حسين بن طلال عام 1958، وأوضح الفصل واقع السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط وتحركها في نفس المسارات وانطلاقها من نفس المفاهيم والأفكار، وكذلك الأحداث والمتغيرات التي مرت بها العلاقات الأردنية – الأمريكية خلال الفترة من عام 1968 – 1990.

كما تحدث الفصل عن العلاقات الأردنية– الأمريكية خلال الفترة من عام 1991– 1998، والأحداث التي مرت بها المنطقة خلال هذه الفترة مثل أزمة الخليج، والترتيبات التي تمت بعقد مؤتمر السلام في مدريد، وتوقيع الأردن اتفاقية السلام مع إسرائيل عام 1994.

### 1.3 واقع السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط :

المتتبع لإستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط، يلاحظ انها ما تزال تتحرك في نفس المسارات وتعتنق نفس المفاهيم والأفكار، وتنطلق من نفس المرتكزات التقليدية، وتتشبث بنفس الاطار والوسائل التي طبقتها ما قبل الخمسينات وما زالت، ومن الغريب ان التقيد الحرفي بهذا كله مستمر على الرغم من التبدلات الجذرية العميقة التي طرأت على ظروف المنطقة وعلى واقع العلاقات الدولية عموما بفعل التأثير التراكمي للعديد من العوامل والمتغيرات التي يبدو ان هذه الاستراتيجية قد اخفقت في ان تستوعب مغزاها الحقيقي. [1]

ان تصاب أُية إستراتيجية دولية، وافتقارها إلى القدرة على التكيف المرن في مواجهة الضغوطات والتحديات التي تفرزها ظروف الواقع الاقليمي او الدولي، هذا النوع من الاستراتيجيات مهما رصد له من امكانات او توفر له من طاقات وموارد، فأنه يظل معرضاً بحكم تحيزه لبعض مفاهيم ضيقة لا يحيد عنها ولا يتراجع،

---

(1) مقلد ، اسماعيل صبري ، (1983 ) . الاستراتيجية الدولية في عالم متغير قضايا ومشكلات ، ط1 ، الكويت ، شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع ، ص 13 .

لاحتمال الفشل والانتكاس وهو في كل الاحوال يظل اعجز من ان يحقق مردودا ايجابياً يوازي ما ينفق عليه وما يضيع فيه، رغم كل هذا الرصيد الهائل من الحقائق والمعلومات المتاحة لاجهزة التخطيط وصنع الاستراتيجيات والتي تجمع من مختلف مصادرها الاساسية بأكثر الوسائل التكنولوجيه تطوراً وبكفاءة قل ان نجد لها مثيلا في دولة اخرى في العالم. (1) ينطلق قادة الولايات المتحدة الامريكية من فكرة مؤداها ان المهم لديهم ان يرسوا لبنات سلام دائم في العالم، وفق تصورات تحفظ لامريكا دورا بارزا ورئيسياً في توجيه الاحداث او على الاقل ادارتها، ولهذا يلوحون دائما بأن سبب الاضطرابات في العالم مرجعها الى خروج الكثير من الانظمة عن الاطار الامريكي. (2)

كانت السياسة الخارجية الامريكية تقوم قبل الحرب العالمية الثانية على اساس الانفراد في نصف الكرة الغربي، ومن اجل ذلك تبنت مبدأ مونرو*، واعتمدت سياسة توازن القوى، وتبنت انجلترا واحتضنتها وايدتها في سياسة توازن القوة بين الدول الأوربية، والوقوف إلى جانب أي دولة اوربية تريد دول اخرى اوربية ان تبتلعها، وقد تغيرت سياستها كليا وانقلبت راسا على عقب بعد الحرب العالمية الثانية بسبب عدم عراقتها في السياسة الدولية، ولأنها تعتنق المبدأ الرأسمالي، الذي يقضي بالصراع على المنافع هو العلاقة بين الشخص والشخص، وبين الدولة والدولة، وهي دولة استعمارية لا بد ان تظهر الاستعمارية في سلوكها، لهذه الأسباب وقعت في حيرة في تنفيذ سياستها، ووقعت في ارباكات عديدة وارتكبت اخطاء فاحشة.(3)

أما بالنسبة للدفاع فقد اقامت حزاما من الاحلاف حول الاتحاد السوفياتي والقواعد العسكرية النووية وغير النووية فأقامت مبدأ ترومان لحماية تركيا واليونان وأوجدت الحلف الأطلسي ومشروع مارشال لمساعدة اوروبا لتستطيع الوقوف ضد

---

(1)مقلد ، اسماعيل صبري ، المرجع السابق ، ص 13 – 14

(2)العلوان ، شريف الجويد ، (1978 ) . السياسة الخارجية الامريكية وازمة الشرق الاوسط ، 1967 – 1973 ، ط1، بغداد ، مطبعة المعارف ، ص 44.

* جيمس مونرو ، الرئيس الامريكي عام 1823 يقضي هذا المبدأ بعدم جواز تدخل اوروبا في امريكا شمالها وجنوبها وان أي تدخل اوروبي هو بمثابة اعتداء مباشر على الولايات المتحدة .

(3) الزين ، سميح عاطف ، (1987 ) . السياسة والسياسة الدولية ، لبنان ، دار الكتاب البناني ، ص 235-36

الاتحاد السوفيتي وتقوية موقف عدم الانحياز وأما الاستغلال فقد وسعت سياسة المساعدات الخارجية حتى شملت اكثر الدول التي كانت مستعمره واتخذت سياسة العدوان غير المباشر من الانقلابات، والتخريب، والتدمير، وشراء الذمم وتحملت المسؤوليات العسكرية والاقتصادية، وسارت في سياستها بدأب وبقوة، واندفعت فيها ايما اندفاع، لكن هذه السياسة اخفقت في الشرق الاوسط والشرق الادنى وفي اوروبا وأفريقيا، ووقعت في مآزق عديدة، مما اضطرها الى دراسة هذه السياسة ورسم سياسة جديدة سارت فيها منذ عام 1961. [1]

إن السياسة التي أعلنتها الولايات المتحدة الأمريكية في نهاية الخمسينات ومطلع الستينات من القرن العشرين توضح ما يمكن أن يظهر من تناقض بين الأقطار العربية والولايات المتحدة، فالأقطار العربية دفعتها المواقف الأمريكية منذ الحرب العالمية الثانية إلى البحث عن تأييد سياسي ومساعدة اقتصادية وعسكرية من المعسكر الشرقي المعادي لمعسكر الولايات المتحدة، وقد كرس ذلك تمسك العرب بوطنيتهم وحرصهم على تملك القرار دون خضوع لأية ضغوط خارجية، بل مواجهة التهديدات الأمريكية بالتحدي. [2]

وفي عام 1953 عندما جاءت ادارة ايزنهاور الجمهورية الى الحكم، دخلت في عملية اعادة تقييم لاستراتيجية الامن العربي في اطار متطلبات الامن القومي الأمريكي، وقد خلصت من تقييمها الى ان منطقة الشرق الأوسط التي كانت تعاني اكثر من غيرها من فراغات قوة واضحة، وكانت هذه النتيجة هي الاساس في تبني فكرة الحزام الشمالي، كما اقتنع بها جون فوستر دالاس وزير خارجية امريكا آنذاك، وكان جوهر الفكرة يقوم على توفير الحماية العسكرية لبعض الدول الراغبة في الحصول عليها دون ربط ذلك ببعض المشكلات السياسية الشائكة في المنطقة كمشكلة قناة السويس ومشكلة الصراع العربي-الإسرائيلي. [1]

---

(1) الزين ، سميح عاطف ، المرجع السابق ، ص 237.

(2) الشيخ ،رأفت ، امريكا والعلاقات الدولية ، القاهرة ، مكتبة عالم الكتب ، ص68

(1) مقلد ، اسماعيل صبري ، مرجع سابق ، ص 19 .

كما كان دالاس من اصحاب منهاج الخطوة خطوة في اقامة واستكمال هذه الحلقة من حلقات نظام الامن الغربي، والتوسع في عضوية الدول المهيأه لهذه المشاركة العسكرية تدريجياً، مع تزايد تقبل دول المنطقة لفكرة الدفاع المشترك بالتنسيق مع الغرب، وبدأت دبلوماسية المراحل في اطار الحلف الجديد الذي انبثق الى حيز الوجود عام 1955 وسمي بحلف بغداد. [2]

ان الظروف التي صعدت فيها أمريكا إلى مسرح السياسة الدولية بعد الحرب العالمية الثانية قد تغيرت نوعاً وكماً من فترة الى أخرى، إضافة إلى مجمل التطورات التي حصلت في الحركات الثورية في العالم واثرها في تعجيل ظهور ازمات النظام الامبريالي الأمريكي، وبالنظر لتعدد مراكز القوى الدولية فقد تحركت امريكا على صعيد تحديد مناطق المسؤولية الرئيسية والعمل على جعل العالم عبارة عن مناطق نفوذ لتطويق الحركات التحررية وقمع الثورات المحتملة، ونلاحظ أن الولايات المتحدة تسعى الى الاعتماد على انظمة محلية موالية لها في بلدان العالم الثالث، عن طريق دعمها مادياً لتقوية انظمتها السياسية واجهزتها القمعية وجعلها ترسانات للاسلحة الأمريكية، ويطلق على هذه البلدان احيانا اسم الامبرياليات المحلية. [3]

ويلعب الكيان الصهيوني دوره في منطقة الشرق الأوسط، فهو ترسانة للاسلحة الأمريكية، ومحطة للاستثمارات والأموال، وكانت الحاجة الى قوة ضاربة وسط العالم العربي دائماً حجر الزاوية في السياسة الأمريكية، وهو الأساس الذي قامت عليه إسرائيل، ورشحت للعب مثل هـذا الـدور خدمـة لمصالح الامبريالية الأمريكية. [1]

من الخطأ ان نستخف بخطر الخطة الامريكية والدول الامبريالية الأخرى، التي لم تسعى الى اضعاف الدول الفتية النامية والاحتفاظ بتبعيتها للامبريالية فقط، بل والى توجيه ضربة الى الحركات الثورية كلها، وتقليص امكاناتها، وتضييق نطاق نفوذها،

---

(2) مقلد ، اسماعيل صبري ، مرجع سابق ، ص 19-20

(3) العلوان ، شريف جويد ، مرجع سابق ، ص 38

(1) العلوان ، شريف جويد ، مرجع سابق ، ص 42-42

هذه دفعت الولايات المتحدة الامريكية لتلعب دور القيادي في نضال الدول الامبريالية من اجل ابقاء الدول العربية الواقعة في قارتين، على تقاطع الطرق الجوية والبحرية والبرية، وفي قرب مباشر من الدول الاشتراكية بالنسبة للامبريالية الامريكية راس جسر استراتيجي هام. [2]

إن الذي يسيطر على الولايات المتحدة الأمريكية هو تحالف قوي جدا من رجال الصناعة والعسكريين، وبوسائله الخاصة، التي من أهمها السيطرة شبه الكاملة على أدوات الاتصال الجماهيري يعمل هذا المحور أو تلك النخبة على توفير الأسباب التي تساعد على تهيئة مناخ من اللامبالاة السياسية في أوساط الرأي العام الأمريكي حتى لا يكون في وضع يمكنه من مقاومة هذا التسلط أو الوقف على أخطاره المحققة بالنسبة لمستقبل الديمقراطية في الولايات المتحدة، أن هذا الخط المتشدد في السياسة الخارجية الأمريكية يرتبط في أساسه بالمصالح الذاتية لتلك النخبة وأن كانت تمثل أقلية ضئيلة في المجتمع الأمريكي، ألا أنها تحاول أن تحقق أقصى استفادة مادية و أدبية ممكنة من وراء استمرار أوضاع الصراع و التوتر.[3]

فلدى الولايات المتحدة تصور عما يجب أن يكون عليه شكل المنطقة، وهذا التصور رسم خطوطه العريضة الرئيس بوش في خطابه في 2اذار 1991، حيث حدد أربعة أسس رئيسية للنظام الجديد في الشرق الأوسط: الضمانات الأمريكية لدول الخليج، عدم انتشار الأسلحة في المنطقة، التوصل إلي تسوية سلمية بين إسرائيل والعرب والتنمية الاقتصادية في المنطقة، رحبت معظم الدول العربية بتصور بوش ولم تتباطأ الإدارة الأمريكية بتسليط اهتمامها بعد انتهاء حرب الخليج على الصراع العربي– الإسرائيلي، وبدأ كل من بوش وبيكر الأعداد للعملية السلمية المبينة على قرارات الأمم المتحدة 242 و338 ومبداء الأرض مقابل السلام، وتحقيق آمن إسرائيل

(2) أ. اوسيبوف ، (1985 ) . الولايات المتحدة الامريكية والدول العربية في السبعينات وبداية الثمانينات ، ترجمة محمود شفيق الشعبان ، ط 1 ، دمشق ، دار دمشق للطباعة والنشر ، ص 6-7 .

(3) مقلد ، اسماعيل صبري ، ( 1982 ) . نظريات السياسة الدولية دراسة تحليلية مقارنة ، ط1 ، الكويت ، جامعة الكويت ، ص 251 – 252 .

والاعتراف بها وفي الوقت ذاته الحصول على الحقوق السياسية الشرعية الفلسطينية.[1]

### 3.2 نشأة وتطور العلاقات الأردنية – الأمريكية:

كان شرق الأردن جزءا من سوريا الكبرى، ولكن اتفاقية سايكس- بيكو عام 1916 وما تبعها من أحداث عملت على تمزيق بلاد الشام ووضعها تحت الانتداب البريطاني والفرنسي ثم قسمت إلى أربعة مناطق هي: سوريا ولبنان وفلسطين وشرق الأردن. [2]

وكانت هذه المناطق تفتقر إلى المتطلبات الأساسية لتكوين دولا مستقلة وعصرية بمكوناتها الصناعية والزراعية والتقنية، مما تطلب المساعدة الخارجية، وفيما يتعلق بالأردن فأن الملك عبدا الأول حاول كخطوة تكتيكية إعادة توحيد الهلال الخصيب عندما وقع اتفاقية مع بريطانيا الأمر الذي يشير إلى اعتماد الأردن على بريطانيا في إقامة بنائه الاقتصادي وهياكله الاجتماعية ومؤسساته المختلفة في مراحل تكوينها الأولى، ولكن علاقة الانتداب لم تدم طويلا بعد إلغاء بريطانيا انتدابها على فلسطين عام 1947 لأهداف سياسية، ولم يكن إلغاء الانتداب سلبيا في جميع وجوهه وإنما أعاد ببعض المكاسب على الأردن، فمن جهة حرم الأردن من التسهيلات على شاطئ البحر المتوسط، ومن جهة أخرى أقام دولة الأردن الحديثة بعد توحيد الضفتين عام 1950. [3]

إن ارتباط الأردن بإحدى القوتين العظميين معظم الوقت، ففي البداية ارتبط الأردن بمعاهدة مع بريطانيا وقعت في1948/3/15 وكانت المعاهدة الثالثة بين بريطانيا والأردن (المعاهدة الأولى 1928/2/20، والمعاهدة الثانية 1946/12/7)، ولقد سببت هذه العلاقات الثنائية القوية مع بريطانيا مشكلة لصانع القرار السياسي

---

(1) الطراونة ، فايز ، (2005). الدبلوماسية التفاوضية في التجربة الاردنية ( من واشنطن الى وادي عربه) ، اشراف ومراجعة ، محمد مصالحه ،ط2 ،عمان ، مركز الدراسات البرلمانية (داميا) ، ص 79 .

(2) طهبوب ، ناصر محمود ، (1994). السياسة الخارجية الاردنية والبحث عن السلام، عمان، ص 120

(3) طهبوب ، ناصر محمود ، المرجع السابق ، ص 121

الأردني حيث أن المعاهدة شكلت ضابطا على صانع القرار فيما يتعلق بحرية الإرادة والتوجهات.[1]

يملك الأردن أطول خطوط الحدود مع إسرائيل بالمقارنة مع أي من الدول العربية الأخرى، بالإضافة إلى أهمية هذا العامل على الصعيد العسكري – الاستراتيجي، فأن الوضع الجيو- سياسي الاردني قد أعطى القيادة الأردنية خبرة متميزة في التعامل مع إسرائيل، ومنذ عام 1967 نشأت شبكة من المبادلات والعلاقات الأردنية – الإسرائيلية بشأن الأراضي العربية المحتلة، تفوق في نطاقها شبكة العلاقات القائمة بين مصر وإسرائيل، وبالرغم أن العلاقات الأردنية– الإسرائيلية غير ودية بطبيعة الحال، فهي تنطوي على نوع من التكيف المتبادل، وينعكس هذا الوضع في الرؤية الإسرائيلية للدور الاردني في عملية السلام.[2]

ان خيارات الأردن محدودة في مجال السياسة الخارجية ومشروطة بالجغرافيا آخذين بالاعتبار ما يلي:

1. الأردن ضرورة لجميع دول الجوار، فهناك إجماع صريح وضمني بدوره الخاص ووضعه المميز، فالجميع يلجأ له والجميع ينفر منه، فالصعوبات التي تواجهه من دول الجوار كثيرة ومتغيرة باختلاف المصالح والمتغيرات لهذه الدول فهو لن يستطيع إرضاء دولة على حساب أخرى.[3]

وفي منتصف الخمسينات مرت بالأردن عدة أحداث سياسية عاصفة منها التنافس العراقي المصري وانعكس ذلك في الدعوة للانضمام إلى حلف بغداد عام 1955، ووقع الأردن تحت ضغوطات عربية ودولية للانضمام إلى هذا الحلف وضغوطات

---

(1) ابو ديه ، سعد ، ( 1988 ) . الفكر السياسي الاردني ، عمان ، دار البشير للنشر ، ص 53 .

(2) النوايـسة ، عناد احمد ، (1994). الوسطية في السياسة الخارجية الاردنية ، رسالة ماجستير غير منشورة، عمان، الجامعة الاردنية ، ص 65 .

(3) مشاقبة ، امين ، ( 2000 ) . السياسة الخارجية الاردنية ودول الجوار ، اوراق ووثائق المؤتمر الثاني 30-1999/5/31، ط1 ، عمان ، الحامد للنشر والتوزيع ، ص 326 .

أخرى بعدم الانضمام، واثر الملك حسين الالتزام بالموقف العربي وامتنع عن الانضمام للحلف. [1]

يحيط بالأردن أربع من أقوى دول المنطقة هي: إسرائيل وسوريا والعراق والسعودية، بالإضافة إلى مصر التي لا تربطه بها حدود جغرافيه، ولكنها ترتبط بالأردن وكأن لها وجودا جغرافياً أكثر من الدول الأخرى، ولهذا العامل أهمية خاصة، إذ انه يشكل مصدر ضغط رئيسياً ومستمراً على سياسة الدولة الداخلية والخارجية، ولا سيما وان هذه الدول تنتهج في معظم الأحيان سياسات غير منسجمة مع بعضها، وفي كثير من الأحيان تتضارب مع السياسة الأردنية.[2]

ولقد أدى اشتداد الحرب الباردة، والصراع المذهبي بين العالمين الغربي والشيوعي، إلى التوسع في تقديم برامج المعونات الخارجية بعد الحرب العالمية الثانية، وقد ترتب على هذه المنافسات نتائج اقتصادية خطيرة، من أهمها أن الدول النامية، لم تعد تكترث بالإفادة من المعونات التي تتلقاها لأنه إذا انقطع سيلها من الغرب فسرعان ما تتلقاها من الشرق، وقد انفقت الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة الممتدة ما بين 1953 – 1961 حوالي 43 مليار دولار على مختلف برامج المساعدات الخارجية، وكان الواقع الكبير هو الخوف من الخطر الشيوعي والتركيز على مفهوم الأمن. [3]

اعتمد الأردن على المساعدات الخارجية (العربية والأجنبية) كأحد مصادر تمويل الميزانية العامة للدولة وسد العجز في الميزان التجاري المتولد من الفارق الكبير في حجم كل من الصادرات والواردات، وان قسما كبيرا من هذه المساعدات غير مضمونة الوفاء لان استمرار الالتزام بتسديدها مرهون بتوافق المواقف السياسية

---

(1) النوايسة ، عناد احمد ، مرجع سابق ، ص 44.

(2) النوايسة ، عناد احمد ، المرجع السابق ، ص 48.

(3) الاشـقر ، محمد احمد، (1994). أثر المساعدات الامريكية في السياسة الخارجية الاردنية (1957-1991)، رسالة ماجستير غير منشورة ، عمان ، الجامعة الاردنية ، ص 14.

للأردن مع جهة مصدر التمويل، حيث توقفت الولايات المتحدة الأمريكية عن دفع المساعدات المالية للأردن في عدة مناسبات.[1]

### 3.3 العلاقات الأردنية – الأمريكية 1968– 1990:

بعد حرب حزيران 1967 أعلن الزعماء الإسرائيليون انهم يريدون السلام والأمن، وأنهم لا يريدون الفتوحات الإقليمية، لا شيء ابعد عن الحقيقة من هذه المزاعم، فالحال بالعكس، إذ أن الاحتلال تميز منذ البداية بأعمال القمع والقساوة بالجملة، وأخذت تشتد أكثر فأكثر، وواضح تماما أن إسرائيل لا تعتزم إعادة الأراضي المحتلة وأنها تنتهج عمليا سياسة الإلحاق.[2].

وقد شهدت الساحة الأردنية في منطقة الكرامة عام 1968 أول معركة مباشرة بين الأردن و إسرائيل بعد هزيمة حزيران 1967، وواجه الملك حسين في هذه الفترة ضغوطا داخلية كانت تدفعه إلى التوجه صوب الاتحاد السوفيتي، ألا انه اثر الإبقاء على علاقته مع الولايات المتحدة التي لم تلبث أن زودت الأردن بالسلاح في 2/14/ 1969 لوقف اندفاعه نحو الاتحاد السوفيتي.[3]

ولم يتردد جونسون في إظهار اكبر قدر من التأييد إلى إسرائيل منذ القاء خطابه في 1968/9/10 أعلن فيه أن العودة الى حدود ما قبل 5 حزيران لن تجلب السلام، وأعلن إننا لا نريد أن نرى القدس وقد قسمتها الأسلاك الشائكة، كما رفضت أمريكا في وقت سابق من عام 1968، إدانة عدوان إسرائيل على الكرامة، وأصرت على إدانة كافة أشكال الإرهاب (المقصود إدانة المقاومة الفلسطينية)، إن أمريكا تعتقد بضرورة وقف التصعيد الخطير للإرهاب العربي في المنطقة، أما القرار 242

---

(1) سـعيد ، فـؤاد فائق ، (1988) . السياسة الخارجية الأردنية دراسة في المتغيرات المؤثرة وصناعة القرار، رسالة ماجستير ، بغداد ، معهد الدراسات القومية والاشتراكية ، ص 50 .

(2) الصهيونية الحقيقة و الاختلاقات ، (1980 ) . مجموعة مقالات ، ترجمة الياس شاهين ، موسكو ، دار التقدم ، ص 189 .

(3) الاشقر ، محمد ، مرجع سابق ، ص 80 .

فللعرب تفسير مخالف للتفسير الإسرائيلي، و ترى أمريكا ان القرار 242 لا يقر أن الحدود الآمنة المعترف بها مماثلة لحدود 5 حزيران. [1]

شكلت القضية الفلسطينية بما تحويه من مضمون قومي و إسلامي متداخل أحد عناصر شرعية النظم العربية أجمالا و نظام المواجهة المحيطة بإسرائيل على وجه التحديد، ويبرز ذلك في الاتفاق العام على أن قضية فلسطين جزء من المصالح الكبرى المشتركة لجماعة المواطنين في كل دولة على حده، وأيضا سواء استند هذا الاتفاق على المعيار القومي الذي يتمحور حول الصراع مع إسرائيل، أو المعيار الإسلامي الذي تبرز فيه القدس وما تحويه من مقدسات إسلامية تفرض العمل على تحريرها وتخليصها من الاحتلال وإعادتها إلى الحكم العربي الإسلامي، تبرز معاني حماية الأرض، والذود عن المقدسات، والأعداء، وحماية الذات، وردع العدوان، وجميعها عناصر أساسية في " المصالح المشتركة للجماعة " ومنها شكل وما يزال المكون الفلسطيني في ذاته وتفرعاته اللاحقة أساسا لشرعية النظم السياسية في مصر وسوريا والأردن ولبنان، وتلك سمة مشتركة بين هذه النظم الأربعة وذلك رغم اختلاف حجم هذا المكون من نظام إلى آخر، وكذلك التباين في طريقة توظيفه السياسية حسب كل مرحلة تاريخية.[2]

وأمام قيام حركات وطنية وقومية في بعض أقطار الوطن العربي كالوحدة السورية – المصرية عام 1958، وثورة العراق عام 1958، ثورة اليمن 1968، واستقلال الجزائر 1961، زادت الولايات المتحدة الأمريكية من دعمها لإسرائيل من منطلق أن قوة إسرائيل في منطقة الشرق الأوسط تقلل من فعاليات والإمكانيات العربية، وتضعف من قوة العرب، حيث ينصرف العرب عن تنمية مجتمعاتهم إلى الدفاع عن أنفسهم ضد الخطر الإسرائيلي، كما إن قوة إسرائيل من وجهة النظر الأمريكية تصون وتحمي الاستثمارات الاقتصادية والخطط الاستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة.[1]

---

(1) ابو بكر ، توفيق ، ( 1987 ) . الولايات المتحده الامريكية والصراع العربي الصهيوني ، ط2 ، الكويت ، ذات السلاسل للطباعة والنشر ، ص 150 – 152 .

(2) السياسة الدولية ، عدد 140 ، 2000 ، ص89 .

(1) الشيخ ، رافت ، مرجع سابق ، ص 174 .

وفي عهد نيكسون تقدم روجرز بمشروع من عشر نقاط عام 1969، لكل من إسرائيل والأردن، وقد تضمن المشروع: تسوية ثنائية بين إسرائيل والأردن، إنهاء حالة الحرب و الامتناع عن كافة أعمال العدوان أو التشجيع عليها، حرية الملاحة في الممرات المائية، تحديد الحدود النهائية مع فلسطين أيام الانتداب البريطاني، تحديد الوضع النهائي لغزة، إيجاد حل سريع لمشكلة اللاجئين، القدس موحدة ومفتوحة لجميع الأشخاص و تأخذ إداراتها بعين الاعتبار مصالح جميع سكانها من مختلف الجاليات الدينية.(2)

وتواصلت الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على الأراضي الأردنية خلال الفترة 1967– 1970، وطلبت على أثرها الولايات المتحدة الأمريكية من الأردن أن لا يثير الموضوع في الأمم المتحدة لأن هذا سيعبئ المشاعر الدولية ضد إسرائيل، إلا أن الأردن آثار الموضوع في مجلس الأمن الذي أصدر قرارا في 24 آذار 1968 يدين فيه العدوان الإسرائيلي. (3)

أضحى واضحا إن ميزان القوى يميل لصالح إسرائيل التي كسبت في حرب حزيران عام 1967 بالإضافة إلى النصر تعاطف الرأي العام العالمي واحترامه، وأيضا نتيجة نوعية العلاقة بين القطبين (الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية)، وبالنسبة للأردن فقد تعرض للهجرة الثانية النازحين وأدت الظروف السياسية خاصة بعد انتصار الجيش الأردني في آذار عام 1968 على الجيش الإسرائيلي في معركة الكرامة إلى ترسيخ قواعد المنظمات الفدائية الفلسطينية إلى درجة خلق معها وصف بأنه دولة ضمن دولة في داخل الأردن.(1)

وكان للأزمات التي وقعت في الستينات في المنطقة العربية تأثيرا على العلاقات العربية الأمريكية، منها انهيار الوحدة العربية الاندماجية بين مصر وسوريا،

---

(2) ابو بكر ، توفيق ، مرجع سابق ، ص 160 .

(3) موسى ، سليمان ، (1996) . تاريخ الاردن في القرن العشرين ، (1958- 1995 ) ،ط1 ، ج2 ، عمان، مكتبة المخزومي ، ص 229 .

(1) جرجس ، فواز ، ( 1997 ) . النظام الاقليمي العربي و القوى الكبرى ، دراسة في العلاقات العربية و العربية الدولية ، ط1 ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، لبنان ، حزيران ، ص 311 .

وعلى اثر ذلك قطعت مصر علاقاتها بالأردن، واستمرت القطيعة بين الدولتين 27 شهراً [2] وكانت أمريكا قد حذرت مصر من قيامها بأي عمل عسكري لإعادة سوريا إلى الجمهورية العربية المتحدة، وأخبرت الأردن وإسرائيل بذلك، وأقنعت إسرائيل بان أي تحرك لقواتها باتجاه الشرق سيلحق الضرر بها عاجلا أم آجلا.[3]

على الرغم من تقارب الأردن تجاه المعسكر الشرقي الاشتراكي، حيث أقام علاقات دبلوماسية مع كل من بولندا، وتشيكوسلوفاكيا وهنغاريا وترأس الملك حسين عام 1964 الوفد الأردني المشارك في مؤتمر عدم الانحياز، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت حريصة على بقاء الأردن في الفلك الغربي، لذا أكدت واشنطن لإسرائيل إنها لن تسمح بتمكين الأردن من الحصول على السلاح من الاتحاد السوفيتي، وفي نفس الوقت أبدت حرصها على وحدة و استقلال إسرائيل، وحاول الإسرائيليون بمناسبات عدة الضغط على الولايات المتحدة للامتناع عن تقديم المساعدات العسكرية للأردن، والطلب من أمريكا بان يتعهد الأردن بعدم نشر الدبابات في الضفة الغربية، وإن لا يحاول المساس بأمن و سلامة إسرائيل.[4]

وأكد الملك حسين في خطابه في الأمم المتحدة انه ليس ثمة وجه للمقارنة بين الشيوعية والحرية، فكيف يمكن لموقفنا أن يبقى محايدا بين نظامي حكم وبين فلسفتين إحداهما في مستوى هذه المبادئ في حين إن الأخرى تنكر وجودها وإننا بانحيازنا إلى العالم الحر لا ننسى كفاحنا الطويل من اجل الحرية.[1]

وفي عام 1969، أعلنت وزارة التجارة الأمريكية أن الولايات المتحدة هي أول عميل تجارى لإسرائيل، وأن علاقات إسرائيل الاقتصادية مع الولايات المتحدة الأمريكية، هي اكبر من علاقاتها مع أية دولة أخرى في العالم.[2]

---

(2) بشتاوي ، عماد ، (2003) . العلاقات الاردنية الامريكية ( 1946 – 1967 ) ، اربد ، مؤسسة حمادة للدراسات الجامعية ، ص 141 .

(3) الشويكي ، هادي ، مرجع سابق ، ص 29.

(4) بشتاوي ، عماد ، المرجع السابق / ص 145 – 150 .

(1) الحسين بن طلال ، مهنتي كملك ، مرجع سابق ، ص 268 .

(2) موسى ، شحاده ، (1971) . علاقات اسرائيل مع دول العالم ( 1967-1970) ، ط1 ، بيروت ، مركز الابحاث ، ص 52 .

وكتبت صحيفة معاريف بنفس الاتجاه تقول " ان إسرائيل يهمها ان لا ترى الولايات المتحدة الأمريكية فيها موضوعا للعطف بدافع الإنسانية، بل شريكا ذا حقوق في هذه المنطقة، وان جوهر الجهد السياسي الإسرائيلي، منذ الان، يرمي إلى أقناع واضعي السياسة الأمريكية بان سلامة إسرائيل هي حجر الزاوية لمكانة أمريكا في المنطقة ". (3)

ان الصراع العربي– الإسرائيلي الذي هو في جوهره نموذج لصراع الحياة والموت الممتد بين القومية العربية بتطلعاتها المشهورة، وبين الأيديولوجية الصهيونية العنصرية المتجسمة في إسرائيل والتي اعتنقت وطبقت أفظع أساليب الاستعمار الاستيطاني وأكثرها استفزازا للضمير الإنساني ولمعايير الأخلاق والشرعية الدولية، مستندة في ذلك الى قوة امريكا ودعمها غير المشروط، و تعاملت أمريكا دوما مع هذا الصراع من منطلقات سطحية لا تذهب بعيدا الى الجذور والمسببات وبشكل لا يرقى الى مستوى ما يتولد عنه من مضاعفات تزيده تعقيدا على تعقيد، كما انها بانحيازها المطلق إلى جانب إسرائيل، رغم الحجم الهائل من المصالح الاقتصادية و الاستراتيجية التي تجنيها من المنطقة العربية، أرادت ان تدفع العرب الى مرحلة اليأس التي تجعلهم يذعنون في النهاية لحل يكونون هم اكثر الأطراف المتضررة منه و المجني عليها فيه.(4)

ومعظم الصراعات في المنطقة ارتبطت بالصراع بين العرب و إسرائيل، فالصراعات بين الدول العربية وان كانت تعد في نهاية الأمر صراعات ثانوية بالقياس مع الصراع الرئيسي بين العرب وإسرائيل، إلا أنها ارتبطت بهذا الصراع، مثل الصراع بين المقاومة الفلسطينية والأردن، فهذا الصراع ارتبط قبل أي شيء أخر بالنتائج التي ترتبت على الوجود الفلسطيني السياسي و العسكري في الأردن، فنشاط المقاومة ضد إسرائيل لم يؤدي فقط إلى انتقام إسرائيل من عرب الأرض المحتلة

---

(3) ابو بكر ، توفيق ، مرجع سابق ، ص 162 .

(4) مقلد ، اسماعيل صبري ، (1983) . الاستراتيجية الدولية في عالم متغير ، قضايا و مشكلات ، الكويت ، شركة كاظمة للنشر و الترجمة و التوزيع ، ص16-17 .

وإنما إلى غارات ضد الأردن، مما دفع الأردن إلى الضغط على المقاومة للحد من نشاطها عبر الحدود، وهذا بدوره أدى إلى توتر العلاقة مع الأردن.[1]

وهكذا بداء عهد نيكسون- كيسنجر في رسم السياسة الأمريكية الشرق أوسطية، واتجاه الصراع العربي– الإسرائيلي، وفي الواقع ان كيسنجر لم يكن موافقا على مبادرات روجرز: ديسمبر 1969، وأعوام 1970 و1971 إلا انه لم يكن يعتقد أن إسرائيل ستوافق على انسحاب شبه كامل، ولم يكن يعتقد ان العرب مستعدون لدفع ثمن هذا الانسحاب، فخطط روجرز تدعو الى حلول مبكرة لم تنضج ظروفها بعد، وان الاستقرار لا يتم الا بطرد الاتحاد السوفيتي من المنطقة و تفوق إسرائيل، لان توازن القوى، هو بمثابة الموت لإسرائيل، لذلك لابد ان تحقق إسرائيل التفوق، ومن مبادئ نيكسون حول الشرق الأوسط: ان الصراع اضر بالعلاقات الطبيعية بين بعض الدول العربية وأمريكا، وزاد في اعتمادها على الاتحاد السوفيتي، وسهل للعناصر المتطرفة تعطيل الاستقرار الداخلي للشعوب العربية واجبرها على تخصيص جزء من مواردها للتسليح.[2]

لقد كان موقف الولايات المتحدة الأمريكية خلال أحداث السبعين، يتمثل في توجيه تحذير لسوريا من دعم قوات منظمة التحرير الفلسطينية، وقد لحق هذا الامر استنفار الأسطول السادس المتواجد في البحر المتوسط وتوجيه حملة دعائية قوية ضد كل من يتدخل في شؤون الأردن الداخلية، وان الولايات المتحدة مستعدة للتدخل من اجل حماية الأردن.[1]

لقد ادت أحداث السبعين وتدخل الجيش السوري في الأردن عبر المناطق الشمالية لدعم القوات الفدائية الى اتخاذ النظام الإقليمي العربي مجموعة من الإجراءات ضد الأردن منها تقليص المساعدات العربية للأردن و تحويلها الى منظمة التحرير الفلسطينية.

---

(1)عبد المجيد ، وحيد ، (1985 ) . الاستقطاب في منطقة شرقي البحر المتوسط ، نشرت على شكل كتاب ، التوازنات الدولية في منطقة الشرق الاوسط ، مركز دراسات السياسة و الاستراتيجية بالاهرام ، ص 29 – 40

(2)ابو بكر ، توفيق ، مرجع سابق ، ص 177 – 178 .

(1)جرجس ، فواز ، مرجع سابق ، ص 285 .

ورغم حدوث حرب عام 1973 والتي شنتها مصر و سوريا و باشتراك الأردن، الا انه اتضح فيما بعد أن الحرب لم تكن اكثر من تحريك قضية الشرق الأوسط، وهذا ما اتضح من خلال توقيع اتفاقيات الفصل بين القوات العربية و الإسرائيلية، ويتضح ان متطلبات السياسة الإقليمية اجبرت الملك حسين على الموافقة على قرار الرباط عام 1974 بالاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلا شرعيا ووحيدا للشعب الفلسطيني، وذا يؤكد عدم رغبة الملك حسين في الوقوف بوجه النظام العربي.[2]

وتعد الرؤية الاستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية ان مسألة ضمان تدفق النفط مرتبط بالأمن الأمريكي، بعد أن أثبتت أزمة الطاقة خلال عام 1973 هشاشة الأمن الغربي عموما والأمريكي خصوصا تجاه مسالة النفط، حيث يرتبط النفط بشكل أساسي ومباشر بالاستقرار السياسي للدول الغربية وبأمنها الداخلي والخارجي على حد سواء.[3]

وفي 20 آذار 1979 وقعت مصر وإسرائيل معاهدة صلح في منتجع (كامب ديفيد)، ومثلت المعاهدة منعطفا حاسما في تاريخ الصراع العربي– الإسرائيلي وحاول الرئيس الأمريكي جيمي كارتر إدخال دول عربية في عملية السلام الجارية، واتصل بالملك حسين الذي رفض الانضمام إلى المحادثات، وانحاز إلى الدول العربية الرافضة لاتفاقية كامب ديفيد. [1] وقطعت الدول العربية ومن ضمنها الأردن علاقاتها الدبلوماسية مع مصر لتوقيعها اتفاقية صلح منفردة مع إسرائيل.

وظهر جليا خلال تلك الفترة إن العلاقات الأردنية- الأمريكية سادها الفتور لدرجة إن الملك حسين وصفها بأنها تمر بمفترق طرق في مقابلة له مع شبكة تلفزيون CBS الأمريكية في 1978/10/1 وأشار في حديث لصيحفة واشنطن بوست نشر في 1979/3/21، ان الولايات المتحدة الأمريكية تمارس " لي الذراع " للحصول على

---

(2)شنيكات ، خالد حامد ، (2000) . الحسين بن طلال و السياسة الخارجية الاردنية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الاردنية ، ص 138 .

(3)التل ، نبيل ، مرجع سابق ، ص 19 .

(1) موسى، سليمان، مرجع سابق، ص451.

( 2) سعيد ، فؤاد ، مرجع سابق ، ص 135

تأييد الأردن لمعاهدة (كامب ديفيد). فتراجع الدور الأردني للعب الدور الأساس في الشرق التوسط إزاء تنامي الدور المصري، وخلال تلك الفترة وازن الأردن في علاقاته مع الدول العربية، حيث حافظ على مستوى جيد من العلاقات مع مصر التي وقعت الاتفاقية ومع سوريا التي رفضتها وطور علاقاته مع السعودية و دول الخليج.[2]

إن النهج الثابت للولايات المتحدة في تأييد التوسع الإسرائيلي، و في عدم الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني وجد تجسيده الفعلي أثناء التصويت في مجلس الأمن الدولي في نيسان 1980 من اجل مشروع القرار الذي أكد فيه من جديد الحقوق التي لا يمكن إبطالها للفلسطينيين بما في ذلك حق تقرير المصير وإقامة الدولة المستقلة والذي طالب بانسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية التي احتلت في حزيران عام 1967 بما فيها القدس، ولكن المندوب الأمريكي استخدم حق الفيتو و حال بذلك دون اتخاذ هذا القرار.[3]

إن في النظام العربي من التناقضات الكبيرة ما يكفي، وإن الأردن رغم تأييده المستمر والمتواصل للعراق في حربه مع إيران ألا انه لعب دور الوسيط في قمة عمان (الوفاق والاتفاق). كذلك لعبت السعودية دورا لتحقيق مصالحة بين العراق وسوريا ثم جرت محاولات أخرى لتحقيق مصالحة بين الجزائر والمغرب وكل من سوريا و ليبيا.[1]

أدت الظروف الدولية والإقليمية إلى تحول كبير في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه السلام في الشرق الأوسط، ولجاء الرئيس جورج بوش الأب إلى عقد اتفاق مع الرئيس ميخائيل جورباتشوف على إنهاء كافة أشكال النزاع في العالم وعلى سلم الأولويات للصراع العربي– الإسرائيلي، فبدأت بمبادرة وزير الخارجية

---

( 3) أ.أ. اوسيبوف ، مرجع سابق ، ص 135 .

(1) مطـر ، جميل ، مستقبل العرب بعد قمة عمان ، توازن القوى في النظام الإقليمي العربي ، الخلفية السياسية لقمـة عمان غير العادية ، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد ، السنة 19، ص 91 .

الأمريكية جيمس بيكر في عام 1989 ودعوة كل من إسرائيل والأردن و سوريا ولبنان والفلسطينيين إلى المفاوضات.[2]

لعبت الأحداث مرة أخرى في تغيير شكل النظام العربي، فقد قامت القوات العراقية في 1990/8/2، باحتلال الكويت و كان موقف الملك حسين مثار سوء فهم، فقد كان يدعوا لانسحاب القوات العراقية من الكويت والالتزام بتطبيق الشرعية الدولية، وسرعان ما تمحورت دول النظام العربي في قرار مجلس الجامعة العربية بين من أدان دخول العراق الكويت وبين من امتنع عن التصويت، وكان الأردن من بين الدول التي امتنعت عن التصويت، و أيضا رفضت المشاركة في قوا ت التحالف، أدى هذا الموقف إلى تدهور في العلاقة الأردنية – الخليجية بشكل عام، بالإضافة إلى تردي العلاقة مع مصر وسوريا، واستغرق هذا وقتا ليس قصيرا، حتى عادت العلاقات إلى وضعها الطبيعي، ومهما يكن الأمر فان الملك حسين قد استخلص من أزمة الخليج عدم وجود سياسة عربية مشتركة تجاه دول أوروبا و أمريكا الشمالية.[3]

وقد أدت هذه الازمه إلى تدهور نظام التحالفات السابق في النظام العربي، فظهر ما يسمى بدول إعلان دمشق وهي الدول الخليجية بالإضافة إلى مصر وسوريا التي اشتركتا بشكل مباشر في العمليات العسكرية ضد العراق[1].

بدأت الدلائل تشير إلى تغيير في النظام الدولي، وبدا عهد جديد من الانفراج في العلاقات بين الولايا ت المتحدة والاتحاد السوفيتي، وأعلن الاتحاد السوفيتي عن استعداده للتعاون مع الولايات المتحدة لإيجاد حل للصراع العربي – الإسرائيلي، وعن رغبته في إعادة العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل.[2]

---

(2)التل ، نبيل ، مرجع سابق ، ص 132 .

(3) اوين ، روجرز ، (1991 ) . نحو نظام عربي جديد ، الباحث العربي ، العدد 25 ، كانون ثاني (يناير)، ص 10 .

(1) ابو طالب ، حسن ، (1995) . نحو نموذج لتنظيم التعاون عبر الاقاليم ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 118 ، ص63.

(2)ابـو غالـون ، محمـد توفيق ، (1998) . العلاقات السورية الامريكية منذ عام 1948 ، رسالة ماجستير ، سوريا ، جامعة حلب ، كلية الاقتصاد ، ص 284 – 285 .

### 4.3 العلاقات الأردنية – الأمريكية 1991 – 1998 :

لابد من تحديد إستراتيجية النظام الدولي في إقليم الشرق الأوسط، وهي مختلفة نوعا ما عن إستراتيجية الحرب الباردة[3]. والتي تتمثل فيما يلي:

1. إقامة نظام إقليمي في المنطقة تكون إسرائيل أحد عناصره يضمن للقوى مصالحها التي أصبحت الأهمية الاقتصادية في الدرجة الأولى، حيث الاستثمارات الأمريكية البترولية المباشرة في المنطقة، وكذلك السوق الاستهلاكية التي تتميز بالاتساع وتوفر قوى شرائية ضخمة في الدول النفطية تجعلها قادرة على استيعاب كم كبير من المنتجات الأمريكية بالإضافة للأهمية الكبرى للنفط[4].
2. السيطرة على الأخطار المحتملة من انتشار الأسلحة التقليدية وغير التقليدية في المنطقة[1].
3. المحافظة على خيار السلام مع مصر وإسرائيل عبر إحياء عملية السلام بدعم المفاوضات[2].
4. تحييد و عزل القوى الوطنية و الإسلامية في المنطقة.
5. أيجاد دول يمكن الاعتماد عليها في العمل الدبلوماسي في أوقات الأزمات والتجارة[3].

---

(3)يوسـف ،عمـاد و أروى الصباغ ، (مستقبل السياسات الدولية تجاه الشرق الأوسط ) ، ط1 ، عمان ، مركز دراسات الشرق الأوسط ، دار البشير للنشر و التوزيع ، يناير ، 1996 ، ص 218-229 .

(4) جيـرجان، ادوارد ، (الولايات المتحدة و الشرق الأوسط في عالم متغير) ، نشرت في مجلة قراءات سياسية، تصدر عن مركز دراسات الإسلام و العالم ، السنة الثانية ، العدد الرابع ، 1992 ، ص152-155 .

(1) كرسـتوفر ، وارين ، (ركائز السياسة الخارجية الامريكية ) ، المصدر نشرة المجال ، الصادرة عن وكالة الاعـلام الامريكية ، العدد 262 - 263 ، كانون ثاني (يناير) ، شباط (فبراير) ، 1993 ، و ذلك نقلا عن مجلـة قراءات سياسية ، تصدر عن مركز دراسات الاسلام و العالم ، السنة الثالثة ، العدد الثاني ، 1993 ، ص 188 – 189 .

(2) حـسين ، يـسرى ، (1997) . (اوروبـا الحائرة بين الشرعية الدولية و الموقف الامريكي ) مجلة الباحث العربي ، مجلة فصلية يصدرها مركز الدراسات العربية ، لندن ، ص 76 .

(3) كرستوفر ، وارين ، مرجع سابق ، ص 190 .

إن نجاح الولايات المتحدة في تحقيق السلام يقلل من خطر انغماسها العسكري في المنطقة، وهي أساس لضمان استمرار مصر وسوريا والأردن حلفاء استراتيجيين لها، فالأردن ينظر للولايات المتحدة باعتبارها الطرف المؤهل لدعم جهود السلام في المنطقة، كما تنظر الولايات المتحدة للأردن باعتباره عنصر مهم وأساسي للوصول إلى السلام، فاتفقت بذلك مصالح الطرفين بالرغبة في تحقيق السلام، ونجاح الولايات المتحدة في مساعيها بدعم الموقف الأردني باعتباره عامل أمن واستقرار في المنطقة ويدعم تحالفه مع الولايات المتحدة وعملية السلام تساعد أيضا في إخماد مصدر من المصادر التقليدية للتطرف المعادي لأمريكا في العالم الإسلامي، بالرغم من إن أي تقدم نحو السلام يمضي بصورة حتمية من اكثر العناصر تطرفا وحماسا على معارضة هذه العملية، وفوز اليمين الإسرائيلي يعكس تغير المناخ السياسي هناك، الذي إبطاء عملية السلام[4].

أدت أزمة الخليج الثانية إلى زيادة الهيمنة الأمريكية على منطقة الشرق الأوسط، بعد تراجع الاتحاد السوفيتي عن دوره ومكانته السياسية والعسكرية على المسرح الدولي.

رفض الأردن الدخول في التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة في حربها ضد العراق، لذا صنف الأردن إلى جانب العراق، وانعكس ذلك على العلاقات الأردنية-العربية، والأردنية - الأمريكية، وشهد الأردن حالة عزلة وحصار سياسي واقتصادي، وأدت الأزمة إلى شرخ في العلاقات العربية- العربية، وانقسمت الدول العربية إلى معسكرين، معسكر حفر الباطن المناوئ للعراق وضم دول الخليج ومصر وسوريا والمغرب والصومال وجيبوتي ولبنان، ومعسكر تبنى موقفا رافضا للتواجد الأمريكي في المنطقة، تمثل في الأردن واليمن وتونس وليبيا ومنظمة التحرير والسودان والجزائر وموريتانيا[1].

---

(4) علـي ، محمد جواد ، (2001) . السياسة الأمريكية تجاه الوطن العربي في ظل التغيرات الدولية الجديدة و آفـاق المـستقبل ، ورقة نظمت في مؤتمر العلاقات العربية – الأمريكية - نحو مستقبل مشرق ، عمان ، الجامعة الأردنية ، ص 116.

(1) الشويكي، هادي ، مرجع سابق، ص 48.

ويمكن إن نطلق على الفترة الممتدة من عام 1991 حتى هذا الزمن نموذج الهرمية الدولية، حيث تنفرد الولايات المتحدة دون غيرها وبحكم مقومات قدراتها العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية بالتربع على قمة الهرم وخاصة بعد تفكك وانهيار الاتحاد السوفيتي كقوة عظمى وقطب معادل في التوازن الاستراتيجي الشامل(2).

أثارت أزمة الخليج الثانية موضوع الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة من خلال ما عرف "بالربط" أي تطبيق قرارات الأمم المتحدة والتأكيد على مبدأ الشرعية الدولية التي استعملت في أزمة الخليج، فلماذا لا تستعمل لحل المسألة الفلسطينية؟ ولقد أصر الملك حسين على مبدأ الربط بين تسوية أزمة الخليج وتسوية الصراع العربي- الإسرائيلي حيث قال "حينما كنا والعالم اجمع منشغلين تماما في أزمة الخليج لم نغفل عن قضية السلام... ودعونا جميعا و بحماس شديد إلى الربط بين تسوية النزاعين باعتماد ذات الأسس الممثلة بالشرعية الدولية"(1).

وكان لذلك الموقف تأثيرا مباشرا على العلاقات الأردنية – الأمريكية، فقد اتهمت الولايات المتحدة الملك حسين بالانحياز إلى جانب الرئيس العراقي صدام حسين ضد باقي العالم(2). واتهمت الولايات المتحدة من قبل العراق ومنظمة التحرير بأنها تكيل بمكيالين تجاه القضايا الدولية.

وكانت نتائج وأثار أزمة الخليج مأساوية على الاقتصاد الأردني ونجم عنها زيادة في التضخم ارتفاع معدلات البطالة بشكل كبير، وكان هذا الأمر يطرح سؤالا حول مسالة بقاء الأردن والتي باتت على المحك.

### 1.4.3. عملية السلام ومؤتمر مدريد :

لقد كان لموقف الدول العربية في قمة الجزائر عام 1988 الأثر الكبير في قرار جلالة المغفور له الملك حسين بفك الارتباط الإداري والقانوني مع الضفة الغربية، وقد أعلن ذلك رسميا في 31 تموز 1988 وقد كان لهذا القرار الحكيم بالغ

---

(2) فهمـي، عـبد القـادر محمد ، (1997). النظام السياسي الدولي، الدراسة في الأصول النظرية و الخصائص المعاصرة، ط1، عمان، دار وائل للنشر و التوزيع، ص 61.

(1)خطاب الملك حسين أمام المؤتمر الوطني الأردني، عمان 1991/10/12، ص 41.

(2)التل، نبيل ، مرجع سابق، ص 24.

الأثر في تحريك الأوضاع في المنطقة وتهيئة المناخ الملائم لبعث الديناميكية في المسيرة السلمية، ولقد ظهرت أولى نتائج هذا القرار بإعلان الدولة الفلسطينية واستقلالها إثناء الدورة الطارئة للمجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر يوم 25 تشرين ثاني 1988 حيث اعترفت بالدولة الفلسطينية 93 دولة في العالم من ضمنها الأردن(3).

وفي 10 آب 1990 عقد مؤتمر القمة العربية في القاهرة وظهر الانقسام جليا بين الدول العربية حول قرار القمة بإدانة العراق، حيث امتنع كل من الأردن والجزائر واليمن عن التصويت وتحفظ كل من السودان وفلسطين وموريتانيا وعارض كل من العراق وليبيا فيما غابت تونس عن القمة، وخرج المؤتمر والعرب باسوأ انقسام في تاريخ جامعة الدول العربية، ووجدت الولايات المتحدة وحلفائها الطريق سالكة للتدخل في المنطقة، وبدأت جيوش التحالف تعزز من وجودها في المنطقة استعدادا للتدخل العسكري الذي بات وشيكا.

أما على الصعيد السياسي فقد تجمد العمل على القضية الفلسطينية والتسوية السياسية، وقد اصبح وضع الأردن غاية في الإحراج، بعد أن زاد سخط الولايات المتحدة ودول مجلس التعاون على الأردن من خلال سلسلة إجراءات اتخذتها بعض دول الخليج ضد الرعايا الأردنيين وضد المصالح الحيوية الأردنية مثل النفط والمساعدات، وساءت العلاقات بين الأردن وكل من بريطانيا والولايات المتحدة وأوروبا كاملة، كما أن الظرف الجغرافي للأردن ووقوعه بين العراق وإسرائيل وتقاطع النيران المتبادل جعل الأردن تحت حصار رهيب ومعزول في خليج العقبة، ومورست عمليات تفتيش تعجيزية على الأردن و نقلت كثير من البضائع الاردنية إلى مينائي بور سعيد و جدة و توقفت المساعدات العربية والأمريكية للأردن(1).

أن الولايات المتحدة الأمريكية تتحمل مسؤولية عظمى في الضغط على إسرائيل لمنعها من اتباع سياسة تؤدي إلى مواجهة في الشرق الأوسط. هذا الحل لن

(3)الطراونة، فايز ، (2005). الدبلوماسية التفاوضية في التجربة الاردنية (من واشنطن إلى وادي عربة )، أشراف و مراجعة محمد مصالحه، ط2، عمان، مركز الدراسات البرلمانية (داميا)، ص 68.

(1) الطراونة، فايز ، المرجع السابق، ص 68.

يأتي من اتفاقيات (كامب ديفيد)، لذا فمن الضروري عقد مؤتمر دولي يخصص لمعالجة القضية الفلسطينية، ويدعى إليه إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية بالإضافة إلى الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن وكذلك الأردن ولبنان ومصر وسوريا والسعودية، وعلى المؤتمر إن ينشئ دولة فلسطينية مستقلة بحدود آمنة ويقدم الضمانات لكل من إسرائيل والدولة الجديدة[2].

والتحدي الواضح في هذا السياق هو أن التعامل الفعال مع المشكلات الأمنية المترتبة على التسوية الراهنة، يستلزم تجاوز مفهوم سائد إلى حد كبير حول هذه التسوية، والذي بمقتضاه يجري تعريف التسوية باعتبارها عملية تستهدف الفصل بين الدول العربية وإسرائيل، بمعنى انه بإنهاء الصراع حول الأراضي المحتلة فأن العرب والإسرائيليين يمكنهم العيش في عالمين منفصلين، حيث يصبح لكل منهما القدرة على تصريف أموره بالطريقة التي يراها دون اعتبار لوجود الآخر، ودون اعتبار لحقيقة العيش في إقليم واحد فيه من الحقائق والتفاعلات ما يجعل هذا الفصل غير ممكن، فإذا أمكن تجاوز المشكلات السياسية والأيديولوجية المترتبة على تبني منهج تعاوني مع إسرائيل فيما يتعلق بتحقيق الأمن، فربما تكون أفكار من نوع إقامة ترتيبات متبادلة ومتوازية لنزع السلاح والأمن الإقليمي مفيدا في هذا المجال، كما انه قد يكون من المفيد البحث في إعطاء دور معترف به ومنظم لقوى دولية في إقامة وإدارة ترتيبات الامن الإقليمي[1].

فأخذت واشنطن تتجاوب مع فكرة المؤتمر تجاوبا مختلفا، لا يقوم على الرفض الشامل لهذه الفكرة و لكن المشكلة بقيت بإصرار الولايات المتحدة على أن يمضي الأردن في عملية السلام دون المنظمة حتى تقبل قرار 242، وكانت المنظمة وافقت على كل قرارات مجلس الأمن إلا أنها لم توافق على هذا القرار لانه يعتبر

---

[2] فهمي، إسماعيل ، (1985). التفاوض من اجل السلام في الشرق الأوسط، ط1، القاهرة، مكتبة مدبولي، ص 456.

(1) عـبد الجـواد، جمال ، الشرق الأوسط بعد التسوية : الأولويات الأمنية و العلاقات الجيدة بالقوى، السياسة الدولية، عدد 140، أبريل 2000، ص 82.

القضية الفلسطينية قضية لاجئين، بينما بقية القرارات تعطي حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، وبالمقابل لم يقبل الأردن بهذا الاقتراح[2].

ومن الأزمات التي أثرت على العلاقات الأردنية – الأمريكية اشتعال الانتفاضة الفلسطينية في 1987/2/9 فظهر الخلاف بين الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية خلال مؤتمر القمة العربي الذي عقد في الجزائر حزيران عام 1988 لبحث سبل دعم الانتفاضة الفلسطينية، ففهمت المنظمة تمسك الأردن بقرار 242، ودعمه لاهل الأرض المحتلة بأنه محاولات للهيمنة على الأراضي الفلسطينية والالتفاف على منظمة التحرير، بل وجهت الملامة للأردن على اعوجاج السياسة الأمريكية[3].

وفي أعقاب فك الارتباط الإداري والقانوني عام 1988 قامت منظمة التحرير بإعلان الدولة الفلسطينية والاعتراف بقراري مجلس الأمن 242 و338 والتقدم بمبادرة سلام فلسطينية، ونبذ الإرهاب، والاعتراف بوجود إسرائيل وبحقها العيش بسلام، وشعرت الولايات المتحدة إن هذا الأجراء موجه ضدها وضد سياستها في المنطقة خاصة بعد أن أدان الملك حسين سياسة أمريكا في الشرق الأوسط واعتبرها منحازة لإسرائيل، و أنها فقدت مصداقيتها[1].

لم يكن جيمس بيكر قد بدأ من الصفر، فقد كان يعرف الخطوط الحمراء لمختلف الأطراف من خلال لقاءاته السابقة بهم خاصة أثناء 1989 – 1990 عندما أقترح مخططا سمي خطة بيكر حول مفاوضات فلسطينية- إسرائيلية محتملة لمناقشة الحكم الذاتي في الضفة الغربية وغزة، لكنه يريد ألان توسيع النطاق ليشمل أطرافا أخرى، بالتحديد الأردن وسوريا ولبنان، لكنها لم تكن بالمهمة السهلة، فلم يكن أي من الأطراف مستعداً لمثل هذه المغامرة دون وضع خطوط عريضة لتحديد جوهر العملية[2].

---

(2) أبو غالون، محمد توفيق ، مرجع سابق، ص 285.

(3) موسى، سليمان ، مرجع سابق، ص 493.

(1) موسى، سليمان ، مرجع سابق، ص 502.

(2) بريـ زات، موسى ، (2000). العلاقة الاردنية الفلسطينية إفلاس الفكرة الكونفدرالية، عمان، مركز الكتب الأردني، ص 243.

لقد كان الأردن يرى أن الهدف من عملية السلام هو تحقيق الشرعية الدولية بعدم جواز احتلال أراضي الغير بالقوة والتطاول على القانون الدولي وأن السبيل الوحيد لإحلال السلام هو الاحتكام لقراري مجلس الأمن 242 و338، ومبدأ الأرض مقابل السلام كقاعدة أساسية لأي تسوية سلمية عادلة وشاملة لحل النزاع العربي الإسرائيلي، وأن مشاركة الأردن افضل من عدمها ذلك لان خسارة إسرائيل ستكون اكبر من خسارة العرب والدليل على ذلك انه وعلى الرغم من تعنت إسرائيل ومجاهرتها بعدم التنازل عن شبر واحد من الأراضي العربية التي احتلتها عام 1967 ألا أنها رضخت للضغوط الدولية التي تعرضت لها من قبل المجتمع الدولي بعد أن تمسكت مصر بالشرعية الدولية مجبرة إياها على الانسحاب من الأراضي المصرية بعد توقيع معاهدة السلام (كامب ديفيد)[1].

وشملت المطالب الإسرائيلية أقامة مفاوضات وجها لوجه مع الدول العربية دون وضع شروط مسبقة من الجانب العربي، ووفق جدول أعمال مفتوح، وقد دعا القادة الإسرائيليون الدول العربية لوقف مقاطعتهم لإسرائيل، وإنهاء حالة العداء، لكن الاستراتيجيين الإسرائيليين لم يكونوا في هذه المرحلة مع وضع أي شروط مرجعية أو مبادئ إرشادية[2].

لقد كانت العقبة الرئيسية أمام الإدارة الأمريكية الواجب تجاوزها، هي قضية التمثيل الفلسطيني التي لم يكن لها حل ألا من خلال وفد أردني - فلسطيني مشترك، وهذا ما اجبر السيد جيمس بيكر إلى زيارة الأردن في 14 تشرين أول 1991 وأجرى مباحثات مع القيادة الاردنية وأعلن فيه" انه لا يعتقد إن هناك شخص اكثر شجاعة ومرونة ودعما للسلام من الملك حسين". وحاول جيمس بيكر إقناع اسحاق شامير في التعامل مع الفلسطينيين كحقيقة واقعة بعد قرار الأردن فك الارتباط مع الضفة الغربية عام 1988، ولكنه اصطدم برفض حكومة شامير التفاوض بشكل مباشر مع الجانب الفلسطيني كوفد مستقل تمثله منظمة التحرير الفلسطينية[3].

---

(1) الطراونة، فايز ، مرجع سابق، ص 71 – 72.

(2) بريزات، موسى ، مرجع سابق، ص 247.

(3) الطراونة، فايز ، مرجع سابق، ص 81.

من هنا بدأت فكرة الوفد الأردني الفلسطيني المشترك تظهر للوجود لانه لم يكن بالإمكان لأي من الدول العربية الثلاث (مصر وسوريا ولبنان) أن تلعب هذا الدور، غير أن الموقف الأردني كان واضحا من مسألة الوفد المشترك، فالأردن وافق على أن يكون ذلك في المؤتمر الافتتاحي في مدريد لانطلاق عملية السلام وليس لخلط الأوراق ما بين الشأن الأردني والشأن الفلسطيني، وفي 18 تشرين أول 1991 وجهت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي رسائل دعوة لحضور المؤتمر للعرب وإسرائيل نصت: "وبعد مفاوضات مكثفة مع إسرائيل والدول العربية والفلسطينيين تعتقد الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي بأن فرصة تاريخية قائمة بالفعل لدفع الإمكانيات قدما من اجل سلام حقيقي في جميع إنحاء المنطقة. والولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي على استعداد لمساعدة الأطراف على تحقيق تسوية سلمية شاملة ودائمة وعادلة من خلال مفاوضات مباشرة تأخذ مسارين بين إسرائيل والدول العربية وبين إسرائيل والفلسطينيين وتركز على قراري مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 242 و 338 وهدف هذه العملية هو سلام حقيقي. ولتحقيق هذه الغاية يتقدم رئيس الولايات المتحدة ورئيس الاتحاد السوفيتي بدعوتكم إلى مؤتمر سلام تتبناه كلتا الدولتين ويليه فورا مفاوضات مباشرة وسيتم عقد المؤتمر في مدريد يوم 30 أكتوبر 1991"[1].

وكان الملك حسين كقائد لشعب محاصر يريد ان يبحث عن بدائل لفك الحصار والعزلة الدولية والاقليمية فأخذ على عاتقه تحقيق مسالتين:

1. مسؤولية تجاه شعبة الذي اطبق عليه الحصار فمنع عنه حتى الدواء وارتفعت بين ابنائه نسبة الفقر والبطالة.
2. التركيبه الوجدانية فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، وعلى مدى سنين كنا نرفض التفاوض، فيما كانت اسرائيل وهي المحتل تملك كل الخيارات والامكانات في تغيير الحقائق على الارض[2].

---

(1) الطراونة، فايز ، مرجع سابق، ص 83.

(2) المجالـي، عبدالـسلام ، (2003). رحلـة العمر من بيت الشعر الى سدة الحكم، بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ص 284.

لقد بدأت المسيرة السلمية منذ افتتاح مؤتمر مدريد في 30 تشرين اول 1991 الذي كان بمثابة نقطة انطلاق و كانت القضايا الاساسية في هذا المؤتمر هي في تحديد الاطر التالية:

1. الاسس والاليات التي تقوم عليها المفاوضات.
2. المرجعيات التي تبنى عليها المفاوضات.

لقد كان هناك خلاف حول آلية المفاوضات، فإسرائيل تريد المفاوضات بشكل ثنائي بينها وبين كل دولة عربية على حده، أما العرب فقد كانوا يرفضون هذا الاقتراح، مما دفع الولايات المتحدة تقديم حلا وسطا جمع بين الاقتراح الذي يرضي إسرائيل والاقتراح الذي يرضي العرب، تمثل في أن يعقد المؤتمر برعاية دولية ويعقبها مفاوضات ثنائية مباشرة بين إسرائيل و كل دولة عربية على حده[1].

لقد كان الاتفاق في مدريد أولا على إن مرجعية عملية السلام هي قرارات مجلس الأمن 242 و338 ورسالة الدعوة من الراعيين[2].

واستكمالا لما نصت عليه دعوة الراعيين لعملية السلام فقد تم تشكيل خمس مجموعات عمل لبحث القضايا التي تمس عملية السلام ضمن مفاوضات متعددت الاطراف وقد قسمت هذه القضايا والمجموعات الى[3]:

1. الحد من التسلح.
2. اللاجئين.
3. البيئة.
4. المياه.
5. التنمية الاقتصادية.

ويشكل السلام أحد أهم أهداف السياسة الخارجية الأردنية ومن هنا كانت المشاركة الأردنية لتحقيق مجموعة الأهداف والغايات :

1. استرداد أراضي محتلة تقارب مساحتها 380 كم 2.

---

(1) الطراونة، فايز ، مرجع سابق، ص 87.

(2) الطراونة، فايز ، مرجع سابق، ص 88.

(3) الطراونة، فايز ، مرجع سابق، ص 89.

2. إعادة ترسيم الحدود الدولية.

3. ضمان أمن وسلامة الوطن والمواطنين.

وقد ربط الأردن موقفه من العملية السلمية دوما ومنذ بداية عملية السلام في الشرق الأوسط بمجمل المسارات العربية، والتزم بمبدأ الحل الشامل على كافة المسارات للصراع في الشرق الأوسط، لذا حاولت الولايات المتحدة أن تمارس ضغوطا كبيرة على الأردن من اجل إلغاء المقاطعة الاقتصادية لإسرائيل بصورة منفردة ودون أن تقدم إسرائيل شيئا في المقابل، والتفرد بالتوصل إلى معاهدة سلام مع إسرائيل دون انتظار الحل الشامل على المسارات الأخرى، ولم يتجاوب الأردن مع هذه الضغوط التي مارستها الولايات المتحدة من خلال تشديد الحصار على العقبة، والاعتراض على وصول البترول العراقي للأردن، وطلبت من حلفائها التوقف عن الدفع لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين ليشكل ذلك ضغطا على خزينة الدولة الأردنية(1).

ونتيجة الضغوط التي مارستها الولايات المتحدة ضد الأردن خلال مسيرة المفاوضات حاول الملك حسين في زيارته لـ واشنطن ولقائه الرئيس الأمريكي كلينتون في كانون ثاني 1994، إلى إزالة الغموض الذي اكتنف العلاقات الأردنية - الأمريكية، وتركزت مباحثات الملك حسين على ضرورة تخفيف الضغوط الأمريكية على الأردن، إلا أن العلاقات الأردنية – الأمريكية تدهورت في نفس العام عندما غضب الملك حسين نتيجة استهتار الولايات المتحدة بالمصالح الأردنية فيما يتعلق بحصار العقبة حيث بين لسفراء الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن والذي استدعاهم لبحث قضية الحصار التي نشأت منذ حرب الخليج الثانية وحتى عام 1994، حيث تم تفتيش اكثر من ألف وسبعمائة سفينة متوجهة إلي خليج العقبة، وابلغهم إن استئناف الأردن لممارسة دوره في صنع السلام العادل والشامل والدائم نحو المنطقة بأسرها مرهون بمعالجة فورية لهذا الموضوع، وردت الولايات المتحدة بأنها ستدرس اقتراحات تفتيش السفن حينما ترسوا في العقبة بدلا من تفتيشها في عرض البحر(2).

---

(1) التل، نبيل ، مرجع سابق، ص 49.

(2) التل، نبيل ، مرجع سابق، ص 51-52.

تأخر الأردن في عقد معاهدة سلام مع إسرائيل إلى عام 1994، ومارست الولايات المتحدة ضغوطا كبيرة لعقد معاهدة منفردة خلال فترة المباحثات التي استمرت ثلاث سنوات، فالأردن كان محكوما بمعادلات محلية و إقليمية تجعله يدور في فلك محدد، فلا يستطيع تجاوز الأطراف العربية الأخرى المشاركة في مفاوضات السلام، فامتنع عن الاستجابة للرغبة الأمريكية كونها لم تقدم ضمانات كافية لتحميه إقليميا، ومما شجع الأردن لتوقيع معاهدة السلام مع إسرائيل هو اتفاق اوسلوا السري والمفاجئ[1].

لقد شجع اتفاق أوسلو الأردن على التقدم نحو معاهدة السلام وغياب المحذور الفلسطيني مثلما مثلت اتفاقية السلام المصرية – الإسرائيلية، غياب المحذور العربي وأصبحت الطريق مفتوحة أمام الأردن لتوقيع المعاهدة، وقع الأردن جدول الأعمال على المسار الأردني – الإسرائيلي في اليوم التالي من مفاجأة أوسلو في 9/13/ 1993، ومضى الأردن في إجراء المباحثات حتى توصل إلى توقيع إعلان واشنطن في 1994/7/25، والذي تضمن إنهاء حالة العداء والحرب بين الأردن وإسرائيل، وإبقاء الرعاية الأردنية للاماكن المقدسة في القدس وقد جرى التوقيع على معاهدة السلام في وادي عربة في 1994/10/26، ومن العوامل التي أدت إلى دفع الأردن للإسراع في عقد الاتفاقية، الاتفاق السري بين المنظمة وإسرائيل مما خلق الشك في وجود صفقة سياسية على حساب مصالح الأردن الوطنية، وعودة التلويح بفكرة الوطن البديل وهذا المشروع أثاره حزب الليكود الذي يؤمن بسياسة الترحيل للفلسطينيين[2].

وبعد أن انفردت منظمة التحرير الفلسطينية بالتوصل إلى اتفاق إعلان المبادئ بشأن ترتيبات الحكم الذاتي مع إسرائيل، وتعطل الاتفاق بين الدول العربية المشاركة في العملية السلمية على التنسيق للوصول معا إلى إقامة سلام دائم وعادل مع إسرائيل واختفت الية الوفد المشترك التي كانت تجمع الأردنيين والفلسطينيين،

---

(1) زاك، موشيه ، الحسين و السلام، العلاقات الأردنية الإسرائيلية، ترجمة دار الجليل، عمان، دار الجليل للنشر و الدراسات و الأبحاث الفلسطينية، ص 380.

(2) الشوبكي، هادي ، مرجع سابق، ص 56.

واصبح الأردن لا يستشار في الموضوع السلمي في النهاية أعلن الأردن دعمه للاتفاق[3].

وتجنب الأردن الآثار السياسية والاقتصادية والاجتماعية لحرب الخليج على الأردن ، والتي رتبت عليه أعباء هائلة[4].

أدرك الأردن أن السلام في الشرق الأوسط هو خيار أمريكي ودولي قبل أن يكون خيارا عربيا إسرائيليا، على أن المخاوف من فكرة الوطن البديل في الأردن ظلت قائمة طالما لم يصار إلى بحث مشكلة اللاجئين وإرجاء بحثها للمفاوضات النهائية بين الفلسطينيين والإسرائيليين[1].

لم يألوا الملك حسين جهدا في شتى المناسبات للتأكيد على دور الولايات المتحدة في دعم عملية السلام بين الأردن وإسرائيل ورعاية عملية السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وقال في مقابلة له مع محطة CNN الأمريكية في 30/ 1997/4: "أن هناك من يتحدث عن دور للآخرين في العالم، ونحن نرحب بجهود الجميع، و لكننا نأمل أن تتكامل هذه الجهود مع جهود الولايات المتحدة وأن يعمل الجميع لتحقيق تقدم و تعديل مسار عملية السلام، وقال أن القدس يجب أن تبقى مدينة مفتوحة في قطاعها الشرقي والغربي عاصمة لكل من فلسطين وإسرائيل، وأن المدينة المقدسة يجب أن تكون فوق السيادة لأي طرف، و إن لا يقرر مصيرها من طرف واحد "[2].

لقد كان هناك محوران مهمان لعبا دورا أساسيا في تطور العلاقات الأردنية الأمريكية خلال الفترة 1991– 1997، الأول أزمة الخليج الثانية وتداعياتها وتوقيع معاهدة السلام مع إسرائيل، ويمكن ربط محور ثالث هو محاولة ربط المساعدات الأمريكية بالتحول الديمقراطي في الأردن، حيث أكد الأردن بالتزامه

---

(3) زاك، موشيه ، مرجع سابق، ص 440.

(4) التل ، نبيل ، مرجع سابق ، ص 59.

(1)الحـ رباوي، علي ، و آخرون، (1994). الحكومة الأردنية و الحكومة الإسرائيلية، (نص معاهدة السلام بين الأردن و إسرائيل و ملاحق المعاهدة )، رام ا ، وزارة الأعلام، ص 48.

(2)الحرباوي، علي، و آخرون، المرجع السابق، ص 68.

النهج الديمقراطي بعد انتخابات عام 1989، فألغي قانون مقاومة الشيوعية، واقر الميثاق الوطني لاطلاق التعددية الحزبية والسياسية وحرية الصحافة، واصدر قانون الأحزاب السياسية وقانون المطبوعات، وأجريت الانتخابات في الأعوام 1993و 1997، بعد تعديل قانون الأحزاب(3).



(3)الشوبكي، هادي ، مرجع سابق، ص 60.

# الفصل الرابع

## الأهداف الأردنية – الأمريكية من العلاقات الثنائية

تـناول هـذا الفـصل دوافع وأسباب الاهتمام الأمريكي بالأردن نظرا لدوره ومـوقعه علـى الخـريطة الإستراتيجية الأمريكية، وأسباب ودوافع الاهتمام الأردني بأمريكا، نظرا لما تمثله الولايات المتحدة من قوه عظمى ومهيمنة، ودورها في الدعم السياسي والاقتصادي للأردن.

وتـناول الفصل المصالح الحيوية للولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط والأردن جزء مهم في هذه المنطقة، وهو كذلك جزء من المصالح الأمريكية، وتطرق الفصل إلى المصالح الوطنية الأردنية للتوجه إلى الولايات المتحدة والتعامل معها.

### 1.4 دوافع الاهتمام الأمريكي بالأردن:

ينبع اهتمام الولايات المتحدة بالأردن من اهتمامها بالمنطقة العربية بشكل عام وتجلى هذا الاهتمام بعدة اتجاهات:

#### 1.1.4 هدف امني وجيو- استراتيجي:

رأى الأردن أن مـن مـصلحته أن يـتحالف مع الغرب، ليضمن الدفاع عن وجـوده ومـصالحه واسـتقراره، بعد أن صنف الشيوعية من الأعداء وما تمثله من تعـارض مـع الـدين الإسلامي، ويرى فيها استعماراً يهدف إلى التدخل في الشؤون الداخلية.

والاهـتمام الأمريكي في الأردن جاء تاريخيا، نتيجة اعتباره جزءا من الحزام الأمني لحماية المنطقة، والإسهام في الاستقرار المطلوب لاستمرار تدفق النفط بحرية من جهة، ومقاومة (الشيوعية) من جهة ثانية[1].

---

(1) عـز الـدين، ابراهيم ، (1998 ). العوامل المؤثرة في علاقات الاردن بالدول الكبرى ( النموذج البريطاني الامريكـي )، ورقة غير منشورة نظمت في مؤتمر السياسة الخارجية الاردنية واقع وتطلعات، عمان، ط1، ص 316.

لقـد نظرت الولايات المتحدة للأردن على انه عامل داعم للمعسكر الغربي في منطقة الشرق الأوسط، فالأردن بقي واحدا من الدول العربية القليلة التي حافظت على تحالفها مع الغرب، وقد تبنى الأردن هذا التوجه، لان الملك حسين اعتبر التحالف مع الغـرب هـو الطـريقة الوحـيدة التي يستطيع من خلالها أن يضمن دفاعا كفؤاً عن الأردن، ولان الشيوعية تتعارض مع مبادئ الدين الإسلامي الحنيف(1).

فقـد توافقت النظرة الأمريكية مع النظرة الأردنية إلى الشيوعية، بعد محاولة الأردن الانـضمام إلـى حلف بغداد عام 1955، والاستفادة من مبدأ أيزنهاور* عند إقـراره فـي كانون ثاني عام 1957 واستقبال المعونات المالية والعسكرية الأمريكية والتي لم تنقطع حتى اليوم(2).

وبعـد انهـيار الاتحـاد السوفيتي وإعادة تعريف الولايات المتحدة لمصالحها الحـيوية، فأن للأردن موقف مبدئي وحازم في إدانة الإرهاب ورفض استخدامه تحت أي ذريعـة، حـيث ينـسجم بـذلك مع سياسة أردنية ثابتة في محاربة هذه الظاهرة، والأردن يـتكلم عـن الإرهاب من تجربة مريرة، فقد أودت الأعمال الإرهابية بحياة كثير من مواطنيه، كما تسببت بأضرار كبيرة على نموه الاقتصادي.

وكما أكد الملك حسين على ضرورة معالجة حالة اليأس والإحباط التي يتولد عـنها كل ذلك العنف بالتوازي مع محاربته، وليست مكافحة الإرهاب على المستوى الإقليمـي والدولـي هـي المسألة ذات الأولوية الحاسمة، بل كذلك التقدم على طريق الـسلام العادل في الشرق الأوسط يحتل المكانة ذاتها، فالأردن يرى ضرورة تحقيق الأهـداف المشروعة وبصيغة مقبولة تنسجم مع الشرعية الدولية وحق تقرير المصير للـشعوب، وضـمان الأمن والكرامة للجميع دون استثناء، وإلا فأن أي جهد لمكافحة ظاهـرة الإرهـاب لن يأتي بالنتائج المرجوة، وبالتالي يصبح مصير شعوب المنطقة

---

(1) الاشقر، محمد ، مرجع سابق، ص 43.

(2)محافظـه، علي ، (1998). الاطار النظري للسياسة الخارجية الاردنية (المحددات الطبيعية والسياسية)، ورقة غيـر منـشورة نظمت في مؤتمر السياسة الخارجية الاردنية واقع وتطلعات، عمان، دار الحامد للنشر، ط1، ص 74.

*. تقدمت الولايات المتحدة في 1957/1/5 بمشروع أيزنهاور الذي ربطت الولايات المتحدة بين مقاومة الشيوعية والتنمية الاقتصادية ن حيث عرضت منح مساعدات ماليه للدول العربية مقابل صد هذه الشيوعية.

رهـناً بإرادة المتطرفين ودعاة التعصب، ومن ينكرون على الآخرين الحق في الحياة والحرية والكرامة والأمن[1].

أمـا بالنسبة لأسلحة الدمار الشامل فان الأردن يعتبر من أكثر الدول اهتماما بحل مشكلة أسلحة الدمار الشامل في المنطقة، كونه أكثر الدول عرضه للأذى بسبب عـدم امـتلاكه لأسـلحة الدمار الشامل، وان انسب الطرق لتخليص المنطقة من هذه الأسلحة هي القيام بعملية لنزع السلاح تكفل إزالة هذه الأسلحة من أقطار المنطقة بما فيها إسرائيل،لذا دعا الأردن ودعم فكرة جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، كما انه دائم الدعوة لجميع دول المنطقة لدخول في معاهدة الحد من الانتشار النووي (NPT) * وإخضاع منشأتها لرقابة وكالة الطاقة الذرية (IAEA)*[2].

## 2.1.4 المساهمة في امن الخليج:

يعتبـر الأردن دائمـا مـن ضمن المعسكر المحافظ، لذلك استفاد الأردن من الـتطور النوعـي فـي العلاقات العربية – العربية، ومن التمويل المتدفق من الدولة المحافظة، وخصوصا من السعودية، منذ مؤتمر الخرطوم في آب عام 1967، والذي لعب (التمويل) دورا مهما ومؤثرا في استقرار الأردن السياسي خلال فترة السبعينات وبدايـة الثمانيـنات، إضافة إلى أن الأردن لم يكن طرفا سلبيا في التفاعلات العربية المؤثرة في استقراره السياسي، بل اثر في هذه التفاعلات بما يعزز دوره الايجابي في هـذا الاسـتقرار، وذلك من خلال الدور النشط والفاعل الذي لعبه الأردن في النظام الإقليمـي العربـي بما يعزز مكانته واستقراره، وعلى الرغم من العلاقات العربية – العـربية قـد أثرت باتجاه تعزيز الاستقرار السياسي للأردن، فأن ذلك لم يمنع وجود تأثيرات سلبية لهذه العلاقات[1].

---

(1) التل، نبيل ، مرجع سابق، ص 26.

(2) التل ، نبيل، مرجع سابق، ص 26.

* Non Proliferation Treaty.

* International Atomic Energy Agency.

(1) الرشواني، منار محمد، (1999). سياسات التكيف الهيكلي والاستقرار السياسي في الاردن ( 1989 – 1997 )، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، ص 83.

ساهم موقع الأردن الجغرافي مساهمة هامة وفعالة في الاستقرار الإقليمي والتطور الاقتصادي في دول الخليج العربية، حيث ساهم الأردن بتزويد دول الخليج بالمستشارين العسكريين، والمعلمين، والمهندسين، والعمال الفنيين المهرة، والتقنيين، وهو دور رضيت به الولايات المتحدة في مساعدة الدول الخليجية في أمور التدريب والدفاع والتي تقع في صميم مصالحها في المنطقة(2).

وهذا الدور ليس من السهل إدارته فهو دقيق وهام وما يساعد الأردن على النجاح في هذا الدور هو قبول الدولة الأعظم له، وابتعاده عن تبني إيديولوجيات الهيمنة والتوسع، وقيادته الهاشمية المتميزة بالاعتدال والحنكة والاستمرارية والتي وفرت له الخبرة والمصداقية والإدارة الكفؤة اللازمتين لمواصلة هذا الدور(3).

نظر الغرب والولايات المتحدة خصوصا الى الاردن باعتباره يمثل منطقة عازلة بين اسرائيل والدول العربية والتي قد تمثل تهديدا لها. اما من الناحية الاخرى فهي قرب الاردن جغرافيا من السعودية والى حد ما من دول الخليج العربي عموما، بما تمثله هذه الدول من اهمية خاصة للغرب بحكم مواردها من النفط. بحيث يلعب الاردن دورا مؤثرا في حفظ واستقرار هذه الانظمة كما ظهر في اكثر من دوله واكثر من مناسبة. وازاء ذلك قد مثل الاردن اهمية خاصة للغرب والولايات المتحدة، انعكست ايجابيا على استقراره السياسي(4).

### 3.1.4 الصراع العربي – الإسرائيلي:

في عام 1967 وضعت الولايات المتحدة أنظارها على تحقيق حل نهائي للنزاع العربي – الإسرائيلي، وكان مدى الانتصار الإسرائيلي، وفوق كل الأراضي العربية الفسيحة التي سقطت تحت يد إسرائيل عند انتهاء القتال قد اعتبرا إنهما يقدمان

---

(2) التل، نبيل ، مرجع سابق، ص 27.

(3) ابو عودة، عدنان ، (1999). اشكاليات السلام في الشرق الاوسط، (رؤية من الداخل )، بيروت، المؤسسة الاردنية للاستثمار، العربية للدراسات والنشر، ط1، ص 41.

(4) Amawi, Abla M., "USAID in Jordan", Middle East Journal, Vol. (IV), NO. 4, Washington D.C,1995,P.77.

المفتاح لسلام إقليمي عادل ودائم، وكانت صيغة (الأرض مقابل السلام) هي الصيغة المباشـرة التي ترى واشنطن أنها سوف تضمن تسوية بين إسرائيل والعالم العربي، ومـع أن صانعي السلام الأمريكيين امتنعوا عن تحديد المدى الكامل للأراضي التي ينبغي أن تعيدها إسرائيل، فقد كان وليم روجرز يؤيد إجراء اقل تغيرات في الحدود، وهـو ما أعلنه الرئيس جونسون قبل ذلك عندما حذر بأن السلام الحقيقي لا يمكن أن يعكس (ثقل الغزو)(1).

أكـدت لجنة العلاقات اليهودية – الأمريكية (ايباك) في البندين السابع والثامن مـن بـيانها على اعتبار أن إسرائيل هي الحليف الوحيد لأمريكا في الشرق الأوسط الـذي يمكن الاعتماد عليه وان إسرائيل هي الدولة الوحيدة في المنطقة التي لن تصل القومية العربية أو الأصولية الإسلامية للساطة فيها، وبالتالي فقد حثت (ايباك) الإدارة الأمـريكية علـى ضرورة تشجيع التوسع في التعاون في صناعات التسليح وتجارة السلاح بين البلدين مع استمرار دعم الولايات المتحدة للمشاريع العسكرية الإسرائيلية، مـع ضرورة عدم بيع أية أسلحة متطورة للدول العربية، التي لم تدخل في اتفاقيات سـلام مـع إسرائيل، وان تنحصر هذه الأسلحة في التقليدية مع منع وصول الخبرة والتكنولوجيا إلى دول عربية حتى من الدول الأعضاء في الاتحاد السوفيتي سابقا مع تشجيع المزيد من التعاون في أي مشاريع ذات أهمية إستراتيجية بين البلدين(2).

ركـزت الولايات المتحدة اهتمامها على امن إسرائيل، وبسبب اشتراك الأردن بأطـول حدود معها، واستضافة الأردن لأكثر من نصف اللاجئين الفلسطينيين، حيث شـكلت قـضية اللاجئين الفلسطينيين جوهر النزاع العربي– الإسرائيلي منذ عام (1) 1948.

لقـد لعـب الموقع الجغرافي في جذب الاهتمام الأمريكي للأردن، فهو يحتل مـوقعا اسـتراتيجيا فـي قلب الوطن العربي، ويشكل الدرع الشمالي لشبه الجزيرة

(1) تشيرجي، دان ، (1993). امريكا والسلام في الشرق الاوسط، ترجمة محمد مصطفى اغنيم، ط1، بيروت، دار الشروق، ص 255.

(2) منصور، احمد ، (1994). اضواء على السياسة الامريكية في الشرق الاوسط، بيروت، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، ص 33.

(1) العزام، عبد المجيد ، (1999). عملية صنع السياسة الخارجية الاردنية، عمان، وزارة الثقافة، ص 48.

العربية ومنطقة الخليج العربي، ويشكل حاجزا عازلا يفصل الجزيرة العربية من جهة والـضغوطات الناتجة عن صراعات المشرق العربي من جهة أخرى، وعلى رأسها الصراع العربي – الإسرائيلي[2].

وهـذا الموقع أعطى الأردن أهمية إستراتيجية فاقت حجمها الجغرافي وجعلت اتجاهـات الـسياسة الأردنـية الداخلـية والخارجـية مدار اهتمام الولايات المتحدة الأمـريكية، لأنـه يفصل بين دول متصارعة لها مصالح حيوية مع الولايات المتحدة الأمـريكية، إلا أن هذا العامل حشر الأردن بين اسرائيل وسوريا والعراق والمملكة العـربية الـسعودية، حـيث خلـق الوضع الجغرافي تحديا كبيرا للأردن بسبب هذه التركيبة الجغرافية والتي معظم جيرانه فيها أقوياء[3].

يمكـن القـول أن طبيعة تأثير الصراع العربي – الإسرائيلي، في الاستقرار الـسياسي للأردن، تخضع في الواقع لمجموعة من العوامل والمحددات، ومن ثم فقد اتـسم هـذا التأثيـر بكونه ذا طابع مزدوج، ايجابي وسلبي تبعا للعوامل المؤثرة أو المتأثرة بهذا الصراع[4].

إن الـبحث المـتعمق لجـذور التصاب في إستراتجية أمريكا الشرق أوسطية، يكـشف لنا كيف إنها تشتق كلها وبشكل تام ما يمكن أن نسميه بعقدة فراغ القوة التي اسـتقرت كأحد المسلمات في أذهان واضعي هذه الإستراتيجية، بل أصبحت أشبه ما تكـون بالنظريات المقدسة التي تظل فوق الجدال والمناقشة وذلك على الرغم من أن شـرعية أي نظـرية ومصداقيتها في الإستراتيجية والدبلوماسية، ترتهن في الأساس بمدى واقعية فرضياتها وبمدى صمودها في وجه التجربة وتحديات الواقع[1].

لقد ظهرت أهمية ومحورية الدور الأردني خلال اتفاقية (كامب ديفيد) وحرص الـبلدان العربية على عدم انضمام الأردن إلى هذه الاتفاقية[2]. وقد استفاد الأردن من

---

(2) البحيري، صلاح الدين ، (1991). جغرافية الاردن، عمان، مكتبة الجامع الحسيني، ص 21.

(3) التل، نبيل ، مرجع سابق، ص 280.

(4) الرشواني، منار ، مرجع سابق، ص 87.

(1) مقلد، اسماعيل صبري ، مرجع سابق، ص 14.

(2) الرشواني، منار ، مرجع سابق، ص 89.

ذلـك اقتـصاديا مـن خـلال المساعدات التي قررت لدول المواجهة، سوريا ولبنان والأردن، حيث بلغ نصـيب الأردن (1,25) مليـار دولار أمريكي[3].

إن خـصوصية الوضـع الداخلي الأردني والتداخل السكاني بين أبناء الضفة الـشرقية وسـكان فلسطين التاريخية، وتزايد الضغوط والمحاولات الإسرائيلية تحت شعار الأردن وطن بديل للفلسطينيين بما مثله ذلك من خطر داهم على وجود العرش الهاشمي، اتخذ الملك حسين قراره الشهير بفك الارتباط مع الضفة الغربية عام 1988 ، مع الاستمرار في دعم الفلسطينيين سياسيا ومعنويا حسب قدرات المملكة[4].

لقـد شـكلت المعاهدة الأردنية مع اسرائيل خطوة في الحفاظ على الذات لكن الأردنيـين يدركون إن الأمر بعد إتمام التسوية له تحدياته الذي يتطلب بدوره تعزيز الـداخل لا سـيما العلاقات الاجتماعية بين المنحدرين من أصول فلسطينية وأصول شـرق أردنـية وإعـداد الاقتصاد الأردني لمرحلة التنافس السلمي المفتوح وتعظيم المـوارد البـشرية التـي تمـثل ثروة الأردن الحقيقة في ضوء حقيقة ندرة الموارد الطبيعية والشروع في مشروعات التعاون الإقليمي تعزز مـن قدرات الأردن على

التطور والتنمية، وهذه بدورها تشكل الشق المدني في حركة الأردن المستقبلية[1].

وأصـبح الأردن مـن أهـم البقع الحساسة في العالم العربي التي تؤخذ بعين الاعتـبار لأنه بحكم مجاورته لإسرائيل وكثافة اللاجئين الفلسطينيين على أرضه كان يمكـن أن يشكل في أي لحظة صاعقا يفجر الأمن والاستقرار في المنطقة فضلا عن أي هجوم عسكري عربي على إسرائيل كان يمكن أن ينطلق من الأردن ، لذا صممت المساعدات طويلة المدى لتحسين الوضع، وفي محاولة لتحقيق حل لمشكلة اللاجئين، ولمـا كـان المـبدأ الأول للإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط يتعلق بالأمن الإسـرائيلي، لذا كان لواشنطن موقف محدد وواضح من مشكلة حق العودة للاجئين

(3) موسى، سليمان ، مرجع سابق، ص 461.

(4) ابو طالب، حسن ، نظم المواجهة العربية من شرعية الصراع الى شرعية التنافس، السياسة الدولية، عدد 140، ابريل 2000، ص 90.

(1) ابو طالب، حسن ، المرجع السابق، ص 90.

الفلـسطينيين، حـيث أرسل الرئيس الأمريكي نيكسون تعهدا لإسرائيل في تموز عام 1972 يتـضمن عـدم إجـبارها على القبول بحل مشكلة اللاجئين بما يغير الطبيعة الديمغـرافية اليهودية لدولة اسرائيل أو يهدد أمنها، وتأكد هذا الموقف عام 1992 اثر تـسوية الخـلاف الأمريكي - الإسرائيلي حول موقف حكومة شامير من اجتماعات لجنة عمل اللاجئين في أوتوا(2).

وقـد امتنعت الولايات المتحدة في اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة منذ نهايـة عام 1991 عن دعم قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بمسألة اللاجئين كما كانت تفعـل سـابقا وخاصة القرار 194، وحجتها بامتناعها عن التصويت هو أن القضية تبحث على المسارات الثنائية والمتعددة(3).

ويـبدو أن موقـف الحسين هو الاستعداد للتفاوض تحت رعاية دولية مع حكومة اسرائيل ومباشرة بموجب بنود قراري مجلس الأمن 242 و 338 ويجب أن تـؤدي المفاوضـات إلـى تطبيق قرارات الأمم المتحدة، وحل جميع جوانب القضية الفلـسطينية، ويعـتقد الأردن أن القضية الفلسطينية وأزمة الشرق الأوسط تقع ضمن مـسؤوليات الأمم المتحدة والدول التي لها اهتمام خاص بالنزاع وهي لذلك تعتبر أية مـشاورات حول الوضع في الشرق الأوسط بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي السابق أمرا ضروريا وايجابيا(1).

إن موقع الأردن الجغرافي الهام واهتمامه بموضوع السلام، ودوره البارز فـي هـذه العملية جميعها عوامل جذبت له الاهتمام الأمريكي نتيجة اعتباره الطرف العربـي المـؤهل لاتخـاذ مواقـف داعمة لتنشيط عملية السلام، وقد تطور الموقف الأمريكـي بهـذا الصدد حيث لم ينفك لفترات طويلة، عن محاولة إقناع الأردن بأن يـؤدي الـدور الرئيسي في مسار السلام، ولعل آخر المحاولات الجادة بهذا الشأن، كانت من خلال مبادرة الرئيس ريغان للشرق الأوسط، تلك المبادرة التي لم تتحقق لها ظروف النجاح، وربما تكون قد شكلت بداية مسار أدى إلى اعتراف الولايات المتحدة

(2) لشويكي، هادي ، مرجع سابق، ص 17.

(3) الطويل، فالح ، (1996). اللاجئون الفلسطينيون قضية تنتظر حلا، اربد، مطبعة ابن خلدون، ص 120

(1) المدفعي، مديحة ، (1993). الاردن وحرب السلام، ترجمة رشيد ابو غيداء، عمان، مكتبة برهومة، ص 219.

بمنظمة التحرير الفلسطينية قبل نهاية عهد ريغان بفترة قصيرة، مما فتح المجال أمام منظمة التحرير الفلسطينية للدخول التدريجي في عملية السلام،وأنتج بالتالي حالة جديدة أثرت تأثيرا كبيرا على عملية السلام[2].

لقد رفض الأردن الخروج عن السياق العربي بعقد اتفاقية منفردة للتسوية مع اسرائيل، مؤمنا بأن الخروج عن السياق العربي العام كان سيفقد الأردن كثيرا من عوامل قوته السياسية والاقتصادية والاجتماعية، كما أن هذا الخروج سيدخل القيادة الأردنية في دائرة اتهام رسمية وشعبية تتناقض والمرتكزين الهامين لمؤسسة الحكم الأردنية وهما الانتساب إلى آل بيت الرسول عليه الصلاة والسلام، وريادة الحركة القومية من خلال الثورة العربية الكبرى، فعدم الانفراد بالحل، وعدم تجاوز الشعب الفلسطيني وممثله الشرعي منظمة التحرير الفلسطينية هي من الثوابت الأردنية، لان الأردن يدرك دقة التوازنات أكثر من الأمريكيين[3].

لقد كان اهتمام الأردن بالسلام نابعا من إيمانه بأن مستقبل امن الأردن والمنطقة مرتبط بإيجاد حل عادل وشامل ودائم للقضية الفلسطينية، لذلك بادر الأردن إلى تأييد كل المبادرات الدولية الرامية إلى حل الصراع العربي – الإسرائيلي[1].

لقد ركزت الولايات المتحدة اهتمامها بأمن اسرائيل وكررت بأنها ستقف في وجه أي عدوان من أية دولة ضد اسرائيل، وبسبب اشتراك الأردن بحدود طويلة مع اسرائيل تزيد على 300 ميل وضيافته لأكثر من نصف اللاجئين الفلسطينيين، والأردن في بحثه عن السلام واستعداده للاتصال بدول العالم وتجاوبه مع المبادرات الأمريكية، يسعى لذلك لحماية وتدعيم أمنه واستقراره ووجوده، دون البحث عن مكاسب أو الهيمنة على مكتسبات الشعب الفلسطيني أو منافسة منظمة التحرير الفلسطينية[2].

---

(2)عز الدين، ابراهيم ، مرجع سابق، ص 317.

(3) لخلايلة، احمد ، (1998). الاستراتيجية الاردنية وارتباطها بالقضية الفلسطينية ( جذورها – حاضرها – مستقبلها )، عمان، المطابع العسكرية، ط1، ص 612.

(1) AL-Hassan Bin Tallal ,Jordan Quest For Peace ,Foreign Affairs , VOL. 60 , NO. 4 , 1982, P805.

(2) العزام، عبد المجيد ، مرجع سابق، ص 48.

هـذا الاهتمام والتجاوب الأردني مع المبادرات الأمريكية لحل الصراع، على درجـة من الأهمية لأنه يتعلق بأمن الأردن ووجوده، فمواقف الحزبين الرئيسيين في اسـرائيل وتـصوراتها لحـل القضية الفلسطينية تجعل من الأردن الهدف الرئيسي لإسرائيل، ولان الأردن دولة صغيرة ذات حدود طويلة وغير محمية مع اسرائيل فمن الطبيعـي أن يعانـي مـن فجوة بين أهدافه وقدراته، والعامل المشترك الأعظم بين المدرسـتين اللتين تحكمان اسرائيل هو أن كلا منهما يرى الخلاص من المأزق في الأردن أو بواسـطته. لذلك كان على الأردن أن يأخذ المأزق الإسرائيلي على محمل الجـد. بمـا ينطوي عليه من نوايا عدوانية تتصل بالأردن قبل غيرها، وتقتضي كل الحرص والحذر والعمل على فضحها والاستعداد لإحباطها ومقاومتها، وجزءا من هذا الاسـتعداد هو في إبقاء باب الحوار مفتوحا مع سائر الدول والقوى المؤثرة في العالم وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، حول السبل الكفيلة بحل القضية الفلسطينية وتسوية النزاع العربي – الإسرائيلي[3].

ومـن الجلـي أن مفهـوم تـشجيع التحول الديمقراطي ضمن برامج السياسة الخارجـية الأمـريكية بـدأ مع بروز معالم النظام العالمي الجديد، إذ بدأت الولايات المـتحدة تـستخدمه حجـة للتدخل أو عزل الدول التي تعارض مصالحها وقيمها في العـالم، فتسعى به لتعزيز هيمنتها، ولقد أشارت إدارة كلينتون لوجود مجموعتين من القـضايا الرئيـسية في برنامج السياسة الخارجية الأمريكية منها قضايا الديمقراطية وحقـوق الإنـسان والمـساعدات الخارجية وربط هذه المساعدات بمدى نجاح الدول المتلقية للمساعدات[1] في إرساء وتطبيق الديمقراطية.

لذا فالأردن يعتقد بأن عملية السلام تقتضي من الولايات المتحدة الأمريكية إن تلعـب دورهـا كدولة عظمى تتحمل مسؤولياتها الدولية، من خلال العمل على تغيير الموقـف الإسرائيلي بحيث تتفاهم اسرائيل مع دول المنطقة على أساس احترام حقوق الـسيادة للجمـيع. فبعث الحياة في جهود السلام لا يمكن أن يتم إلا باختيار الولايات

(3) التل، نبيل ، مرجع سابق، ص 30 – 31.

(1) بسيوني، عبير ، (الولايات المتحدة الامريكية والتدخل لحماية حقوق الانسان والديمقراطية)، السياسة الدولية، العدد 117، 1997، ص 113.

المتحدة الأمريكية لتقوم بدور القوة العظمى في هذه المسألة بدلا من دور الشريك الكامل في المفاوضات(2).

فالسلام حاجة أمريكية حيوية، كما هو حاجة أردنية، وللأردن دور رئيسي في الجهود الأمريكية للتوصل إلى السلام في الشرق الأوسط، فضمان استقرار الأردن، وتمكينه من أداء دوره الاستراتيجي في المنطقة، وتأكيد اشتراكه في مفاوضات السلام أصبح جزءا من السياسة الأمريكية. لقد استغل الأردن هذه الورقة في الاستجابة للمصلحة الأمريكية فتبنى السلام خيارا، وأصبح داعية له بين العرب، الأمر الذي أبقى الأردن ضمن دائرة الاهتمام الأمريكية، ولا شك أن استغلال الأردن لهذه الحاجة الأمريكية قد انعكس على الأردن بشكل مساعدات اقتصادية ومواقف سياسية داعمة للأردن على الصعيدين الإقليمي والدولي، وقد ساعد على ذلك تبني الولايات المتحدة الأمريكية قبولها لهذا الدور(3).

### 4.1.4 الإصلاحات السياسية والتوجهات الديمقراطية:

كان من النتائج الهامة لانتهاء الحرب الباردة وتراجع حدة الصراع العقائدي والأيديولوجي توجه الأمم والشعوب نحو الديمقراطية كمنهج سياسي وأصبح مفهوم الديمقراطية وحقوق الإنسان يشكل عناصر رئيسية ضمن أسس ومكونات السياسة الخارجية الأمريكية والعلاقات الدولية وشروط المعونات الاقتصادية للدول والشعوب الفقيرة(1).

سعى الأردن جاهدا إلى تنمية وتحقيق الديمقراطية بشكل واع، وضمان حرية التعبير لكل مواطن ومشاركته في الحياة العامة وشؤون الوطن في جو من الأمن الكامل وفي إطار تحمل المسؤولية الوطنية، واحترام الرأي الآخر وفي ظل الحوار

---

(2) ابو عودة، عدنان ، مرجع سابق، ص 111 – 119.

(3) التل، نبيل ، مرجع سابق، ص 32 – 33.

(1) الاشقر، محمد ، مرجع سابق، ص 146.

والـتعقل، بالإضـافة إلـى احترام حقوق الأفراد والجماعات لتشكيل المجتمع المدني والتعددية المسئولة في ظل القانون.

وبـدأت الـسياسة الخارجية الأمريكية في التوجه نحو رفع شعار دعم التحول الديمقراطـي، وحـددت وزارة الخارجـية الأمريكية في إدارة بوش الأب ميزانيتها للعاميـين (1992 - 1993) لتشجيع ودعم القيم الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، وفـي عـام 1990 صـرح هيرمان كوهين مساعد وزير الخارجية الأمريكية: بأنه إضـافة إلى سياسة الإصلاح الاقتصادي وحقوق الإنسان، فأن التحول الديمقراطي قد أضـحى شـرطا ثالـثا لتلقـي المـساعدات الأمريكية، فبدأ هنالك اتجاه يدعو لربط المساعدات الخارجية بالتحول الديمقراطي[2].

ولذلك تطلع الأردن في علاقته مع الولايات المتحدة إلى ضمان التزام أمريكي بـدعم الإصـلاح الـسياسي والديمقراطـي فـي الأردن كـونه ينسجم مع مبادئها الديمقـراطية، ولكـونها كانـت تحث الأردن دوما على القيام بهذه الإصلاحات. هذا الـدور المحلـي الـذي يقوم به الأردن فيما يتعلق بالإصلاحات الاقتصادية وتعزيز الديمقـراطية وحقـوق الإنسان كان مدار اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية باعتباره نموذجا يحتذي في المنطقة[1].

## 2.4 دوافع الاهتمام الأردني بأمريكا:

### 1.2.4 العامل الأمني والسياسي:

أن الـصراعات الإقليمـية ما هي إلا صراعات ممتدة للصراع العام في قمة الهرم للنظام الدولي، ومتى كان الأمر كذلك فان القوى العظمى تحاول حل صراعاتها مـن خـلال التوازنات الإقليمية، فتغير ميزان القوى العالمي يتطلب تغيير موازين القـوى الإقليمـية، و أن إدراك اللاعبين لقواعد اللعبة جعلهم يؤثرون في سياسات

---

(2) عبد الرحمن، حمدي ، التحول الديمقراطي في افريقيا، السياسة الدولية، عدد 113، 1993، ص 14.

(1) ابو عوده، عدنان ، مرجع سابق، ص 166.

الدول الكبرى و هذا ما ظهر من خلال نموذج الحرب الباردة و قد استخدموا إمكانياتهم في التوازن الإقليمي بكل مهارة و إتقان[2].

يمكن القول إن أهم أهداف السياسة الخارجية الأردنية في علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية، يتضمن الحفاظ على استقرار الوضع السياسي في الأردن، من خلال التعاون الأمني الأمريكي الأردني و التدريبات العسكرية المشتركة، كما يتضمن تعزيز مستقبل الأردن الأمني، والمحافظة على المصلحة الوطنية العليا، من خلال المساهمة في إقامة دولة فلسطينية مستقلة عبر عمليات التفاوض بين إسرائيل والسلطة الوطنية الفلسطينية، ويؤمن الأردن بجوهرية ومحورية الدور الأمريكي في تحقيق بناء الدولة الفلسطينية، لان عدم قيام دولة فلسطينية سيشكل تهديدا مباشرا للأردن، خاصة تطبيق مشروع " الترانسفير " وتطبيق نظريات اليمين المتطرف التي ترى أن الأردن هو فلسطين، فالأردن يرفض أي حل للقضية الفلسطينية على حسابه، كما إن بناء الجدار العازل يهدد عمليا قيام دولة فلسطينية بل يجعلها أمرا مستحيلا وسيكون الأردن هو الوطن البديل، وهذا ما يرفضه الأردن على جميع المستويات وفي جميع المناسبات[1].

لقد استفاد الأردن دوليا و إقليميا في تدعيم استقراره السياسي من خلال استغلال خشية الولايات المتحدة الأمريكية من سقوط الأردن في أيدي عناصر مؤيدة للاتحاد السوفيتي، وهو ما منح الأردن بالتالي إمكانية المناورة لتأمين الدعم الأمريكي و الغربي عموما[2].

### 2.2.4 العامل الاقتصادي:

هناك العديد من الدراسات الاقتصادية التي تبين بوضوح ضعف الاقتصاد الأردني و تبعيته واعتماده على المساعدات والمعونات والقروض الخارجية، وخاصة

---

(2) أبو خزام، إبراهيم (1999). الحروب و توازن القوى، دراسة شاملة للنظرية توازن القوى و علاقتها الجدلية الحرب و السلام، عمان، الأهلية للنشر و التوزيع، ط1، ص259-206.

(1) هياجنة، عدنان ، ( العلاقات الأردنية الأمريكية في عهد الملك عبد ا الثاني )، دراسة تحليلية 1999 – 2004، دراسة غير منشورة، عمان، مركز الرأي للدراسات و المعلومات، ص 24 – 25.

(2) الرشواني، منار ، مرجع سابق، ص 100.

المنظومة الغربية والولايات المتحدة، فقد اعتمد الأردن ومازال على المساعدات والقروض الخارجية لتمويل جزء من ميزانية العامة ولسد العجز في ميزان المدفوعات التجارية، وقد تجاوز مجموع إجمالي دين الأردن في أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات تسعة مليارات دولار تقريبا، ويواجه الاقتصاد الأردني العديد من المشاكل في قطاعاته المختلفة، ويعاني كذلك الاقتصاد الأردني من بعض المشكلات الاستثمارية والتسويقية وتبعيته للأسواق السلعية والدول المنتجة واعتماده على استيراد المواد الخام المكلفة(3).

ومن هنا يمكن أن نرى تركيز القيادة الأردنية على الجانب الاقتصادي في علاقته مع الولايات المتحدة الأمريكية، والتي بدأت بتوقيع اتفاقية التجارة الحرة الأمريكية، و ربط العلاقات الاقتصادية بالعلاقات السياسية خاصة الربط الثنائي في العلاقات الأردنية – الإسرائيلية من خلال إقامة المناطق الاقتصادية المؤهلة(4).

ويفتقر الاقتصاد الأردني إلى موارد النفط إذا انه يعتمد وبدرجة كبيرة على النفط المستورد من العراق والسعودية في إنتاج طاقته، هذا يشكل عبئا ماليا كبيرا على كاهل الخزينة الأردنية، كما يشكل عبئا سياسيا على صانع القرار إذ عليه يبحث عن مصادر نفط أخرى، مما قد يعرضه لورطة كبيرة كما حدث في أواخر الخمسينيات عندما أغلقت دول الجوار العربي حدودها مع الأردن واضطر الأردن لمناشدة الولايات المتحدة الأمريكية لتزويده بالنفط من خلال جسر جوي(1).

### 3.2.4 العامل الإقليمي:

إن النظام الإقليمي العربي يحتوي على عناصر أساسية لمكونات النظام الإقليمي إذ لديه مؤسسات إقليمية كالجامعة العربية و 21 منظمة عربية متخصصة وأكثر من مائة اتحاد في كافة المجالات(2).

---

(3) العزام، عبد المجيد ، (2000). مرتكزات السياسة الخارجية الأردنية، ورقة نظمت في مؤتمر السياسة الخارجية الأردنية و دول الجوار، عمان 30-1999/5/31، ط1، ص54-55.

(4) هياجنة، عدنان ، مرجع سابق، ص 25.

(1) العزام، عبد المجيد ، مرجع سابق، ص 55.

(2) شنيكات، خالد ، مرجع سابق، ص 131.

والـدور الإقليمـي الأردني يتمثل في محاولة إقناع الطرف الأمريكي بتبني الموقف الأردني في السياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة العربية من اجل محاولة اسـتعادة الـدور الأردني الإقليمي، لذلك فان مصداقية الأردن ودبلوماسيته المتوازنة تخـوله للعـب دور إقليمـي مؤثـر يمكن أن يجلب للأردن منافع كثيرة، خاصة بعد زعزعة العلاقات المصرية – الأمريكية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، والفجوة فـي العلاقات العربية – الأمريكية والتشنج في العلاقات الأمريكية – السعودية، وهي الـدول الأكثـر التصاقا بالولايات المتحدة الأمريكية، وبناءا عليه، فان الأهداف التي يحـاول الطـرف الأردنـي تحقيقها تشكل بعدا استراتيجيا في العلاقات الأردنية مع الولايات المتحدة الأمريكية(3).

## 3.4 المصالح الحيوية الأمريكية:

إذا كان مقدرا للولايات المتحدة الأمريكية أن تتزعم العالم، فليس واضحا كيف سـتأتي لها ممارسة هذه الزعامة، ويشير مسئولون وخبراء سابقون في مواقع سياسية مختلفة - في دراسة أعدوها مؤخرا عنوانها "المصالح القومية الأمريكية" - إلى عدم وجود أولويات واضحة في هذا الصدد. وتبدأ الدراسة بالعبارة العامة التالية:

" تأسـست اللجنة المعنية بالمصالح القومية الأمريكية على أيدي مجموعة من الأمريكيين الذين يؤمنون بان غياب الزعامة الأمريكية سيجعل المواطنين الأمريكيين يـشعرون بتهديد موجه لثرواتهم، وقيمهم، بل وحياتهم، أن ما يشغلنا ألان هو انه بعد أربعة عقود من الجهود المضنية شعر الكثيرون بالإرهاق، وانشغل البعض بالمصالح الخاصـة، فأصـبحت السياسة الخارجية الأمريكية سلبية ودون توجه محدد في عالم الـيوم الحافل بالتغيرات السريعة، والتقلبات المستمرة "، تصور هذه العبارة الولايات المـتحدة الأمـريكية على أنها في مهب الريح، الأمر الذي سيهدد " قيمنا وثرواتنا بل وحياتنا نفسها "، وينعى أصحاب هذه الدراسة دون مواربة أن الاضطراب الذي تعاني منه الولايات المتحدة الأمريكية على مستوى العالم منذ نهاية الحرب الباردة، ويوضح

---

(3) هياجنة، عدنان ، مرجع سابق، ص 26.

التقرير انه بغياب التهديد السوفيتي فقدت الولايات المتحدة رؤيتها الواضحة لأولويات مصالحها القومية[1].

يتميز النظام السياسي الأمريكي باستقرار يندر وجوده في أي نظام سياسي آخر في العالم، فتداول السلطة يجري بسلاسة وانتظام بين حزبين كبيرين لا ثالث لهما،والتباين بين أيديولوجيات وبرامج وسياسات ومواقف هذين الحزبين يبدو واضحا بالنسبة لقضايا الداخل بأكثر مما يبدو بالنسبة لقضايا الخارج، ومن المعروف أن الحزب الجمهوري أكثر ارتباطا بالشرائح و الفئات العليا في المجتمع الأمريكي وأكثر تعبيرا عن مصالحهم، خاصة فئات كبار الملاك والرأسماليين ورجال الأعمال و الشركات الكبرى، بينما يبدو الحزب الديمقراطي أكثر ارتباطا بالفئات والطبقات المتوسطة والفقيرة وبالأقليات والفئات الاثنية والقومية، ولذلك تتفوق عوامل الاستمرار على عوامل التغيير أو القطيعة كما لا توجد فجوة واسعة بين رؤية الحزبين الكبيرين للمصالح الوطنية الأمريكية في العالم[1].

أن استخدام القوة، أو (صلاحيات الحرب) هو أكثر المواضيع عرضة للجدل بالنسبة لإدارة دفة السياسة الخارجية، فالرئيس هو القائد الأعلى للقوات المسلحة، و لكن على الرئيس أن يتقدم بتقرير إلى الكونجرس حول استخدام هذه القوات خلال 48 ساعة من الزج بها في القتال، أن قانون صلاحيات الحرب زاد في الواقع من سلطة الرئيس بدلا من تحديها. [2]

لم تنظر واشنطن إلى منطقة الشرق الأوسط من زاوية أهمية نفطها بالنسبة للمصالح الاستغلالية للشركات النفطية العالمية ولتحريك عجلة اقتصاد الولايات المتحدة وأقطار الناتو الأوروبية الغربية، بل وكإحدى البؤر الرئيسية لصراع منظومتين عالميتين – الاشتراكية والرأسمالية - فاعتبرت حكومة الرئيس كارتر

---

(1) وارنر، دانيال ، (1996). السياسة الخارجية الأمريكية بعد انتهاء الحرب الباردة، مجلة دراسات عالمية، عدد 15، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية، ص 49 – 50.

(1) نافعه، حسن ، وجهة نظر في: تطور الرؤية الأمريكية تجاه العالم العربي، السياسة الدولية، العدد 153، يوليو 2002، مجلد 38، ص 77.

(2) نيكولاز، ديفيد كيه ، (1997). أسطورة الرئاسة الأمريكية الحديثة، ترجمة صادق إبراهيم عودة، عمان، الدار الأهلية للنشر و التوزيع، ص 180.

منطقة الخليج " ذات أهمية حيوية فائقة " بالنسبة لمصالح الولايات المتحدة، وأعلنت عن نيتها في استخدام القوات المسلحة الأمريكية في حال بروز ما قد يؤدي إلى أضعاف المواقع الإمبريالية في هذه المنطقة، ولجأت واشنطن إلى عدة أساليب ووسائل " التقليدية " و" الجديدة " مثل الضغط العسكري والسياسي والتدخل في الشؤون الداخلية، ودعم الأنظمة اليمينية، وعمليات إسرائيل العدوانية، ونتيجة السياسة الأمريكية، تفاقم الوضع العام في منطقة الشرق الأوسط، إذ غدت بؤرة توتر خطيرة.(3)

والواقع انه يمكن للفاحص المدقق لحركة السياسة الخارجية الأمريكية خلال فترة ما بين الحربين أن يلحظ بسهولة أن اهتمام الولايات المتحدة بمنطقة الشرق الأوسط تركز على موضوعين رئيسيين:

الأول: المشروع الصهيوني الرامي لإقامة دولة يهودية في فلسطين.

الثاني: النفط. (1)

تضاربت مصالح الولايات المتحدة والحكومات العربية وتلاقت في آن معا. و نقاط التلاقي الأساسية كانت إمدادات النفط والأسواق المالية وإمدادات السلاح، بينما برزت التباينات بشأن إسرائيل، لاسيما احتلال أراضى عربية واقتلاع الشعب الفلسطيني من وطنه، وقد عبرت واشنطن عن أملها باستتباب الأمن في الشرق الأوسط، وأمدت العرب وإسرائيل معا بالسلاح، وهي سياسة حافظت أيضا على تدفق عقود وأبحاث التسلح ودوران عجلة مصانع السلاح و تدفق الأرباح، وكان ثمن الأسلحة العربية من البترودولارات، بينما كان ثمن الأسلحة الإسرائيلية من دافعي الضرائب الأمريكيين.(2)

إن تكاليف الحرب في الخليج كان باستطاعة الولايات المتحدة في يسر أن تتحملها بالكامل. فتلك التكاليف كانت صغيرة للغاية بالمقارنة بناتج قومي أجمالي

---

(3) ر. بوريسوف، السياسة الأمريكية و الشرق الأوسط في السبعينات، ترجمة شوكت يوسف، دمشق، دار دمشق للطباعة و النشر، ص 207.

(1) نافعه، حسن ، مرجع سابق، ص 75.

(2) شديد، محمد ، الولايات المتحدة و الفلسطينيون، بين الاستيعاب و التصفية، ترجمة كوكب الريس، القدس، جمعية الدراسات العربية، ص 257.

يقرب من ستة آلاف مليار دولار في العام. أما المعونة المالية فقد طلبت من البلدان التي لم تقدم جنودا، ولم يكن ذلك للإسهام في بعض تكاليف الحرب، وإنما لإقناع الرأي العام الأمريكي أن الحرب أساسها التحالف وليست مجرد جهد أمريكي منفرد. فمن الناحية السياسية لم يكن مقبولا لدى الأمريكيين أن يموتوا دفاعا عن احتياجات ألمانيا أو اليابان من النفط دون إسهام من أي منهما، وكان رد فعل الرأي العام الأمريكي إزاء وضع من هذا القبيل كفيلا بان يدمر التحالفات القائمة. ونظرا لان جانبا كبيرا من المعدات والذخيرة التي استخدمت في حرب الخليج قد جاء من مخزون أمريكا العسكري، ولم تكن هناك حاجة إلى الاستعاضة عنه، فان أمريكا تكون حققت ربحا من هذه الحرب، ومن الناحية المالية لقد خرجت أمريكا من هذه الحرب أقوى مما دخلتها.[3]

أن الإدارة الأمريكية وعلى رأسها رئيس الجمهورية لا تستطيع ألا أن تتكيف مع الرأي العام والقوى الضاغطة في حال تعرض الأمريكيين للقتل كما حصل في فيتنام أو في حال تضرر المصالح الأمريكية في العالم كما حصل في حرب عاصفة الصحراء أو لأسباب تتعلق بالوضع الانتخابي الداخلي وقوى الضغط اليهودية كما هو الحال مع إسرائيل.[1]

أن الولايات المتحدة بذلت قبل نحو عشرين عاما، جهودا كبيرة من اجل إقصاء أوروبا عن التعامل منفردة مع جنوب المتوسط، و ما اقتراح هنري كيسنجر وزير الخارجية الأمريكي بإنشاء الوكالة الدولية للطاقة ألا للحيلولة دون قيام أوروبا بتوقيع اتفاقيات ثنائية مع الدول العربية المنتجة للنفط، وفي ضوء هذا الصراع الخفي و العميق بين الولايات المتحدة و أوروبا،حيث قام ميشيل جوبير وزير الخارجية

---

3) ثارو ، لستر ، (1995). الصراع على القمة مستقبل المنافسة الاقتصادية بين أمريكا و اليابان، ترجمة احمد فؤاد بلبع، الكويت، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب، ص 17 – 18.

(1)كنعان، حسين ، (2005). مستقبل العلاقات العربية – الأمريكية، ط1، لبنان، دار الخيال للطباعة و النشر و التوزيع، ص81.

الفرنـسي بتوقيع اتفاقيات ثنائية باسم بلاده مع عدد من الدول النفطية مما آثار غضب الولايات المتحدة واحدث توترا في العلاقات بين البلدين.[2]

يعـتقد البعض أن الاهتمام الأمريكي والدولي في المنطقة لديه من الإيجابيات التـي يمكـن أن تقـدم للمنطقة أشياء إيجابية، لان عدم الاهتمام سيعني تراجع أهمية المـنطقة، وهـي بحاجـة لدعم واهتمام خارجي من العالم لمساعدتها في التعامل مع الـتحديات التـي تواجهها، وعلى هذا الأساس تعاملت القيادة الأردنية للمحافظة على الاهتمام الأمريكي، لما للدور الأمريكي من دور فاعل في مجالات متعددة منها عملية الـسلام و حـل الصراع العربي- الإسرائيلي، و الاستقرار السياسي في العراق، و تحقـيق أهداف التنمية، ومن الجدير بالذكر أن الدول لا تستطيع أن تغير من موقعها الجغرافـي و علـيها الـتأقلم مع هذا الموقع والتلاؤم مع المنطقة، ويبدو أن الأردن الجغرافي تأقلم مع هذا الواقع، وحاول تسخيره خاصة الجوانب السلبية منه، باعتبارها إيجابـيات يمكن البناء عليها في العلاقات الأردنية مع الولايات المتحدة، لذا تم البناء علـى أهمية الموقع الجغرافي في أشياء كثيرة منها: الدور الإقليمي الأردني، والدور الـسياسي الكبير الذي يقوم به الأردن، وتعامل الأردن مع هذا الواقع لتمتين العلاقة الأردنية – الأمريكية خاصة أن الولايات المتحدة ترتبط بعلاقات وثيقة مع إسرائيل[1].

تـنطلق رؤيـة الـسياسة الأمريكية من اعتبار أحداث 11 / سبتمبر نقطة انطـلاق من اجل تغيير النظام الدولي، و التغيير المتصور هنا هو تغيير في قواعد إدارة العلاقات الدولية، وتغيير في أنظمة بعض الدول والوحدات التي تشكل عضوية الـنظام الدولـي، وعلى النحو الذي يكرس أحادية القطب الأمريكي و سيطرته على النظام العالمي و ينشر " مبدأ الحرية " الذي اتخذته الولايات المتحدة معيارا لسياستها منذ لحظة انخراطها في شؤون العلاقات الدولية. [2]

---

(2)اللاونـدي، سـعيد ، (2002). القـرن الحادي و العشرين هل يكون امريكيا، القاهرة، دار نهضة مصر للطباعة و النشر و التوزيع، ص 182 – 183.

(1) هياجنة، عدنان ، مرجع سابق، ص 16 – 17.

(2) علـوي، مـصطفى ، السياسة الخارجية الأمريكية و هيكل النظام الدولي، السياسة الدولية، العدد 153، السنة يوليو 2003، المجلد 38، ص 66.

هـذه الرؤيا لا تقر إذا سياسة الاحتواء، ولا توازنات القوى، ولا استراتيجيات الردع. كما أنها لا تقدس القواعد القانونية التي قامت عليها حركة العلاقات الدولية منذ نهايـة الحـرب العالمـية الثانية. والسبب في ذلك هو تغير الأساس الفلسفي للرؤية الأمريكية الراهنة لمستقبل النظام الدولي، فبعد أن كانت الولايات المتحدة تتزعم فريق الدول الداعية إلى الحفاظ على الوضع القائم، والاعتماد على مفاهيم وسياسات توازن القـوى والاحـتواء والردع، أصبح واجبا أن تتحول إلى قوة داعية إلى تغيير النظام الدولـي حتـى ولو استلزم ذلك عدم احترام السيادة الوطنية وعدم التدخل في الشؤون الداخلـية، وصـنع التغيير لدى الغير بائتلاف مع الدول الحليفة الجاهزة للتدخل، مثل بريطانيا، وألا فيجب أن يتم التغيير بتدخل أمريكي.(3)

إن الإدارة الأمـريكية الحالـية تنتمي إلى ما يسمى بالجناح اليميني المحافظ داخـل الحـزب الجمهـوري كما أنها تتشكل – في جانب منها – من عدد من ممثلي الـشركات النفطـية وهو ما يمكن التأكد منه بالنظر إلى قائمة المسئولين الأمريكيين وطبيعة المهام التي شغلوها قبل مشاركتهم في الإدارة.(1)

انطلقت المبادرة الأمريكية لمشروع الشرق الأوسط الكبير التي تنادي بضرورة بـدء عملية الإصلاح و التغيير في منطقة الشرق الأوسط و التي تحددها المبادرة بدا مـن موريتانيا في أقصى اليسار إلى باكستان في أقصى اليمين، و قد حددت المبادرة ثلاثة أهداف رئيسة كمدخل لعملية الإصلاح في منطقة الشرق الأوسط الكبير و هي:

1. تشجيع الديمقراطية و الحكم الصالح.
2. بناء مجتمع معرفي.
3. توسيع الفرص الاقتصادية.

وتحـدد المـبادرة الوسائل المناسبة لتحقيق وتفعيل كل هدف فضلا عن فرص التعاون للمساهمة في إنجاز هذه الأهداف، وتركز المبادرة على أهمية أن يكون هناك دور للنـساء العربيات في الحياة العامة من خلال فرص التمكين لهن باعتبارهن قوة

---

(3)علاوي، مصطفى ، المرجع السابق، ص 67.

(1)عـبد الـشافي، عصام ، مؤسسات صنع القرار الأمريكية و إدارة الأزمة العراقية، السياسة الدولية، العدد 153، السنة أبريل 2003، مجلد 38، ص.

مؤثـرة في المجتمعات العربية، وتؤكد المبادرة على إن إصلاح الأوضاع العربية هو خـيار لا رجعـة فيه بالنسبة للولايات المتحدة، وعلى الدول العربية أن تبادر وتعجل بخطـوات الإصلاح التي بدأتها، ويقوم المشروع الأمريكي في مجمله على بيانات و معلومات استقاها من تقريري التنمية البشرية العربية الصادرين عن الأمم المتحدة، و يـشير إلى أن الأوضاع المجتمعية في العالم العربي باتت في وضع يصعب السكوت علـيه، فـضلا عن رفض الولايات المتحدة لهذه الأوضاع فأنها تصر على ضرورة تغييرها باعتبار إن ذلك هو الضمانة الوحيدة للقضاء على إفرازات هذه المنطقة والتي توجه بالأساس ضد المصالح الغربية والأمريكية وذلك حسب وجهة النظر الأمريكية.(2)

هـذه المـبادرة تـؤكد علـى أهمية البعد الاقتصادي لعملية السلام فمنذ بداية الـصراع العربي- الإسرائيلي و البعد الاقتصادي لهذا الصراع يزداد أهمية يوما بعد يـوم وهناك العديد من العوامل التي أدت إلى أهمية هذا البعد في أي مبادرة لتسوية هذا الصراع ومن أهم هذه العوامل المقاطعة الاقتصادية العربية لإسرائيل.(1)

يقول شكسبير بأن بعض الدول خلقت عظيمة وبعض الدول تسعى إلى العظمة وبعـض الـدول ألقيت العظمة على كاهلها ونستنتج من هذا القول بان أمريكا جمعت الأمـور كلهـا ولكن مقومات العظمة التي تتبناها أمريكا طيلة تاريخها هي كتابات و مواقـف الآباء المؤسسين لما تجسد في أخلاق حميدة للمفاهيم الاجتماعية و السياسية، أما في السياسة الخارجية فقد توقفت هذه النخبة أمام أمرين مهمين أولهما الأخلاقيات و القـيم الأمـريكية في التعاطي مع الآخرين، وثانيهما توسيع رقعة الديمقراطية فإذا وافق العالم على هاتين الركيزتين، فان العالم سوف ينعم بالسلام، وليس جديدا أن نجد الـرئيس بـوش ومعاونيه اليوم يعتقدون بان النظام الدولي يجب أن يكون مبنيا على القوة والمصالح وهذا هو منطق تاريخ البشرية كما يقول الأكاديمي هانزمورجانثو بأن على الأمة أن تربح عسكريا واقتصاديا من خلال قوتها لا أن تخسر وتعزل نفسها كما

---

(2)العنانـي، خليل ، الشرق الاوسط الكبير، السياسة الدولية، العدد 156، السنة ابريل 2004، مجلد 39، ص 98 – 99.

(1) علـي، مغاوري شلبي ، المبادرة الامريكية لتحرير التجارة مع الشرق الاوسط بين الاقتصاد و السياسة، السياسة الدولية، العدد 154، السنة اكتوبر 2003، مجلد 38، ص 292.

فعلـت فـي فترة ما من تاريخ أمريكا عندما اقر الرئيس مونرو سنة 1823 سياسة الانعزال.(2)

إن هـيجان بـوش وسلوكه المتعصب من اجل إحكام سيطرة الولايات المتحدة علـى العالم، كقوة من غير منازع، تتضح بشكل اكبر، إذا ما حللنا العقلية العنصرية والـسلوك لهـذا الرئيس الأمريكي، فالرجل مصاب بداء العظمة. أليس هو القائل في كانـون ثانـي 1991 " نحـن أمـريكان. لدينا مسؤولية فذة في أن نعمل بجد وبجهد مـضاعف مـن اجـل الحرية. وعندما نعمل فان الحرية هي الأخرى تبدأ بالعمل " وخاطـب جورج بوش مجموعة من رجال الأعمال قائلا " في المستقبل المنظور، لن نـسمح بـان تـتقدم أية أمة أو مجموعة من الأمم لتتسنم القيادة، وبما أننا اليوم على أعـتاب القرن الحادي و العشرين، فان الجمهورية الأمريكية سوف تستمر في تمثيل أمل البشرية أفضل تمثيل.(1)

يـشير مـسئولون وخبراء سابقون في مواقع سياسية مختلفة في دراسة أعدوها، بضرورة منع خمسة تهديدات تواجه الولايات المتحدة الأمريكية، وتمثل أهم مصالحها كما تراها اللجنة:

1. منع وقوع اعتداء على الولايات المتحدة بأسلحة الدمار الشامل.
2. منع ظهور قوة معادية للولايات المتحدة تهيمن على أوروبا أو آسيا.
3. مـنع ظهـور قـوة معاديـة للـولايات المتحدة تسيطر على المياه أو الحدود الأمريكية.
4. ضمان بقاء حلفاء الولايات المتحدة.
5. منع انهيار التجارة الدولية أو النظام البيئي أو النظام المالي أو موارد الطاقة العالمية.

بالإضـافة إلـى أهم المصالح الحيوية الضرورية لحماية و تعزيز " رفاهية الشعب الأمريكي في وطن حر امن ". (2)

---

(2) كنعان، حسين ، مرجع سابق، ص 190 – 191.

(1)احمـد، قاسم ، (1992). النظام الدولي الجديد لبوش (او العصر الامريكي ) ترجمة بشير العلاق، ط1، بغداد، وزارة الثقافة و الاعلام، ص 29 – 30.

(2)وارنر، دانيال ، مرجع سابق، ص 50-51.

إن المعنى الوحيد الذي يمكن استخلاصه حتى الآن من مفهوم " النظام العالمي الجديـد " هو أن العصر الذي نعيش فيه أصبح عصر القوة وليس عصر القانون ولا مكان في هذا العصر للضعفاء، أي قوة العلم والتكنولوجيا وقوة الإدارة والتنظيم و قوة الدبلوماسـية ومهارتها بالإضافة إلى مظاهر القوة التقليدية الأخرى وعلى رأسها القوة العسكرية، وفي هذه المرحلة من مراحل تطور النظام الدولي أصبح بإمكان دولة مثل الـولايات المـتحدة أن تتطلع بحكم ما تملكه من عناصر هذه القوة إلى موقع القيادة المنفـردة للـنظام كما أصبح بإمكان الاتحاد الأوروبي أو اليابان أو حتى الصين أن تتطلع لا للمنافسة على قمة النظام أو قيادته في هذه المرحلة ولكن لتضمن لنفسها على الأقـل أن يفـسح لهـا مكان فيه، أما الضعفاء فلم يعد لهم مكان في هذا النظام على الإطلاق.(1)

يعـتقد المحافظـون الجدد وبناء على نظرية فوكوياما *، بأن عقيدة أمريكا قد أنتـصرت وأن بمقدورها التصرف حسبما تشاء وأن على العالم أن يشعر ويقدر قوة ونفـوذ أمريكا و بأن هذه القوة يجب أن تحقق المصالح القومية شاء ألاخرون أم أبو، وأن لا أخلاقيات في السياسة بل مصالح ومصالح مستمرة وأن القانون الدولي هو من صـنع الاقوياء كما أن المنظما الدولية مثل هيئة آلامم هي أيضا من صنع ألاقوياء و بإسـتطاعتهم أن يغيروا ميثاقها و قوانينها، ويقول هؤلاء المحافظون: أن الحالمين و المستـسلمين فقط هم الذين يرون بان السلام هو الشان الذي تسعى اليه الدول مجردة عن المصالح القومية، بينما الحقيقة في نظرهم هي أن السلام يجب تطبيقه بألية القوة.(2)

## 4.4 المصالح الوطنية الاردنية:

---

(1)نافعه، حسن ، مستقبل النظام العربي بعد التسوية، السياسة الدولية، العدد 140، السنة ابريل 200، ص 78.

(2) كنعان، حسين ، مرجع سابق، ص 191.

*. مـع ان هناك مقالة جديدة لفوكوياما صدرت خلال الاشهر الماضيه جاء فيها انكاره لما جاء في المقالات السابقة حول المحافظين الجدد وطريقة رؤيتهم للسياسة الخارجية الامريكية

تعـرف المـصلحة الوطنية العليا لاية أمة او بلد " بحقها الطبيعي في الحياة الامنة ضد الاخطار ضمن حدود معترف بها، حره من كل تهديد لوجودها سياسيا كان او عسكريا، وكذلك حقها الطبيعي في الازدهار الاقتصادي والثقافي والاجتماعي". (3)

أن طبـيعة الـنهج الذي تسير عليه السياسة الخارجية الاردنية له خصوصية معيـنة كـونها تـساعد في الوصول الى حقائق موضوعية، والى فهم أكثر للظواهر والمواقف السياسية التي تقوم على " ديناميكية " وقدرة صانع القرار من خلال انتهاجه سياسـة يحكمهـا التفكيـر العقلاني والاعتدال والتوازن النابع من المصلحة المحلية والقومـية ومبنية على اسس وثوابت مرنة تتأقلم مع المتغيرات على الساحة الدولية ، كما ان الاستمرارية للقيادة السياسية اكسبتها خبرة في التعامل وفي انتهاج خط وسطي –مميز حتى اصبح هذا النهج مقبولا بسمته المعتدلة من قبل معظم اصحاب القرار في دول العالم. (1)

لقـد كـان لـدى الحسين توجها ثابتا في السياسة الاقليمية قوامه تبوء مركز الـتوازن فـي وسـط القـوى التي تحيط به، وفي الحالات التي شهدت فيها المنطقة تمحـورات بين دولها كان الاردن يعطي الاولوية اولا للبقاء خارجها، واذا لم يستطيع كان يضطر للوصول الى حالة التوازن بالتحالف مع دولة او اكثر. فمثلا حينما قامت الجمهورية العربية المتحدة بين سوريا ومصر عام 1958م  قام الاردن بالتحالف مع العراق في ظل الاتحاد الهاشمي. (2)

ولمـا كانـت المـصلحة الوطنية تشكل عامل الديمومة والاستمرارية للسياسة الوطنية ومصدرا لا ينضب لشحن مضمون السياسة الخارجية في علاقاتها مع الدول

---

(3)الخلايلـة ، أحمـد ، ( 2000 ). ، المـصالح العليا للاردن المكونات والتحديات ، ط1 ، عمان ، مركز دراسات الشرق الاوسط ، ص63.

(1) النوايسة ، عناد ، مرجع سابق ، ص1.

(2) أبـو عـودة ، عدنان ، السياسة الخارجية الاردنية ببعديها الاقليمي والدولي ، محاضرة القيت في مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الاردنية بتاريخ 29 \1 \ 1986.

الاخـرى، سـعت الدولة الاردنية الى تحقيق اهدافها من خلال سياسة المحافظة على الوضع الراهن، وهذا ما تبدى في موقف الحسين تجاه ازمة الخليج الثانية. [3]

والمملكـة الاردنية الهاشمية دولة تعمل على الا تعيق جهودها في الحفاظ على مـصالحها ايـة اخطـار. وقد اختارت طريقها لهذا الهدف بالعمل على تقوية قواعد الـتعامل الدولـي المنصوص عليها في قواعد القانون الدولي وشرعة الامم المتحدة ، ومـن اجـل ذلـك فهـي عضو نشيط في الجامعة العربية، ومنظماتها المتخصصة ومجالـسها واتفاقاتها، وفي منظمة المؤتمر الاسلامي، والامم المتحدة وكافة منظماتها المتخصـصة وعهـودها ومواثيقها، كما تقيم علاقات حضارية متميزة مع كافة دول العـالم العربية منها والاقليمية والدولية، وتشارك ضمن امكاناتها بالحفاظ على الامن والـسلم الدوليـين، سـواء مفردة داخل حدودها وفي علاقاتها مع الدول الاخرى، ام بمشاركة الامم المتحدة مهماتها في هذا المجال.[1]

وراى الاردن أن من مصلحته ان يتحالف مع الغرب ، ليضمن الدفاع عن وجـوده واستقراره ومصالحه ، خاصة انه اعتبر الشيوعية تتعارض مع مبادئ الدين الاسـلامي، اضـافة الى انه يرى فيها استعمارا يهدف الى التدخل في شؤون الاردن الداخلية.[2]

ويعتبر عامل القيادة السياسيه احد العوامل المؤثرة في الاستقرار السياسي، ويظهـر دور هذا العامل بصوره خاصة، في حالة البلدان النامية، حيث يتراجع دور المؤسـسات لـصالح دور مؤثر للقيادة السياسية، سواء تمثلت في صورة فرد او في صورة نخبة سياسية حاكمة.[3]

وخلال الثمانينات نشط الحسين بتوظيف الدبلوماسية والتفاوض لحل الكثير من المشكلات التي تؤثر على مصالح الاردن الحيوية والمهم، فكان بدء الحوار مع منظمة

---

(3) النوايسة ، سهم ، (2001). القرارات الاستراتيجية في السياسة الخارجية الاردنيه من عام 1970-1999 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الاردنيه ، عمان ، ص 145.

(1) الخلايلة ، احمد ، مرجع سابق ، ص 64 – 65.

(2) بشتاوي ، عماد ، مرجع سابق ، ص 33.

(3) الرشـواني ، مـنار محمد ، (1999). سياسات التكيف الهيكلي والاستقرار السياسي في الاردن 1989-1997 م ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة ال البيت ، ص32.

التحريـر الفلـسطينية يهـدف الى التوصل الى آلية عمل مشتركة وتنسيق المواقف وتوفـيق المـصالح الوطنية للاردن وفلسطين في اطار حل القضيه الفلسطينيه، فكان اتفـاق شـباط عام 1985 مع منظمة التحرير الفلسطينيه الذي نص على تشكيل وفد مشترك للتفاوض مع اسرائيل على اساس قراري 242 و 338 والشرعيه الدوليه. (4)

وقـد اكد الامير الحسن اهمية الاردن في اية تسويه في الشرق الاوسط بقوله "حقـا ان الاردن دولـه صغيره، لا تتمتع بإمكانيه ضخمه، مثل مصر وسوريا، ولا يمـتلك تفوقا عسكريا مثل اسرائيل، ولا بترولا مثل السعوديه والعراق، ولكن معظم الاراضـي التي احتلتها اسرائيل عام 1967 ما عدا سيناء والجولان، اردنيه بالاضافه الـى ان عـدد الفلـسطينيين في الاردن يفوق عددهم في اية دوله اخرى، كما يولي فلسطينيو الضفه اهتماما خاصا بالسياسات الاردنيه، رغم موقف الاردن الرسمي الذي يعتبـر موقف منظمة التحرير الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ، لذلك فإن اية تسويه يجب ان تأخذ في اعتبارها الاردن ". (1)

سـاهمت الخبره السياسية والعقل المتفتح والشهرة الدوليه والمهارات الاتصاليه للحـسين فـي نجاح ادارة الأزمات التي تعرضت لها الدوله الاردنيه سواء في مجال السياسه الداخليه ام الخارجيه، وقد استفاد من الخبرات السابقه في ادارة الأزمات وفي تحسين قدرته باضطراد في ادارة الأزمات التي اتت فيما بعد، وفي استثمار العلاقات الخارجـية، وهـذا ما يفسر التباين بين قوة الاردن الفعلية من جهه والحجم السياسي للحسين ودوره التاريخي على صعيد الصراع العربي – الاسرائيلي من جهة اخرى. (2)

أن الدور الذي قام به الحسين هو دور صانع السلام والذي عمل على ابراز الـسياسة الخارجيه المتطابقة مع مبادئ الامم المتحدة وقوانينها ويتميز ذلك الدور " بالدبلوماسـية الوقائية " مثل القيام بمهام التوسط بين الفلسطينين والاسرائيلين كما في

---

(4)بريـزات ، موسـى ، ( 1999). مفهوم المصلحة الوطنية في السياسة الخارجية الاردنية ، مجلة الندوة ، العدد العاشر ، عمان ، الاردن ، ص14.

(1) الاشقر ، محمد ، مرجع سابق ، ص49.

(2) شنيكات ، خالد حامد ، مرجع سابق ، ص174.

اتفـاق الخلـيج واتفـاق (واي ريفر) والمشاركة في قوات حفظ السلام كما كان في البوسنة والهرسك. [3]

كان موقف الاردن المعتدل في الصراع الشرق اوسطي مفيدا لوزير الخارجيه الامريكية كيسنجر في تدعيم جهوده لتوقيع اتفاقيات فصل القوات بين كل من اسرائيل مـن جهـه ومصر وسوريا من جهة اخرى ، واكد وزير الخارجية الامريكي خلال جولـته فـي الـشرق الاوسط بعد عام 1973 ان الولايات المتحدة الامريكية مهتمه باحلال السلام ومهتمه أكثر بصديقها الاردن الذي يعتمد عليه. [4]

ويعـد الاهتمام الاردني بوصفه عمقا عربيا للقضيه الفلسطينيه مدخلا اساسيا فـي توسـيع دائرة الخيارات الفلسطينيه في التعامل مع اسرائيل، وعلى الاخص في مـرحلة المفاوضات، كما انه يمثل الامتداد الحضاري والاجتماعي للشعب الفلسطيني عبـر امته العربيه والاسلاميه، وفي نفس الوقت فان استمرار القضيه الفلسطينيه بلا حـل سـوف يحمـل الاردن مسؤليات امنيه واجتماعيه واقتصادية لم يعد قادرا على تحملهـا، ممـا جعـل خيار دعم القضيه الفلسطينيه وحقوق الشعب الفلسطيني وانهاء الاحـتلال الاسـرائيلي، هـدفا اردنيا استراتيجيا، وهو ما تعبر عنه القوى السياسيه والشعبيه الاردنيه.

لقـد وعت القيادة الاردنيه على حركه التغيير العالميه، والتي بدات تتشكل بوادرها على الساحه الدوليه منذ نهايه التسعينات كما رات بوضوح التغير على حركه الـدول الصغيرة داخل حدودها وفي علاقاتها مع مجموعه الامم لذلك قامت بعدد من الاجراءات المهمه التاليه:-

1. اختيار العوده لممارسه الديمقراطيه ، وان اشراك الشعب في المسؤوليه تخفـف عـن كاهـل المسؤل عبء الضغوط الدوليه التي لا تتفق مع مـصالح الامـه، وان ممارسـة الـشعب لحقـوقهم السياسيه والمدنيه والاقتـصاديه والاجتماعيه هو الوضع الطبيعي الذي يقرب بين القيادة والشعب.

(3) شنيكات ، خالد ، مرجع سابق ، ص168.

(4) الاشقر ، محمد ، مرجع سابق ، ص82.

2. الانـضمام الـى جهود السلام في المنطقه وحضور مؤتمر مدريد، ثم توقيع معاهدة سلام مع اسرائيل في عام 1994، والقيام باقناع الاطراف الدوليه بجدية الاردن في انهاء حالة الصراع في الشرق الاوسط.
3. ادامـة العلاقـات مـع تـركيا اذ لم يتأثر الموقف الاردني بالعلاقات الاسـتراتيجيه بـين اسرائيل وتركيا، كما لم يستجيب الاردن لنداءات الاصـطفاف ضـد تركيا حين تأزمت علاقاتها مع سوريا حول قضيه حزب العمال الكردستاني.
4. الابقاء على علاقات متميزه مع دول الغرب، وخاصه الولايات المتحده الامريكيه والاتحاد الاوروبي.
5. الانفـتاح السياسي والاقتصادي على كافه دول العالم بغض النظر عن مواقفها السياسيه السابقه. (1)

أن اقامـت فدراليه بين الاردن والحكم الذاتي وهي فدراليه بين ( افراد) ودوله بمعنى أن الكيان الصهيوني يهدف الى دمج المواطنين الفلسطينين في الدوله الاردنيه، ويمكـن مـن خـلال ذلك احداث خلل في التركيبه الديموغرافيه لهذه الفدراليه يكون ارضيه لبعض الخطوات السياسيه التي تحقق الفكره الصهيونيه التي ينادي بها شارون بجعل الاردن وطن الفلسطينين ودولتهم.(2)

مـن الواضـح ان قدرات وامكانيات الدول في التأثير على حدث دولي معين تخـتلف من دوله لاخرى ، فلا يمكن ان يكون للدول الصغرى او الفقيره التاثير نفسه على ما يجري من احداث في منطقه ما كما للدول الكبرى او الغنيه، فالاردن مثلا قد يـتابع الـتطورات الـسياسيه الداخليه في الصومال ولكن في امكان الولايات المتحده الامـريكيه ارسال قوات عسكريه الى الصومال لتغيير مجرى الاحداث هناك، كما ان البعد الجغرافي الذي يفصل بعض الدول على مسرح الاحداث الدوليه يخلق لحكوماتها صـعوبات جمـه عند محاولتها اثاره اهتمام شعبي حول قضيه دوليه هامه، ويعكس

---

(1) الخلايله ، احمد ، مرجع سابق ، ص71 – 72.

(2) المعايطـه ، سـميح ، ( 1993 ). في التسويه السياسيه للصراع العربي الصهيوني ، ط1 ، عمان ، دار البشير ، ص215.

مستوى اهتمام الدوله بالقضايا الدوليه توجهات السياسه الخارجيه لتلك الدوله، وتولي الدبلوماسيه الاردنيه عنايه خاصه للوقائع العالميه بشكل عام، الا انها تعطي الاحداث ذات العلاقه المباشره بالمصالح القوميه الاردنيه اهتماما متزايدا. (3)

فـي مطلع الثمانينات يلاحظ ان كتب التكليف ركزت كثيرا على النظام الدوالي والعلاقـات بالـدول العظمـى وغيـرها من الدول من الافريقيه واللاتينيه والدول الاسلاميه ويلاحظ ان التركيز كان كما يلي:

1. بـناء علاقـات ايجابـيه مـع الدول جميعها على اساس من الاحترام المتبادل.
2. تكثيف العلاقات مع دول امريكا اللاتينيه وافريقيا.
3. الحـوار مع الدول الصديقه والمنظمات الاقليميه والدوليه المختلفه من منطلق العلاقه مع الجميع والانفتاح عليهم. (1)

## 5.4 أثر العلاقات الاردنية – الامريكية على القضية الفلسطينية:

تاثـر الاردن بالقـضية الفلـسطينية بشكل كبير اكثر من اية دولة عربية اخـرى، بكل ابعاد وتطورات وانعكاسات القضية، نتيجة العامل الجغرافي والتاريخي والاجتماعـي، ورتب هذا على الاردن مسؤوليات واعباء كبيرة، في سعيه لايجاد حل عـادل وشـامل ودائـم يضمن عودة الحقوق الى اصحابها، واعتبر الاردن القضية الفلـسطينية القـضية الاولـى والمركزية ومن اولويات السياسة الخارجية الاردنية، وبـسبب امـتلاك الـولايات المتحدة الامريكية مفاتيح الحل فان الاردن يطالبها دائما بالتدخل لتحقيق السلام والامن والاستقرار في منطقة الشرق الاوسط.

وموقـع الاردن رتب عليه دورا استثنائيا نظرا لوقوعه في مركز المشرق العربـي و بين ثلاث دول عربية قوية ليس دائما على وفاق سياسي، وتشكل من حين الـى اخر محاور سياسية مع دول عربية اخرى، اضافة الى وجوده بجوار اسرائيل،

---

(3) الـداودي، محمد سليمان ومنذر الدجاني ، ( 1993 ). النظام السياسي الاردني: اركانه ومقوماته ، ط1 ، الاردن ، ص337.

(1) ابـو ديه ، سعد ، ( 1989 ). الفكر السياسي الاردني ، عمان ، دار البشير للنشر والتوزيع ، ص62 – 63.

ولـ ذلك كان على الاردن ان يكيف نفسه للتعايش مع محيطه ومؤائمة سياساته واهدافه مع سياسات هذه الدول. (2)

يـ شكل الفلسطينيونما نسبته 45% من سكان الاردن، لاجئين وغيرلاجئين، يتمتعون جميعا بكافة حقوق المواطنة السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية دون تمييز. (3)

وقد تاثرت العلاقات الاردنية – الامريكية بالعامل الفلسطيني من بدايه هذه العلاقـ ات، لان الولايات المتحدة الامريكية رات ان وجود اللاجئين يشكل عامل عدم اسـ تقرار فـ ي المنطقة، وقد قال احد المسؤولين الامريكيين حول اهمية الاردن: " اذا حـ دثت حرب بين العرب والاسرائليين – بعد حرب عام 1948– فان الاردن سيكون نقطة انطلاق منطقية للبدء منها، لان الاردن دولة ضعيفة اقتصاديا وتحتوي على اكثر مـ ن نـ صف ملـ يون لاجيء فلسطيني لذلك يجب ان تعد الولايات المتحدة الامريكية برنامجا لحل مشكلة اللاجئين و لتطوير الاقتصاد الاردني". (1)

إن تحليل السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي – الإسرائيلي لا بد أن يأخذ العديـ د مـ ن العوامل والمؤثرات، سواء كانت نابعة من النظام الداخلي في الولايات المتحدة، أم عوامل نابعة من النظام الإقليمي في الشرق الأوسط، إن السياسة الخارجية الأمـ ريكية عملية متدفقة يديرها صانعوا السياسة في ضوء أهداف ثابتة، ولكن تحت ظـ روف متغيرة، وإن صانع السياسة، يحاول أن يتدخل في هذه الظروف أو يتحكم فـ يها لكـ ي يسهل عليه تحقيق هذه الأهداف، والسياسة الأمريكية لا يرسمها شخص واحـ د أو جهـ از واحد، وإنما يشترك فيها كل من البيت الأبيض والخارجية و الدفاع والكونجـ رس، ويراعـ ي أعـ ضاء هـ ذه الأجهزة كلاً من الرأي الآخر، وجماعات المصالح، ولكن يشترك الجميع في إطار مرجعي واحد هو المصالح القومية للولايات المتحدة. (2)

---

(2) التل، نبيل ، مرجع سابق ، ص 10.

(3) الخلايلة، احمد ، مرجع سابق ، ص66.

(1) البحيري، صلاح الدين ، جغرافية الاردن، ط1،عمان، مكتبة الجامع الحسيني، 1991، ص23-24.

(2) الـ سعودي، هالـ ة ، الـ سياسة الامـ ريكية تجاه الصراع العربي الاسرائيلي ( 1967-1973)، المستقبل العربي، بيروت، ص 48

اعترفت الولايات المتحدة الأمريكية بإسرائيل، بعد أن تلقت رسالة من وايزمن يـبلغها أن الحكـومة المؤقتة للدولة اليهودية ستخرج إلى الوجود في 1948/3/15 و يقترح أن تكون الولايات المتحدة سباقة إلى الاعتراف بديمقراطية جديدة في العالم. (3)

وقد دعت الولايات المتحدة مجلس الأمن للاعتراف بعضوية اسرائيل في 29 نوفمبـر 1948، ولكـنها فـشلت بـذلك، ثم دعت مجلس الأمن ثانية، ونجحت في استصدار توصية من الجمعية العامة في 11مايو 1949، حقق الصهاينة أشياء كثيرة علـى يـد الـولايات المـتحدة، منها قرار أمريكا بعدم إرسال ضباط مراقبة الهدنة، ومعارضـة أمـريكا مناقشة بند فلسطين في الجمعية العامة، ووعد الإدارة الأمريكية بالاعتراف بشرعية الوجود الإسرائيلي.

و سـعيا وراء أمل اسرائيل، كان لابد للولايات المتحدة من دعم وكالة الأمم المتحدة لإغاثة و تأهيل اللاجئين الفلسطينيين في 2 كانون أول 1949، وهو أمر أكد عليه وزير الخارجية الأمريكي الأسبق جون دالاس حيث قال بان أمريكا في موقفها مـن الصراع العربي – الإسرائيلي ملتزمة بأمن اسرائيل من جهة وبتوطين اللاجئين الفلسطينيين من جهة أخرى.(1)

و يفرض صغر حجم الدولة الأردنية قيدا هاما على سياستها الخارجية، يتمثل بالإبقاء على قدر من العلاقات الحسنة والودية مع دول الجوار، ويحتم عليها الاعتماد علـى علاقـات ودية مع الدول الكبرى لحماية أمنها وسلامتها، لاسيما وانه لا يتوفر عمـق اسـتراتيجي كافي مقابل دولة اسرائيل القوية، ولا يستطيع الاحتفاظ بقطاعات وقـوات للقيام بعمليات معاكسة من العمق كون هذه القطاعات العسكرية تحتاج إلى مـساحات واسـعة لانتشارها، ويؤثر صغر حجم الدولة الأردنية في ثلاث نواحي هامة:

---

(3) ابو بكر، توفيق ، مرجع سابق، ص 75.

(1) الخـصاونه، سـامي عـبدا ، ( 2001 ). العلاقات العربية الامريكية، نحو مستقبل مشرق، عمان، الجامعة الاردنية، ص 51.

1. عدم تمكين الدولة من إيواء تعداد سكاني كبير.
2. عدم توفر التنوع في الموارد الطبيعية، يحد من قدرتها على أن تصبح دولة مؤثرة في محيطها.
3. حـرمان الدولة من العمق الاستراتيجي الذي تحتاجه للدفاع عن نفسها، مما لا يفسح أمامها إمكانات الصمود و التقهقر و الاستدراج.(2)

نجح أيزنهاور واستلم الرئاسة الأمريكية في مطلع عام 1953، وحين ألقى بيان الرئاسـة، لـم تكن مشكلة الشرق الأوسط هي المشكلة الرئيسية، وأن الدارس لسياسة أيزنهاور الشرق أوسطية يكشف أنها سارت في اتجاهين:

1. دفـع العـرب والإسرائيليين لحل مشكلاتهم والانخراط معا في تحالف واسع ضد الشيوعية.
2. العمل على توطين اللاجئين، وتحسين شروط الحياة الاقتصادية لشعوب المـنطقة عبـر دمجهـا الاقتـصادي، وذلـك لوقف آثار الصراعات الاجتماعية كما يقول دالاس وزير الخارجية الأمريكي، فقد تبنت إدارة أيزنهاور، مشروع اريك جونستون، لاستثمار مياه نهر الأردن للمساعدة فـي توطـين اللاجئين في منطقة الأغوار، وقدم المشروع الذي يعطي للعـرب 67% من مياه النهر ويعطي الإسرائيليين 33%، وقد استخدم جونـستون التهديد: " على الأردن والبلاد العربية أن تنظر للأمور من زاوية الواقع القائم وأن تدرك قوة اليهود في إسرائيل وخارجها، والقوة الأخـرى التـي تـساندها، وأن إسرائيل خلقت لتبقى وتعيش مهما فكر العرب أو ظنوا ". (1)

أن الحسابات الأمريكية لعدوان عام 1956، تعتمد على الإطاحة بنفوذ بريطانيا وفرنـسا في المنطقة، وأن هذا الموقف فرصة ذهبية لأمريكا، يجب استثمارها، وهذا يـتطلب أن لا تظهر واشنطن أمام العرب بنفس المظهر الاستعماري السابق لبريطانيا وفرنـسا، ولهذا بدأت أمريكا، وعبر محاولات فرض مبدأ أيزنهاور سياسة تصادمية

(2) النوايسه، عناد احمد ، مرجع سابق، ص 47.

(1) حكيم، سامي ، امريكا و الصهيونية، ط1، القاهرة، المكتبة الانجلو مصرية، 1967، ص78.

واضـحة فـي الـشرق الأوسط، إذ قام الأسطول الأمريكي بمظاهرة تأييد للأردن، اقتـصرت على تحليق الطائرات النفاذة و قاذفات القنابل، وتم التدخل في لبنان لصالح كميل شمعون عام 1958 ".

وفـي خطـاب لجـون كنـيدي عام 1960 قال: " أننا على يقين من بقاء إسـرائيل، لأنهـا لم تخرج لحيز الوجود لتختفي، بل إنها ستبقى وليدة الأمل وموطن الـرجاء، و ليست إسرائيل مسألة حزبية، بل أنها التزام قومي، والحزب الديمقراطي ملتـزم بهـذا الالتزام الذي سنه ويلسون والذي تنفذ بإنشاء الوطن القومي لليهود في فلسطين، و سأواصل السير على هذا الطريق ". (2)

وأكـد كنـيدي فـي بداية عهده على تطبيق القرار 194 الصادر عن الجمعية العامـة عـام 1948 الخاصـة بالعودة والتعويض والتوطين، واستمرت المساعدات لإسـرائيل على كافة الأصعدة حيث زودت إسرائيل بصواريخ هوك بمبلغ 25 مليون دولار، بحجة أن فرنسا لم تعد قادرة على تزويد إسرائيل بالسلاح الحديث، وإن الدول الشرقية بدأت سياسة تسليحية تهدف لكسر التوازن في الشرق الأوسط.(1)

ووقعـت المـنطقة كغيرها من أقاليم العالم في لعبة الحرب الباردة، وخضعت لقوانينها، وظلت سياسة الاحتواء للنفوذ الشيوعي أحد أهم مرتكزات السياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة، فضلا عن ضمان أمن إسرائيل، فنظرت الولايات المتحدة إلى إسـرائيل على أنها أداة للمحافظة على المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط، وبداء الـدعم الأمريكـي لها من منطلق رفض المساس بالكيان الإسرائيلي الذي يعد مركزا للدفاع عن مصالحها في وجه الخطر السوفيتي. (2)

وتعتبـر لجنة الشؤون العامة الأمريكية - الإسرائيلية " ايباك " واحدة من أكثر المـنظمات الـسياسية نفوذا في الولايات المتحدة، ومنذ عام 1951 تمارس " ايباك "

---

(2) ابو بكر، توفيق ، مرجع سابق، ص 115.

(1) ابو بكر، توفيق ، المرجع السابق، ص 119.

(2) العمرو، ثروت ، المساعدات الامريكية والتحول الديمقراطي في الاردن، (1985-1995 )، ط1، عمان، دار مجدلاوي للنشر و التوزيع، ص 34

ضغطا مواليا لإسرائيل على أعضاء الكونجرس ومجلس الشيوخ، ولديها حاليا القدرة على الوصول بسهولة إلى أعلى المستويات في الحكومة.[3]

قدمت الولايات المتحدة لإسرائيل ما بين 1948 – 1962، 880 مليون دولار مـن الحكـومة الأمريكية، و1500 مليون دولار من المصادر الأهلية، بالإضافة ألي الاسـتثمارات الأمريكية المباشرة في الاقتصاد الإسرائيلي، إذ بلغ رأس المال الأجنبي (و اغلبه أمريكي ) بين عامي 1950 – 1963 حوالي: 8.5 مليار دولار، وهذا معناه أن حجم المساعدات للفرد رجلا وطفلا وامرأة حوالي 1200 دولار.[1]

استلم جونسون مقاليد الرئاسة في الولايات المتحدة في نوفمبر عام 1964 وفي عهده، سيطر الصهاينة على العديد من مقاليد الأمور في الإدارة السياسية الأمريكية، وفي 18 يناير 1966 قدم جونسون تقرير للكونجرس أوضح فيه أن أرقام المساعدات العـسكرية الأمـريكية للأردن بلغت اقل من 5 مليون دولار فيما بلغت لإسرائيل 20 ملـيون دولار، إن إسـرائيل حـصلت بـين أعوام 1965 – 1967 على مساعدات أمريكية، ثلاثة أضعاف ما حصلت عليه دول المواجهة العربية مجتمعة.[2]

ومـع مطلع عام 1967 بدأت تشعر أن الوقت ملائم للحصول على المزيد من صـفقات سـكاي هوك، والسلاح الأمريكي، بسبب الأوضاع المتوترة على الحدود العـربية الإسـرائيلية، وحـين أخذت تلوح بوادر مواجهة عسكرية عربية إسرائيلية، تظاهـرت أمـريكا أنها تعمل لتهدئة الموقف إزاء الحفاظ على استقلال دول المنطقة وحـدودها الإقليمـية، وحملت أمريكا العرب رسميا، مسؤولية التوتر، عبر الأعمال الفدائية وعبر سحب قوات الطوارئ، وقبلت التفسير الإسرائيلي بحرية المرور.[3]

---

(3) علـي، محمـد جـواد ، السياسة الامريكية تجاه الوطن العربي في ظل التغيرات الدولية الجديدة و افاق المـستقبل، ورقـة نظمـت في مؤتمر العلاقات العربية الامريكية: نحو مستقبل مشرق، عمان، الجامعة الاردنية، ص556.

(1) ابـو جابـر، كامل ، ( 1970 ). الولايات المتحدة الامريكية و اسرائيل، ط1، القاهرة، معهد البحوث و الدرسات العربية، ص 88.

(2) ابو بكر، توفيق ، مرجع سابق، ص 130.

(3) ابو بكر، توفيق ، المرجع السابق، ص 131-133.

ولـم تكـن المواقف الأمريكية مجدية في إيقاف اعتداءات إسرائيل، أو جعلها تطبق قرارات الأمم المتحدة، بشأن إعادة اللاجئين إلى ديارهم وأرضهم، كما لم تؤدي المواقـف الأمـريكية إلى تغيير العداء العربي للولايات المتحدة، بسبب مواقف التأييد السياسي الاقتصادي الأمريكي لإسرائيل على حساب مصلحة الشعب الفلسطيني.(4)

غير أن ما كان يجري خلف إطار العمل الدبلوماسي المخادع شيء آخر، ففي 1967/3/27 استقبل جونسون وزير الخارجية الإسرائيلي اباايبان ووعده أن الولايات المـتحدة سـتحاول تنفـيذ كـل التعهدات التي قطعها أيزنهاور عام 1957، ومساندة إسـرائيل فـي حق المرور الحر في خليج العقبة، ولكن ايبان اخبره بأن إسرائيل قد تهاجم، وتلحق هزيمة سريعة بأي دولة عربية ستشارك في الحرب.(1)

هكذا حملت أمريكا العرب رسميا، مسؤولية التوتر، وقبلت التفسير الإسرائيلي لحـرية المـرور، بل أن أمريكا ساهمت في مؤتمر الأمم المتحدة لقانون البحار عام 1958، في تعريف خليج العقبة ومضائق تيران مياها دولية، كما جاء في المادة 16، في محاولة لتبرير حق المرور لإسرائيل.(2)

وأراد الأردن خـلال تلك الفترة أن يستثمر علاقاته الجيدة مع الولايات المتحدة الأمـريكية، لذا أعلن عن مخاوفه للسفير الأمريكي بعد الهجوم الإسرائيلي على قرية السموع في تشرين ثاني 1966 من أن يشكل هذا الهجوم مقدمة لهجوم أضخم واشمل يستهدف الاستيلاء على الضفة الغربية، لكن الرئيس الأمريكي جونسون طمئن الملك حسين بأنه من غير المحتمل إلى حد كبير أن تقع الأحداث التي يخشاه فعلا. (3)

---

(4) الشيخ، رافت غنيمي ، امريكا و العلاقات الدولية، القاهرة، عالم الكتب، ص 174.

(1) مصطفى، احمد ، (1978 ). الولايات المتحدة و المشرق العربي، ط1، الكويت، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب، ص 207.

(2) أبو بكر، توفيق ، مرجع سابق، ص 133 – 134.

(3) موسـى، سـليمان ، ( 1996 ). تاريخ الأردن في القرن العشرين (1958-1995)، ط1، ج2، عمان، مكتبة المخزومي، ص 119.

لقـد تركت هزيمة عام 1967 قناعة لدى الأردن بضرورة البحث عن وسائل أخـرى تجنبه الخوض في معارك جديدة مع إسرائيل يكون فيها الخاسر الأكبر، وهذا ما يفسر تمسك الأردن بتسوية القضية الفلسطينية بالطرق السياسية.

## الفصل الخامس

## مجالات العلاقات الأردنية – الأمريكية

تـناول الفـصل العلاقـات السياسية بين البلدين من خلال تطورها التاريخي وخاصـة في عهد جلالة الملك عبدا  الثاني بن الحسين، وزياراته للولايات المتحدة الأمريكية ومحادثاته مع كبار المسئولين الأمريكيين.

وتطـرق الفـصل إلـى المساعدات والعلاقات الاقتصادية بين البلدين واتفاقية مـنطقة الـتجارة الحـرة، وأنواع المساعدات الأمريكية وحجمها المقدمة من مختلف المؤسسات والوكالات الأمريكية المانحة.

وأوضح الفصل العلاقات العسكرية بين البلدين وكميات وحجم الدعم العسكري وتبادل الخبرات والتدريب المشترك المتبادل بين قوات البلدين.

وسعى الفصل لتجسيد رؤية مستقبلية للعلاقات الأردنية – الأمريكية من خلال الماضي والحاضر التي بنيت على أساس تاريخي طويل وقوي.

### 1.5 العلاقات السياسية:

تناغمت الدولة الأردنية منذ نشأتها مع التوجهات الغربية في سياستها الخارجية، وتقليديا حافظ الأردن على علاقات متميزة مع الولايات المتحدة الأمريكية ، والتي كان قد أقام معها علاقات دبلوماسية في عام 1949، وعلى الرغم من أن الأردن والولايات المـتحدة الأمريكية لم يرتبطا معا باتفاقية رسمية الا انهم تعاونوا في عدد من القضايا الاقليمية والدولية ، لانعاش متوازن لموارد الاردن الاقتصادية والانتاجية[1].

وفي عام 1957 دخل الاردن ( مبدا ايزنهاور ) واعلن وزير الخارجية الامريكي جـون فوسـتر دالاس بـان الـولايات المتحدة الامريكية تنظر الى استقلال الاردن وسلامته كامر حيوي لمصالح الولايات المتحدة القومية[2]، ولم تفّعل الولايات المتحدة علاقاتهـا مع الاردن الا في عام 1957 بعد ان حلت الولايات المتحدة محل بريطانيا باعتبارها المصدر الرئيسي للمساعدات الخارجية والداعم السياسي للاردن ، وبعد قيام

---

(1) التل ، نبيل ، مرجع سابق ، ص 1.

(2) شرابي ، نظام ، مرجع سابق ، ص 151.

الملـك حـسين بـزيارة للـولايات المتحدة عام 1958 ولقائه للمره الاولى بالرئيس الامريكـي نشات علاقات متعددة الجوانب مع الادارات الامريكية المتعاقبة. فالاهتمام الامريكـي بـالاردن جـاء تاريخيا ، نتيجة اعتباره جزء من الحزام الامني لحماية المنطقة، والاسهام في الاستقرار المطلوب في المنطقة ومقاومة الشيوعية، حيث بدات الـولايات المـتحدة بـتقديم دعم مالي واقتصادي وعسكري منظم للاردن منذ نهاية الخمسينات[1].

ويمكـن ايجـاز الموقف الاستراتيجي والعسكري تجاه منطقة الشرق الاوسط بالقـول " ان الموقف والتصور الامريكي يتمحور حول المقوله، ان من يسيطر على الجزيرة العربية والشرق الاوسط يسيطر على القارة الاوروبية "[2].

تشكل الولايات المتحدة باتساعها وغنى مواردها وتنوع سكانها واجوائها دولة اتحاديـة قاريـة بالفعل، ادى الى بروزها بعد الحرب العالمية الثانية كدولة عظمى ثم فوق عظمى.[3] وأصبحت بحكم تفوقها تنتهج منهج السيطرة العالمية ووضع ما تسميه المـصلحة القومية موضع القانون الدولي الناظم لمجتمع دولي يقوم على سيادة الدول واستقلالها ومساواتها[4].

اخـتارت هـذه القـوة العظمـى منهج الديمقراطية في مراحل نموها الاولى ووضـعت مبدا فصل السلطات في الداخل، واسس مجتمع دولي منظم في العلاقات الخارجـية، يـتجه نحو تصرف استبدادي، اقرب الى الهيمنة منه الى اخلاق العدالة والانسانية وحكم القانون[5].

وبعـد انـتهاء الحـرب الـباردة اتجهـت انظار العالم الى الولايات المتحدة الامريكية لكونها القوة المهيمنة سياسيا ، فبالرغم من ظهور عدة تكتلات اقتصادية -

(1) التل ، نبيل ، مرجع سابق ، ص 1.

(2) الاشقر ، محمد ، مرجع سابق ، ص 41.

(3) موسـى ، محمـد ، ( 1993 ). اضواء على العلاقات الدولية والنظام الدولي ، ط1 ، بيروت ، دار البيارق للنشر والتوزيع ، ص 108.

(4) جويجانـي ، رفـيق ، ( 2001 ). الـولايات المتحدة الامريكية: اصول الدستور الامريكي ، مجلة معلومات دولية، عدد 67 ، مركز المعلومات القومي ، بيروت ، ص 37.

(5) عـين ملـك ، جورج ، ( 1986 ). السياسة الامريكية: الية التدخل والعدوان ، ط1 ، دمشق ، مكتبة الخدمة المطبعية ، ص 22.

تعتبـر نـدا لهـا – الا ان المعالم السياسية لتلك التكتلات وحجم أدوارها في النظام العالمـي الجديد لم يتضح بعد [1]، مما ادى الى التفات الادارة الامريكية لبيئة السياسة الخارجية في اعقاب الحرب الباردة وللاهداف العامة لتلك السياسة ، والاطار السياسي يوضـح كيف ان نظرية الاحتواء قدمت اطارا شرعيا لكثير من القرارات السياسية، وعـلاوة علـى ذلك فان وجود سياسات عسكرية او اقتصادية، قد يقدم اطارا شرعيا لسياسة خارجية وبالتالي يؤثر على العلاقة بين عوامل صنع القرار. [2]

تنظـر الـولايات المـتحدة لـلاردن كطـرف مهم في الصراع العربي – الاسـرائيلي، خـصوصا فيما يتعلق بالشق الفلسطيني من الصراع فبعد صدور قرار التقـسيم عام 1947 [3]، كانت الولايات المتحدة تحبذ ضم الجزء العربي من فلسطين الـذي ظـل خـارج نطـاق السيطرة الاسرائيلية للاردن واعتباره جزءا اصيلا من الاراضي الاردنية، وليس على صيغة الوحدة التي جرت بين الضفتين. [4]

ان الـضغوط الامريكية مع الضغوط العربية، قد اسهمت والى حد كبير في تحديد طبيعة توجه الاردن نحو عملية التسوية السلمية للصراع العربي – الاسرائيلي، امـلا فـي استثمار السلام مع اسرائيل للحصول على مكاسب اقتصادية هو في امس الحاجة اليها، ويمكن ان يظهر تاثير هذا الضغط على الاستقرار السياسي للاردن من خـلال تاثيـره علـى وضع الاردن اقليميا، وخصوصا في حال تعثر عملية التسوية الـسلمية مع بقية اطراف الصراع ( سوريا، لبنان، الفلسطينيون). بحيث يغدو الاردن هدفا لهذه القوى، ويمكن القول بأن حرب الخليج قد عززت من عوامل اهمية الاردن مـن وجهـة النظـر الامريكية تحديدا، خاصة فيما يتعلق بامن اسرائيل، فقد اظهرت حـرب الخلـيج اهمية موقع الاردن كمنطقة عازلة بين اسرائيل والعراق تحديدا، بعد

---

(1) الميهـي ، اسيا ، الراي العام في السياسة الخارجية الامريكية ، السياسة الدولية ، العدد 127 ، 1997 ، ص 85.

(2) العوايـشه ، محمـد ابـراهيم ، ( 2003 ). العقوبات الاقتصادية في السياسة الخارجية الامريكية في الفترة الممـتدة مـن ( 1990 – 2000 ) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، عمان ، الجامعة الاردنية ، ص 58 – 59.

(3) بشتاوي ، عماد ، مرجع سابق ، ص33. بشتاوي ، عماد ، مرجع سابق ، ص33.

(4) موسى ، سليمان ، مرجع سابق ، ص 539.

قـصف العراق لاسرائيل بالصواريخ ، وتبرز اهمية الاردن بصورة خاصة، مع عدم التوصـل الى تسوية سلمية للصراع العربي – الاسرائيلي ، بالاضافة الى عدم حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين في الاردن وفي لبنان وسوريا هذا كله يعطي دورا حقيقيا لـلاردن بطـرحه العقلانـي والذي ثبت علـى وجه الدوام على انه مع قضايا الامه العربية [1].

يعبر "هنتنجتون "عن التغيرات الاجتماعية الناجمه عن علية التنمية الاقتصادية بمفهوم التحديث، ولا يكتفي بذلك وانما يضيف شرطا آخر يتمثل في درجة المؤسسية الـسياسية، بحـيث يظهر تاثير التحديث باعتباره عملية متعددة الجوانب تشتمل على تغيـرات في جميع مجالات نشاط الانسان وفكره، وتتمثل اهم مؤشراتها في التحضر، والتصنيع، والعلمانيـة، والتحول الديموقراطي، والتعليم ومشاركة الاعلام. [2]

ومع مجيء الملك عبدا الثاني بن الحسين الذي هو الابن الأكبر للملك حسين، حـيث سمي وليا للعهد في كانون ثاني 1999، أي قبل اسبوعين من وفاة والدة متاثرا بمـرض السرطان ، وبعد وفاة الملك حسين بساعات قليلة اقسم عبدا اليمين واصبح رسميا عاهل الاردن، وكان عبدا الثاني احد اصغر قادة المنطقة سنا (من مواليد عام 1962). وقـد درس في بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية، وهو كوالدة من القادة المعتدلـين، ويتمتع بتأييد واسع داخل الأردن وسط المنظومة الاجتماعية الأردنية. [3]
وعلـى الصعيد الدولي ارتبط الملك عبدا الثاني بعلاقات وطيدة مع العديد من دول العـالم الامـر الـذي انعكـس على وضع الاردن وارتقائه صعدا الى مدارج الامم والـشعوب، حيث تبوأ مركزا مرموقا على الساحة الدولية فحظي باحترام العالم قادة وشعوبا وحكومات ولعل قبول الاردن مؤخرا عضوا في منظمة التجارة العالمية يمثل احد وجوه هذا التقدير[4].

---

(1) الرشواني، منار ، مرجع سابق ، ص 103.

(2) Huntington ,Samuel,P.,"political Order in Changing Societes",op.cit. p.32.

(3). أ. ساسلي ، برنت ، مرجع سابق ، ص 14 – 15.

(4)الفـارس ، تيسير ، ( 2001 ). عبدا الثاني مستقبل العلاقة الاردنية الفلسطينية ، خيار الكونفدرالية والتسوية النهائية ، عمان ، ص 113.

وفـي زيـارة الملك عبدا   الثاني الاولى الى الولايات المتحدة الامريكية في الفترة 16 – 22 ايار مايو 1999 حيث حظي باستقبال بروتوكولي فخم في واشنطن وتـضمن جـدول الـزيارة لقاءات مع كل اقطاب السياسة الامريكية، وعدد كبير من مجلـس الـشيوخ والـنواب اضافة الى عدد كبير من رجال الصحافة، ورجال المال والاعمال، كما القى خطابا في معهد الدراسات الدولية الاستراتيجية[1].

وشانه كشأن والده يدفع الملك الجديد باتجاه دور امريكي اكثر فاعلية في عملية الـسلام، وفـي المـنطقة عموما. وفي نيسان 2001 ، سافر الملك عبدا   الثاني الى واشـنطن ليطاب من الرئيس بوش بذل المزيد من الجهود في سبيل تعزيز الاستقرار فـي المـنطقة، ويؤمن الملك عبدا   بان مثل هذا الدور الامريكي المتعاظم ضروري للاردن لجهة تعزيز الاقتصاد الاردني ، ولاسباب امنية هامة ، على اعتبار ان البيئة الاقليمـية غيـر المـستقرة تجعل مـن الاردن هدفا للدول المجاورة الاقوى والاكثر طموحا[2].

امـا علـى الصعيد الخارجي فان سياسة الملك عبدا   الثاني تنبع من محددها الاعتدالي في السلوك السياسي الذي يتبعه في علاقاته الخارجية ، فقد تبنى الاردن منذ الـبداية القـضية الفلسطينية شعبا وارضا على المستوى الداخلي والخارجي ، والتزم بـذلك قـولا وفعـلا وجند طاقاته كافة في سبيل استعادة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ، وضلت القضية وما زالت المحور الذي يحرك السياسة الخارجية الاردنية والقاعدة التي ترتكز عليها تلك السياسة[3].

ويـبدو واضـحا ان الـتحولات التي حصلت على صعيد السياسة الخارجية الاردنية كانت نتيجة للتغيرات الطارئة على تحالفات او مسلكيات الدول الاخرى ، ولم تكـن نتيجة للتغيرات الطارئة على مصالح الاردن ، لان هذه المصالح ما زالت على حالها منذ انشاء البلاد في العشرينات. وبصورة اساسية، تشمل متطلبات الاردن شرطا بالـغ الاهمـية الا وهـو تامين الحماية من الجيران الاقوى (عن طريق الاسترضاء

---

(1) هياجنه ، عدنان ، مرجع سابق ، ص 35.

(2) أ. ساسلي ، برنت ، مرجع سابق ، ص 18.

(3) الفارس ، تيسير ، مرجع سابق ، ص 122 – 123.

احـيانا، والعلاقـات الجيدة حين اخر، وايجاد المنافسين الغربيين الذين يدعمون بقاء عمان احيانا). كما ان العلاقات الجيدة مع الدول الاقليمية والغرب تتمتع باهمية بالغة بالنسبة للاردن لاسباب اقتصادية[1].

تعـد العلاقـات مع الغرب وبخاصة مع الولايات المتحدة الامريكية من ثوابت الـسياسة الخارجـية الاردنية التي اسسها الملك حسين، وترتسم علاقات الاردن مع الولايات المتحدة بالتقدم في ظل العهد الجديد، حيث كان الدعم المعنوي والمادي الذي تلقـاه الاردن في ظل العهد الجديد من الولايات المتحدة دليلا على هذه الرابطة القوية التي تربط البلدين، كما ان هناك مؤشرات باتجاه زيادة العلاقات العسكرية بين البلدين. ان هـذا الدعم للاردن ليس لمجرد الصداقة والحرص على الاردن. ان الثمن الادنى الـذي تطلبه الولايات المتحدة هو توافق السياسة الاردنية مع السياسة الامريكية ، ولا سـيما فيما يتعلق بمنطقة الشرق الاوسط وعلى راسها علاقاتها مع اسرائيل والعملية السلمية برمتها، وفيما يتعلق بالعراق وايران، وتم إشارة للملك عبدا حين وعد مادلين اولبـرايت وزيـرة الخارجـية الامريكية " بان يواصل الاردن التعاون مع الولايات المـتحدة في صنع السلام"، حيث تقع هذه التصريحات في اطار المعنى العام للمطلب الامريكي[2].

لقـد تعامـل الاردن مع ادارتين امريكيتين هما ادارة الرئيس كلينتون وادارة الرئيس بوش، ولم تتباين العلاقات بين الطرفين برغم اختلاف الحزب السياسي الحاكم فـي الولايات المتحدة، ويلاحظ ان معدل زيارة الملك الى الولايات المتحدة هو اربع زيارات في العام، وعقد الملك 16 لقاء قمة بينه وبين الرئيس الامريكي كان جلها مع الـرئيس بـوش، وكـان 11 منها في الولايات المتحدة ومخصصة لمناقشة العلاقات الثنائـية، و 5 لقـاءات قمة على هامش اجتماعات دولية داخل الاردن وامريكا ودول العـالم الاخـرى، ومـن الاهمية بمكان الاشارة الى ان كل زيارة شملت لقاء اقطاب

(1)أ. ساسلي ، برنت ، مرجع سابق ، ص 24 – 25.

(2)تـوجهات السياسة الخارجية الاردنية في عهد الملك عبدا الثاني ، عمان ، مركز دراسات الشرق الاوسط ، 1999 ، ص 69. HTTP.WWW.MESC.COM. THE \ MESC PROGRAMS \ JO REPROT

السياسة الامريكية على المستويين الرسمي والشعبي ونشاطات اعلامية واضحة للقيادة الاردنية في الولايات المتحدة[1].

لقـد أسهمت بعض سلوكيات الحكومات الاردنية المتعاقبة، خاصة في تعاملها سياسيا مع قضية (حماس) في فقدان الاردن دورا في غاية الاهمية، وادى الى تراجع الدور الاقليمي خاصة في عملية السلام، في حين استأثرت مصر بهذا الدور والتي لم تكن امريكا راضيه عنه[2].

وعلى الرغم من استمرار دعم عملية السلام. كان هناك تغيير ملحوظ، ومع ذلـك يعـرض الملك عبدا مساعدته على كل من يحتاجها على صعيد المفاوضات الإسـرائيلية – الفلسطينية، ويعبر غالبا عن دعمه لعملية السلام في الشرق الأوسط، وعلى الرغم من حالة الاستمرار على صعيد السياسة الخارجية الاردنية ، كانت هناك تغيـرات واضحه ايض، وبعضها كان خارجا عن نطاق المألوف ، نشأ البعض منها عـن تبلور اتجاهات ونزعات سابقة ، لكنها تنطوي على علاقات اقوى مع دول كان الملك حسين مترددا في اقامة علاقات معها. وخاصة مساعي الملك عبدا للمصالحة مـع بعـض جيران الاردن الذين كانت العلاقات مشحونة بينهم وبين الملك حسين ، كسوريا والكويت، فبعد وفاة الرئيس حافظ الاسد في حزيران 2000 ، تبادل ابنه بشار الـزيارات الرسـمية مع الملك عبدا . وكان الاردن حريصا على اعطاء سوريا أي مبرر للغضب، وحرص الملك عبدا على اصلاح العلاقات مع العالم العربي بعد ان كانـت هـذه العلاقـات قـد ساءت بسبب ازمة وحرب الكويت، وسرعان ما استعاد العلاقات الدبلوماسية مع دول الخليج بعد اعتلائه العرش، وبدات هذه البلدان، بما فيها المملكـة العـربية الـسعودية بارسال الاموال للاردن، وفي عام 2000 قامت عمان بخطوات لتحسين بينها وبين العراق، فكان رئيس الوزراء الاردني اول رئيس وزراء عربي يزور العراق جوا منذ عام 1991.[3]

---

(1) هياجنه ، عدنان ، مرجع سابق ، ص 38.

(2) هياجنه ، عدنان ، مرجع سابق ، ص 39.

(3) أ. ساسلي ، برنت ، مرجع سابق ، ص 21.

ويلاحظ أن تركيز الملك عبدا الثاني في جميع زياراته الرسمية التي قام بها الـى الـولايات المـتحدة واجـتماعاته مع الساسة الامريكان على الابعاد التالية في العلاقات الأردنية - الأمريكية:

1. القضية الفلسطينية واهمية قيام دولة فلسطينية.
2. العلاقات الاقتصادية الثنائية، واهمية دعم الاردن اقتصاديا.
3. العلاقات الامنية والعسكرية، وضرورة الدعم الامريكي لتحديث القوات المسلحة الاردنية.
4. الوضـع في العراق قبل وبعد الحرب الامريكية، والاضرار التي لحقت بالاردن في فترة الحصار وخلال وبعد الحرب.
5. صورة الاسلام ومحاربة الارهاب الدولي.
6. التعاون الامني والدعم العسكري اللوجستي للولايات المتحدة الامريكية[1].

كما تحول الاردن في عهد الملك عبدا الثاني الى ساحة للنشاط السياسي حيث اسـتقبلت عمـان عـدد من القادة والوفود العربية والاجنبية على المستويين الرسمي والـشعبي، وعلى الصعيد الدولي عزز الملك عبدا مكانة الاردن على خريطة العالم الـسياسية، وتجلـت المكانـة الدولية من خلال التحرك الاردني بقيادة الملك عبدا وزياراتـه الـى عواصم القرار السياسي والاقتصادي في العالم، وطرح قضايا الامة العـربية والاردن علـى حد سواء وطالب بتسريع المفاوضات العربية – الاسرائيلية علـى جميع المسارات لتحقيق السلام العادل والدائم والشامل في الشرق الاوسط على اسـاس الانسحاب الاسرائيلي من الاراضي العربية المحتلة وتمكين الشعب الفلسطيني مـن ممارسـة حقـوقه المشروعة واقامة دولته المستقله، وتاكيد الدور الاردني في التعامل مع دول العالم بمرونة وحيوية[2].

وأمـام حـشد كبير من ثلاثة آلاف مفكر وسياسي متنوع الاتجاهات من بينهم مجموعة من قيادات الكونغرس الأمريكي ألقى جلالته خطابا أوضح فيه نقاط الالتقاء

(1) هياجنه ، عبدا ، مرجع سابق ، ص 40

(2) الفارس ، تيسير ، مرجع سابق ، ص 116 – 117.

بـين الـديانات الـسماوية الـثلاث ومن بينها الإسلام التي تحث على السلام والعدل والتـسامح. وفـي خطاب واشنطن وكذلك الخطاب الذي ألقاه أمام معهد ترنت لوت للقيادة في جامعة المسيسبي أكد جلالته. أن تصميمه على ترويج الفهم الصحيح للدين الإسلامي ومكافحة التطرف والغلو في الدين ينبع من سيرة الهاشميين طوال تاريخهم ومـن نهج المغفور له الملك الحسين في نبذ العنف واعتماد الحوار والموعظة الحسنة لا العنف والإرهاب وسيلة لاستمالة قلوب البشر، وشرح جلالته في الخطابين المبادرة التي تضمنتها رسالة عمان التي أطلقت قبل أكثر من عام لإعادة تأكيد مفهوم الإسلام المعـتدل ولتعـرية وعزل التطرف ولتأكيد التعاليم المشتركة بين اليهودية والمسيحية والإسـلام. وأكد جلالته في كل المناسبات.. أن طريق الاعتدال والتسامح والاحترام يجـب ألا يكون مقتصرا على المسلمين فقط.. بل على المعتدلين، في كل مكان بغض النظـر عـن دينهم وعرقهم أو معتقدهم، الذين يجب أن يفعلوا المزيد لتخفيف غلواء أصـوات التطرف التي تزداد في عالمنا المعاصر. إلا أن هذا الاعتدال لا يعني بأي حـال مـن الأحوال قبول أن تمس مشاعر المسلمين الدينية. فقد دان جلالته في البيت الأبيض إساءات الرسوم الكاريكاتورية للرسول الكريم صلى ا عليه وسلم قائلا. انه لا يمكـن تبريرها بحجة حرية التعبير.وقد أيد الرئيس الأمريكي جورج بوش موقف جلالـته فـي إدانة هذه الرسوم حيث أكد.. أن الحرية تعني المسؤولية وعدم الإساءة للآخـرين.ودعـا جلالته خلال تصريحاته الصحافية إلى الاحتجاج السلمي والواضح وعدم اللجوء إلى التدمير والعنف.مؤكدا أن العنف الذي يؤدي إلى سقوط ضحايا أمر غير مقبول البتة.[1]

وعلـى صـعيد العلاقات الثنائية أشار جلالته إلى التحديات الاقتصادية التي تـواجه الأردن لا سـيما في ضوء الارتفاع الهائل لأسعار المحروقات وانعكاساتها الـسلبية على التنمية..مقدرا جلالته المساعدات التي تقدمها الولايات المتحدة للأردن لتخطي مصاعبه الاقتصادية[2].

(1) صحيفة العرب اليوم، رقم العدد 3166، تاريخ 2006/2/9.

(2) صحيفة العرب اليوم، المرجع السابق.

مـن جانـبهم أشاد المسئولون الأمريكيون بالنهج والسياسات الإصلاحية التي انـتهجها الأردن بقـيادة جلالة الملك عبدا الثاني في المجالات الاقتصادية وتنمية الحـياة الـسياسية وتعزيـز الديمقـراطية مثمنين جهود جلالته في تكريس الأردن كـنموذجا للاعـتدال والوسـطية والحكـم الرشيد في المنطقة. كما أكد المسئولون الأمـريكيون علـى أهمـية الدور المحوري الذي يلعبه الأردن في المنطقة وأهمية استمرار الولايات المتحدة الأمريكية في تقديم الدعم الاقتصادي للأردن ومساندته في تنفيذ برامجه الاقتصادية والتنموية[1].

من هنا جاء تأكيد الملك عبد ا الثاني على أهمية الدور الأمريكي في استئناف وتحريك عملية السلام في منطقة الشرق الأوسط ليزيد من قناعات معسكر السلام في المنطقة وفي العالم بأنه يجب عدم ترك الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي وحدهما في هذه الظروف الحرجة والمواقف المتباعدة بينهما بل أن ما وصلت إليه الأوضاع من تدهـور تستدعي قيام الولايات المتحدة بالذات والاتحاد الأوروبي وألمانيا بدور في تقـريب وجهات النظر لان الحاجة أيضا باتت ماسة لإحراز تقدم ايجابي ملموس في مسار عملية السلام وصولا إلى تحقيق حل الدولتين[2].

وكـذلك كـان الأردن مخلـصا بنفس الدرجة وهو يظهر حرصه على السلام وإنهـاء الـصراع العربي الإسرائيلي كله سواء من خلال إسهامه المباشر في إنهاء الـصراع بالجانـب المـتعلق به ودعم السلام على بقية المسارات، أو التأييد المطلق للمبادرات التي تبنتها القمم العربية وآخرها المبادرة السعودية التي تبنتها قمة بيروت، وهـو فـي مـوقفه الواضـح والمعلـن كذلك تحدث عن سلام ينعم به الفلسطينيون والإسرائيليون على حد سواء، وسلام تكون فيه الولايات المتحدة الصديقة المقربة من الجمـيع ومـن مـصالحها. وفي ضوء التأكيد مجددا على التزامات وتعهدات الإدارة الأمـريكية بإقامة الدولة الفلسطينية من جهة ولدعم فرص إجراء الانتخابات التي تتيح للـشعب العراقي اختيار قيادته الشرعية المعبرة عن وحدته وأمانيه من جهة أخرى قد نجـد أنفـسنا نقـف على حدود منطقة التفاؤل والأمل بأن تشهد المنطقة قريبا تحركا

(1)وزارة التخطيط والتعاون الدولي – المملكة الاردنية الهاشمية.

(2) www.xinhuanet.com 2006-06-03

حقيقيا أكثر اقترابا من الحلول المقبولة، وذلك هو الهدف من محادثات جلالة الملك في واشنطن وفي غيرها من العواصم العربية والدولية[3].

ولان الملـك عـبد ا الثانـي يتقدم الصفوف في الدعوة إلى ضرورة تأمين المـساعدات التي يحتاجها الشعب الفلسطيني تجنبا لوقوع أزمة إنسانية في الأراضي الفلـسطينية فإن الموضوع كان مدار بحث بينه وبين الرئيس الأمريكي والمستشارة الألمانـية وفي موازاة مع الجهود التي يجب وبالضرورة أن تبذل لاستئناف الطرفين الفلـسطيني والإسـرائيلي المفاوضـات في السرعة الممكنة والتي هي في الآن ذاته ستكون محور بحث العاهل الأردني في الأيام المقبلة عندما يلتقي الرئيس الفلسطيني محمـود عباس ومن بعده رئيس الحكومة الإسرائيلي ايهود اولمرت. كما أن الملف العراقـي لـم يغـب عن جدول اللقاء الأردني الأمريكي والألماني حيث أعاد الملك التذكير والتأكيد على المواقف الأردنية المعروفة إزاء الأوضاع والتطورات المستجدة فـي الـساحة العـراقية وبخاصـة في شأن تشكيل الحكومة الجديدة التي رحب بها باعتـبارها خطوة على تعزيز الأمن والاستقرار هناك حيث من الضروري والحيوي والملـح فـي الآن ذاته أن تشمل العملية السياسية في العراق مختلف القوى ومكونات الشعب العراقي[1].

قـال الملـك عـبد ا أن دعـوة الـرئيس الأمريكي جورج بوش إلى نشر الديمقـراطية في الشرق الأوسط أعطت قوة دافعة في المنطقة لفكرة كانت لا تتجاوز نطـاق الكـلام. وأضـاف الملك قائلا في مقابلة مع شبكة تلفزيون (ABC NEWS) الأمـريكية "أعـتقد انه لو لم يبدأ الرئيس عملية وضع الإصلاح في أذهان الناس لكنا أكثر لا مبالاة. لكن لأنه كان هناك ضغط خارجي فانه كان على الناس أن ينظروا في المرأة ويفكروا في كيفية السير قدما." وأضاف الملك عبدا أن المجتمعات في أرجاء الـشرق الأوسط كانت تتحدث عن الإصلاح وبعض الدول العربية نظرت في البداية إلـى دعـوة بـوش التـي وجههـا العـام الماضي على أنها "شيء يفرض عليها." لكـنه أشـار إلـى أن جهـود بوش الحثيثة شجعت الناس في المنطقة على الإسراع

---

(3)صحيفة الدستور، العدد 15126 الاثنين، الموافق 10 تموز 2006.

(1) www.xinhuanet.com 2006-06-03.

بالتحرك نحو الإصلاح الديمقراطي."أنها أثارت مناقشة داخل المجتمع العربي واعتقد أنـنا نـرى ثمـار ذلـك. اعتقد أن الناس يتوقعون من الزعماء أن يحققوا الإصلاح ويطالبون حكوماتهم بالسير قدما[1].

## 2.5 المساعدات والعلاقات العسكرية:

قـبل عـام 1957 لم تقدم الولايات المتحدة أية مساعدة للأردن ، وفي أواخر الخمـسينات وافقت واشنطن على دعم جديد لبناء الجيش وتمويل شراء 100 دبابة ، وعـدد مـساو من عربات نقل الجنود ، وعدد كبير من الرشاشات المضادة للدبابات والمدفعية ، كما فتحت الحكومة الأمريكية اعتمادا ماليا باعت خلاله للأردن سرب من طائرات (F.104) [2].

لقـد أدت الخـسائر الكارثية في المعدات الحربية خلال حرب 1967 ، إلى زيادة الضغط المحلي على الملك حسين للتعويض عن هذه الخسائر مما دفع واشنطن علـى المـوافقة علـى تزويد الأردن بأسلحة رئيسية جديدة لمساعدته في أواخر عام 1968، فأرسـلت تقـريبا 200 دبابـة وعربة مدرعة وكميات كبيرة من المدفعية ، وأسـلحة الحـرب البـرية والمعدات ، وقد مولت هذه المعدات من قبل وزارة الدفاع الأمريكية [3].

وبعـد الحرب الأهلية عام 70 19، عوضت واشنطن خسائر القوات المسلحة الكبيـرة مـن الـدبابات وناقلات الجنود المصفحة ومعدات أخرى، كما وافقت إدارة نيكسون على تمويل دبابات وعربات مصفحة إضافية، اشتملت علـى نـوع الدبابات ( M-60) وسـرب ثانـي من طائرات (F.104) وسربين من طائرات (F.5E) متعددة المهام، وعدد من طائرات النقل ، وصواريخ جديدة مضادة للدبابات ، وقدمت واشنطن

---

(1) http://www.shohood.net/show.asp?NewId=13676&PageID=22&PartID=2، تاريخ 16/3/2005.

2. الأشقر ، محمد ، مرجع سابق ، ص76.

3. الأشقر ، محمد ، مرجع سابق ، ص76.

خـلال الـسنوات الحالية (71-73 ) ما مقداره 110.9 مليون دولار على شكل منح كمساعدة عسكرية و 40.5 مليون دولار على شكل قروض لمبيعات الأسلحة.(1)

ومـنذ أواسط السبعينات، واجه الأردن مشكلة مزمنة في سعيه للحصول على الأسلحة الأمريكية المتقدمة تتمثل في تردد الإدارة والجهاز التشريعي الأمريكيين، في استثارة ردود الفعل الإسرائيلية السلبية، أمام قضية تعدها إسرائيل حساسة للغاية على الـصعيدين الأمنـي والسياسي، إذ تركز المواقف الإسرائيلية السلبية تقليديا على ان وجـود الـسلاح الغربـي الحـديث في الأردن، يشكل خطرا مباشرا على المناطق الإسـرائيلية الـسكانية، الـصناعية المركزية، نظرا لموقع الأردن الجغرافي، وطول خطـوط الـتماس الأردنية - الإسرائيلية والتي تبلغ 480 كم وعلى ذلك يذكر الأمير حـسن بقـوله: " إن رئيس الولايات المتحدة، يجد نفسه ملاما عند إقدام الأردن على طلـب شراء الأسلحة اللازمة من الولايات المتحدة ، بان يقف أمام جمهور صهيوني أمريكـي موحد، ليبرر بيع هذه الأسلحة إلى الأردن ويضاف إلى ذلك إن الكونغرس يـرى عـند تداولـه الأمر إن من المناسب فرض شروط مهينة على كل من حكومة الأردن والإدارة الأمريكية.(2)

ففي عام 1976 وافقت الولايات المتحدة على بيع الأردن 14 بطارية صاروخ هوك ، على شرط إن يتم تركيز هذه الصواريخ المتنقلة في مواقع ثابتة ، وذلك بهدف تحييد المخاوف الإسرائيلية ، كما تقدم الأردن عام 1978، للمرة الأولى بطلب شراء طائرات مقاتلة متقدمة من فئة (F.16)، غير إن إدارة كارتر لم توافق على هذا الطلب ممـا دفع الأردن إلى التوجه إلى فرنسا للحصول على طائرات ميراج-1 ، وفي عام 1979 رفـضت الولايات المتحدة بيع الأردن دبابات ( M-6-A3) بكامل عدتها ، مما أدى إلى حصول الأردن على دبابات ( تشفين ) "خالد " من بريطانيا ، وأما في مجال الـدفاع الجـوي ، فقد تسبب التردد والتحفظ الأمريكي في توجه الأردن عام 1981 للحـصول علـى صـواريخ ( سام 8 ) وعربات (Z.S.U.23) من الاتحاد السوفيتي

---

1. Stephen kaplen , United States aid and regime maintance in Jordan ,(1957-1973) public policy , spring 1975.

2. الحسن بن طلال ، ( 1985 )، السعي نحو السلام، القاهرة، مطابع الأهرام، ص171.

بـشروط مميزة، كما عقد الأردن صفقة مع فرنسا للحصول على 13 طائرة (8F. N) بالإضافة إلى 36 طائرة اشتملت عليها الصفقة الأولى. [1]

وفي الزيارة التي قام بها الحسين إلى واشنطن عام 1971 حصلت خلالها الثقة الحقيقية التي يحتاجها للتعامل بما فيه مع زعيم أقوى دولة في العالم، فقد كان الحسين ممتـنا للمساعدة والتأييد اللذين حصل عليهما من الولايات المتحدة خلال المواجهة مع المنظمة، وكان يريد إن يشكر الرئيس شخصيا، ويأمل في الحصول على المساعدات المالـية والأسلحة، في الوقت الذي نضبت فيه مصادره الأخرى، بينما وصف الرئيس نيكـسون الملك حسين بأنه زعيم دولة، وليس مجرد ملك لدولة صغيرة، وفي الزيارة التي قام بها الحسين إلى الولايات المتحدة في 1973/2/5، تعهد الرئيس نيكسون بدعم أقوى ومتين للأردن، ووعد بزيادة المساعدات العسكرية والاقتصادية، وفي المحادثات التـي دارت بـين الجانبين اقر الملك حسين – والذي دعا مبكرا إلى تدخل الولايات لإحـراز تـسوية شـاملة في الشرق الأوسط – انه فكر مليا بأنه ليس هناك احتمالية لاتفاقيات منفصلة جزئية مع إسرائيل ، التي سوف تؤذي الوحدة العربية ، ولكنه ترك الـباب مفتوحا لمحادثات ثنائية كما وافق الرئيس نيكسون على إمداد الأردن بكميات صغيرة من الأسلحة ، كان من بينها 24 طائرة أمريكية من طراز (F.5E). [2]

لقد دفعت الخسائر العربية العسكرية جراء حرب 1973 الأردن لإعادة تجديد قدراته العسكرية وتوسيعها، وكان نتيجة ذلك برنامج مساعدات لخمس سنوات، وافقت علـية الـولايات المتحدة، وصاغت الحكومة الأردنية قائمة مشتريات تتضمن سلسلة عريضة من المعدات المتطورة، إلا إن هذا الطلب أثار ردود فعل متعددة في الولايات المـتحدة، واسـتمرت المفاوضات حول الصفقة مدة طويلة مما دفع الحسين بالتهديد بإلغـاء الـصفقة، وكـان القرار النهائي حل وسط إذ وافقت الولايات المتحدة تزويد الأردن بـ 14 بطارية هوك محسنة ، وقد توصل إلى هذا الاتفاق في أيلول 1976 ، منهيا بذلك مفاوضات بدأت في تشرين ثاني 1974. [3]

---

1. سعي الأردن للحصول على الأسلحة الأمريكية ، النشرة الإستراتيجية ، م6 ، ، 13 حزيران ،1985.
2. الأشقر ، محمد ، مرجع سابق ، ص82.
3. American University , Washington. Jordan Country Study: The American University , Washington 1980.

لقد خلف رفض الأردن الدخول في محادثات كامب ديفيد توتر أو صعوبات في التعامل الأردني - الأمريكي، بعد إن كانت هذه العلاقات توصف بجودتها التقليدية، وأشار الملك حسين في حديث لصحيفة واشنطن بوست ( Washington post) نشر في 1979/3/21 إن السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط غير مقبولة، وانه وان كان يؤمن بصدق كارتر لكنه لا يقبل بأية ضغوط ، وقالت الصحيفة إن الحسين وصف الولايات المتحدة بممارسة "لي الذراع" للحصول على تأييد الأردن لمعاهدة الصلح، وقال جلالته "إن الولايات المتحدة لا تهتم بالمشاعر الحقيقية للشعب، وهي تطلب منا تأييد موقف غير مقبول، "وأضاف" انه لا يعتقد انه كان هناك في أي وقت من الأوقات سوء فهم خطير بين الأردن والولايات المتحدة ، مثل سوء الفهم الحالي، لذلك فإننا نبحث في كل اتجاه عن مصادر بديلة لأمراء الجيش الأردني بسلاح غربي وقال لقد وصلنا إلى هذه النقطة.(1)

على الرغم من الصعوبات في مجال مبيعات الأسلحة ، فقد سعت الولايات المتحدة في أوائل الثمانينات إلى تشكيل قوات تدخل سريع أردنية ، يبلغ قوامها نحو 80 ألف عنصر، وتتألف من لوائين قوات خاصة، وكان من المفترض تجهيز هذه القوات بأحدث أنواع الأسلحة الأمريكية، بما في ذلك عربات القتال البرمائية والجسور التكتيكية المتنقلة وصواريخ تاو ( Taw ) وغيرها من الاعتدة، وكان من المفترض نقل هذه القوات بواسطة 8 طائرات (هيروكوليز سي -13) تديرها طواقم أمريكية ، وتخضع عمليات بناء القوة مباشرة للجنة أردنية - أمريكية مشتركة. تعرف بلجنة التخطيط اللوجستي المشترك ، وقد تعثرت هذه الخطة بسبب اعتراضات اسرائيلية قوية ، فأشارت المصادر الأمريكية إن تدريبات بين القوات الجوية الأردنية والقوات المسلحة الأمريكية كانت بدأت عام 1981، بمناورات ( فوكس وشادوهوك) ومن المعروف إن وحدات القوات الجوية الأمريكية تصل إلى الأردن لإغراض التدريب والمناورات المشتركة مع القوات الأردنية بشكل دوري منذ عام 1975م.(2)

---

1. خوري، طارق ومحمد رمامت ، (1979) ، من المبادرة إلى المعاهدة ، عمان ، مطابع المؤسسة الأردنية الرأي ، ص135
2. إسرائيل والخليج تصورات واحتمالات، النشرة الإستراتيجية، م6، ع16، أيلول 1985.

ووجـد الأردن في دخوله العملية السلمية الفرصة المناسبة لخروجه من العزلة التي فرضتها عليه موقفه من حرب الخليج ، فبعد قراره المشاركة في العملية السلمية، أعـادت الـولايات المـتحدة مساعداتها العسكرية للأردن ، كما ثمنت للأردن جهوده بتوقـيع اتفاقـية السلام الأردنية - الاسرائيلية في تشرين اول 1994، ونتيجة لذلك حـصل الأردن علـى مـساعدات عـسكرية بلغ حجمها حوالي 845 مليون دولار بالإضـافة إلـى تسليم ما قيمته 150 مليون دولار من المعدات العسكرية وتقديم 11 مليون دولار تحت برنامج إزالة الألغام الإنساني.(1)

كمـا اعتبرت الولايات المتحدة الأردن حليفا لها خارج إطار حلف الأطلسي، الأمر الذي يمنح الأردن إمكانية الاستفادة من المساعدات العسكرية الأمريكية، ودون تـرتيب أي التـزامات على الأردن، نتيجة لذلك قدمت الإدارة حزمة من المساعدات العسكرية للأردن في 1996 شملت سرب مكون من 16 طائرة من طراز ( ف-16)، والتـي طالما رغب الأردن بضم هذه الطائرة المتطورة إلى سلاحه الجوي وخمسين دبابـة (م60-أ3) وطائـرات هليوكوبتر متعددة الأغراض، وطائرات نقل، ومعدات أخـرى، وسـعت الإدارة الأمـريكية لتغطـية ثمن الطائرات من حصة الأردن من المعونات العربية الأمريكية(2).

كمـا أعلـنت الـولايات المـتحدة عن تأسيس صندوق أمريكي لدعم السلام والاستقرار في الشرق الأوسط ، وتخصيص 100 مليون دولار تقديرا للدور الأردني في عملية السلام في المنطقة والإقليم وعلى الساحة الدولية كما قالت وزيرة الخارجية الأمريكية(3).

### 3.5 العلاقات الاقتصادية:

يعتبـر العامـل الاقتصادي من المكونات الرئيسية التي تستند اليها قوة الدولة بـشكل عام، اذ يعتبر رافداً سياسيا من روافد قوة الدولة، مثلما هو عامل ضعف يحد مـن قـوة الدولة وقدرتها في جميع المجالات على الصعيد الداخلي، او على الصعيد

---

(1) التل ، نبيل ، مرجع سابق ، ص164.

(2) الاشقر ، محمد ، مرجع سابق ، ص 72.

(3) التل ، نبيل ، مرجع سابق ، ص 164.

الخارجي، الامر الذي ينعكس بصورة واضحة على تفاعلاتها مع الدول الاخرى عبر سياسـتها الخارجـية، وفـي الاردن، ولكون معظم مكونات القوة التقليدية لديه تتسم بالـضعف بـشكل عـام مقارنة بالصعوبات والتحديات التي جابهته، كل ذلك انعكس بـصورة سـلبية علـى مقدرته الاقتصادية المحدودة اصلا، التي تتسم بضعف البنية الهيكلـية للاقتـصاد الاردني وشح الموارد الاقتصادية، والمقترنة ايضا بتفكك وعدم تـرابط القطاعات الاقتصادية المختلفة، فضلا عن مرافقة خلل تضخم قطاع الخدمات علـى حساب انكماش القطاعات الانتاجية السلعية، اذ اصبح قطاع الخدمات يساهم بما يزيد على الثلثين (65 – 68 %) من اجمالي الناتج المحلي، وتراوحت نسبة مساهمة قطاع الزراعة ما بين ( 5 – 10%) ومساهمة قطاعي الصناعة والتعدين ما بين (20 – 30%)[1].

تـشكل المـوارد الطبيعـية العصب الرئيسي لتنفيذ السياسة الخارجية للدولة ولتحقـيق اهـدافها الوطنية، حيث ان امتلاك بعض الموارد الطبيعية التي تفتقر اليها الـدول الاخرى وتحتاج اليها يلعب دورا مساعدا في دعم السياسة الخارجية، وما ان تولـى الملك حسين المسؤولية حتى اخذ في النهوض بهذا الوطن والتخطيط للمستقبل، فكانـت اول المحاولات خطة التنمية الخمسية (1962-1967) والتي استعيض عنها ببـرنامج الـسنوات الـسبع للتنمـية الاقتـصادية (1964-1970) بسبب الظروف الاقتصادية التي كانت سائدة آنذاك مما اوجب تغيرات جوهرية على اهداف واولويات البرنامج[2].

ظهـر بوضـوح الاهتمام الغربي بالاردن، بسب اهميته الاستراتيجية، والواقع بـين البحـر الابـيض وخليج العقبة، واحتوائه على معظم الاماكن المقدسة، وحدوده الطـويلة مع اسرائيل، كما ادت مشكلات الاردن الكثيرة الى جعل المساعدات المالية ملحة للحفاظ على استقرار المملكة واستقلالها[3].

---

(1) المحاميد، خالد خلف ، (2002). الاقتصاد وسياسة الاردن الخارجية، عمان، وزارة الثقافة، ص 147.

(2) النوايسة، عناد ، مرجع سابق، ص 55 – 56.

(3) الاشقر، محمد ، مرجع سابق، ص 68.

وبالـرغم مـن الموقف العلني المعادي الذي اتخذته الحكومات العربية – ومن ضمنها الاردن– مـن مشروع الدفاع الغربي* الا ان الاردن تلقـى خلال السنـوات (1949- 1952) مـساعدات بلغت 5.2 مليون دولار، كما عقدت اتفاقيات ثنائية بين الـولايات المـتحدة والاردن فـي المجـالات الفنية والمالية، قدمت الولايات المتحدة بموجـبها مـساعدات فنية واقتصادية، بلغ مجموعها حتى عام 1956 حوالي 28.94 مليون دولار[1].

ان مجرد المرور السريع على المتغيرات الكلية والجزئية في الاقتصاد الاردني يجعلـنا نتعـرف على فوائض وعجوزات مختلفة الحجم والتوقيت. لقد عبر الاقتصاد الاردنـي بفتـرة فـائض في القوى العاملة بوجه عام خلال عقد الخمسينات وأوائل الـستينات وكانت السوق العربية المنفذ الاساسي لهذا الفائض. ان الاردن لا يستطيع البت الا ان يأخذ بمعادلة النوع وكذلك بتصعيد القدرة النوعية للانسان عنصر الانتاج في المعادلة الاقتصادية وان يصعد قدراته بحيث تصبح معادلة الثروة، ولو استعرضنا معادلة الثروة فيما حولنا وقارناها بما نحن فيه يمكننا معرفة نموذج النمو الذي لابد ان نتبناه، ان بعض الدول العربية تتمتع بالثروة السكانية العددية كمصر مثلا، كذلك نجد ان بعض الدول من حولنا من الدول العربية تتمتع بالثروة المادية النقدية خلافا لغيرنا وينقصها الوزن البشري السكاني الذي يضفي عليها نوعا من الثروة والقوة. ام الاردن فـأن وزنه النوعي ومعادلة الثروة فيه تختلف، فليس لديه ثقل سكاني يزيد من اهميته عربيا ودوليا، وليس لديه رأس مال نقدي كبير لتحقيق اهدافه[2].

وفي نيسان عام 1957 امتنعت الولايات المحدة من الوفاء بالتزاماتها المترتبة على الاتفاقيات الاقتصادية التي عقدتها مع الاردن منذ عام 1951، عندما اتجه رئيس الـوزراء الاردنـي (سليمان النابلسي) الى الاتحاد السوفياتي، الذي اعلن قبوله اقامة علاقـات دبلوماسية مع الاردن[3]. وهو التوجه الذي كان يعارضه الملك حسين بشدة،

---

(1) الاشقر، محمد ، مرجع سابق، ص 69

(2) الساكت، بسام ، (1986). تحت المجهر قضايا اقتصادية واجتماعية، عمان، ص 29

(3) لنت، جيمس ، (1990). الحسين سيرة حياة، ترجمة شفيق اجميعان، عمان، دار النشر،ص 107.

* - مـشروع الدفاع الغربي: هو مشروع اقترحته بريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا وتركيا عام 1950، يقضي باقامة قيادة عليا للحلفاء في الشرق الاوسط.

فأمر رئيس الوزراء بتقديم استقالته، وتشكلت وزارة جديدة برئاسة ابراهيم هاشم الذي يعد من الشخصيات المحبذة للتعاون مع الولايات المتحدة[1].

يعاني الاردن من نقص المواد الغذائية والسلع الاستراتيجية فهو لا يتمتع باكتفاء ذاتي مـن المـواد الغذائية ولا يمتلك موارد طبيعية كالبترول يعطه نفوذا قويا على الساحة الدولـية، ولـذا فأنه يعتمد على الاستيراد مما يضعف من قوته ويجعله يفقد كثيرا من نفـوذه لصالح الدول المصدرة ويجعله في مركز ضعف يسهل فيه ممارسة الضغوط الخارجـية، ويلعـب هذا العنصر دورا هاما في التأثير على رسم السياسة الخارجية الاردنية، لان الحكومة الاردنية ملزمة بتأمين حد معقول ومقبول من مستوى المعيشة لمواطنـيها ممـا يـدفعها للتـنازل عن الطموحات الخارجية لصالح الحصول على المعونات والمساعدات[2].

ارتـبط الاردن قـبل حرب 1967 بعلاقات وثيقة مع الولايات المتحدة، الا ان مـشاركة الاردن فـي تلك الحرب "التي لم يكن بأمكان الاردن ان يبقى خارج النزاع فـيها"[3]. ادت الـى خفـض الولايات المتحدة لمساعداتها للاردن، اذ انخفضت هذه المساعدات من 67.7 مليون دولار عام 1966 الى 19.4 مليون دولار عام 1968[4].

هـنالك علاقـات تقلـيدية وثيقة بين الاردن والغرب، تختلف في طبيعتها عن العلاقات الوطيدة بين الغرب وبعض الدول العربية الاخرى، ومع ان مفهوم العلاقات الاردنية – الغربية قد تطور منذ الخمسينات والستينات، الا ان النظام الاردني لا يزال صديقا للغرب عموما والولايات المتحدة الامريكية بالتحديد، والملك حسين الذي استمر فـي الحكـم اكثـر مـن أي الزعامات العربية المعاصرة يمتلك اوسع خبرة ومعرفة بالغرب مما ولد تفاهم وتعاطف غربي خاص للاردن متميز عن المنظور الغربي الى

---

(1) محافظة، علي ، (1959). العلاقات الاردنية – البريطانية، من تأسيس الامارة حتى الغاء المعاهدة، (1921 - 1957)، بيروت.

(2) النوايسة، عناد ، مرجع سابق، ص 58.

(3) الملك حسين، حربنا مع اسرائيل، تحرير فيك فانس وبيارلوير، بيروت، دار النهار للنشر، ص29

(4) الاشقر، محمد ، مرجع سابق، ص 80.

القوى العربية الصديقة الاخرى، وينعكس هذا الارتياح الغربي للاردن والثقة الغربية بالمملكة في الدعم الامريكي للاردن وتوسيع دور الاردن الاقليمي[1].

سـعت الولايات المتحدة الى تحقيق العديد من الاهداف الاقتصادية المتمثله في الـسعي للوصـول الـى اسواق العالم، ومصادر الطاقة والمعادن الاستراتيجية، كما وتـساهم فـي فتح وتطوير اسواق دولية جديده امام البضائع الامريكية، والعمل على تـشجيع الاسـتثارات في الخارج، مما يتيح فرص كبيره للنمو والتوسع امام اقتصاد الدول المتلقيه للمساعدات، كما ان تزويد الدول بالمساعدات يمكنها من شراء المنتجات الـصناعية والـزراعية، وبـذلك تتمكن الدول المانحه من ضمان اسواق الصادرات الامـريكية، كمـا وتستخدم هذه المساعدات ضمانا لصدور تشريعات وقوانين تؤمن الاستثمارات الاجنبية[2].

وحتـى بدايـة عـام 1970لم يكن ينظر الى الاردن باهتمام كبير في وزارة الخارجـية الامـريكية، وكانت مصر والعراق والسعودية هي محط الاهتمام، الا ان الـولايات المـتحدة رأت ان سقوط الملك حسين في ازمة 1970 سيؤدي الى انهيار وقـف اطلاق النار، ومساعي السلام ورأى نيكسون ان نجاح الفدائيين، يعني اشتعال الحـرب فـي الشرق الاوسط. لأن اسرائيل ستتخذ اجراءات وقائية تمنع قيام حكومة راديكالية في عمان تسيطر عليها سوريا، وستشترك مصر في المعركة، لانها مرتبطة بتحالف عسكري مع سوريا، وقال الرئيس نيكسون: "بأن امرا كان واضحا فما كان لنا بأن نسمح بأن سيقط الملك حسين بواسطة تمرد مسلح موحى به من السوفيات "[3].

ويقـول ولـيم كوانت " ان احداث ايلول 1970، ساعدت على تحسين علاقات الاردن مـع امريكا، اذ حصل الاردن على مساعدات اقتصادية واسلحة، كما اعتبرت امريكا ان الاردن يساعد في حفظ الاستقرار في الدول العربية الصغيرة المنتجة للنفط في الخليج بعد انسحاب بريطانيا من المنطقة عام 1970 "[4].

---

(1) النوايسة، عناد ، مرجع سابق، ص 66.

(2) U.S agency for international development , office of middle east affaire, Washington , financial year , 1994 , p12

(3) شرابي، نظام ، (1990). امريكا والعرب، لندن، مكتبة رياض الريس، ص 277.

(4) شرابي، نظام ، المرجع السابق، ص 281.

لقـد ادت المـشاركة الجـزئية للاردن في حرب 1973، الى المحافظة على علاقاتـه مـع الولايات المتحدة، كما كان موقف الاردن المعتدل في الصراع الشرق اوسـطي، مفيدا لوزير الخارجية الامريكي كيسنجر، في جهود لتوقيع اتفاقيات فصل القـوات بـين كل من اسرائيل من جهة ومصر وسوريا من جهة اخرى، اذ ان الملك حـسين دعا في 1973/10/17 الى السلام في الشرق الاوسط، مؤكدا عدم الرضوخ لمطالـب اسرائيل الاقليمية، والعمل على الاستمرار لأعادة الاراضي العربية المحتلة، وهو الهدف الذي اختطه الاردن لنفسه بعد هزيمة 1967 فقد كيسنجر خلال جولته في الـشرق الاوسـط بعد عام 1973 " ان الملك حسين صديق له قيمته بالنسة للولايات المـتحدة الامـريكية وأمل رئيس للتقدم الدبلوماسي في المنطقة، وان هدفنا يجب ان يكون تقوية مركزه".

وفـي الـزيارة التـي قـام بها نيكسون الى عمان عام 1974 اعاد تأكيد نية الـولايات المـتحدة لزيادة الدعم الاقتصادي والعسكري للاردن، واتفق الطرفان على تـشكيل وكالة مشتركة تشرف وتعاين مجالات التعاون في حقول التنمية الاقتصادية: الـتجارة، والاسـتثمار، والعلوم الاجتماعية، والامور الثقافية، يرأسها رئيس الوزراء الاردنـي ووزير الخارجية الامريكي، وقد عقد الاجتماع الاول لهذه اللجنة المشتركة فـي اثـناء زيارة رئيس وزراء الاردن الى واشنطن بين 5 – 8 آب 1974 واستمر عمل اللجنة الاقتصادية حتى عام 1979. [1]

لقـد تـزايد الاعـتماد علـى مصادر التمويل الخارجية في الاردن، خاصة القروض الخارجية منها نتيجة اتساع نطاق الاستيراد من الخارج الذي كان من نتائجه تـزايد عجـز الميـزان التجاري، وتزايد حجم الانفاق العام بما يزيد عن الايرادات المحلـية (عجـز المـوازنة). وهذا كله كان يغطى من الايرادات الخارجية (العربية والاجنبـية). كل ذلك دفع باتجاه اللجوء الى القروض والتوسع فيها، بعد بروز الكثير مـن الجهات والمؤسسات التجارية الدولية واستعدادها لتقديم مثل هذه القروض للدول علـى اسس تجارية دون عوائق، الا ان هذه القروض اصبحت غير ميسرة وتغيرت شروطها، وجدواها لغير صالح التوسع فيها، واصبحت اكثر صعوبة في السبعينات. اذ

[1] الاشقر، محمد ، مرجع سابق، ص 83.

ان سـعر الفائدة على القروض ارتفع من 2.1% عام 1968 الى 2.5% عام 1973، ثم الى 6% عام 1977، والى 6.8% عام 1980، وفترة التعاقد انخفضت من 27.8 سـنة عام 1968 الى 25.5% سنة عام 1973، ثم الى 14.8 سنة عام 1980 وفترة الـسماح انخفضت ايضا من 6.5 سنة عام 1968 الى 6 سنوات عام 1973، ثم الى 5.6 سنة عام 1977 والى حوالي 4 سنوات عام 1980. [1]

وقد تزايد اللجوء للاقتراض الخارجي في عقد الثمانينات رغم القيود والشروط الاقتـصادية القاسية للقروض الخارجية، وذلك لتزايد حاجة الاردن للتمويل الخارجي نتـيجة عجـزه الاقتصادي بالدرجة الاولى من جهة، وانكماش المساعدات الخارجية الخاصـة العربية منها وعلى وجه التحديد من الدول النفطية الخليجية من جهة اخرى نتـيجة اوضـاعها الاقتـصادية المـرتبطة بأسعار وعوائد النفط، ونتيجة للاوضاع والاحـداث الـسياسية التي احاطت بالمنطقة، وهنا تنامت حركة القروض الخارجية لـلاردن، وتراكمت الديون، وزادت اعباؤها، اذ ارتفع رصيد الدين الخارجي الصافي غيـر المـسدد في اواخر عام 1988 وحسب المصادر الرسمية الى 6505.5 مليون دولار امريكي. [2]

يستخدم النظام الاقتصادي العالمي الجديد ادوات واساليب جديدة لتعظيم غاياته واهدافـه ومـصالحه تمشيا مع المرحلة التطورية التي بلغها، والتغيرات العالمية التي حدثت والاليات الجديدة التي نشأت، ويتميز النظام الاقتصادي العالمي الجديد بالعوامل والمظاهـر والقوى الدافعة الجديدة، حيث تسود شبكة معقدة من التفاعلات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية بين اطراف ومناطق العالم من خلال المؤسسات الدولية، وان الـسلطة والمكانـة في العالم الجديد تتحدد ليس فقط بالقدرات العسكرية وحدها، وانما وفقـا للقـدرات الاقتـصادية، ومن ناحية اخرى، تتراجع القضايا الخاصة بالصراع الايديولوجـي بين الشرق والغرب لتحل محلها المشكلات والقضايا الاقتصادية لتكون

---

(1) عريقات، حربي محمد ، (1993). التنمية والتخطيط الاقتصادي، مفاهيم عامة مع التركز على تجربة الاردن، عمان، دار الكرمل، ط1، ص 278.

(2) النابلسي، محمد سعيد ، (1994). المديونية وبرنامج التصحيح الاقتصادي – مؤتمر الاقتصاد الاردني: المشكلات والافاق، تحرير مصطفى حمارنة، عمان، مركز الدراسات الاستراتيجية، ص 174 – 175.

فـي المـرتبة الاولى من اهتمامات العالم مثل قضايا البطالة، التضخم، الخصخصة، الاستثمار، التصدير، تحرير التجارة العالمية، الاسواق المالية.(1)

تبدو السمه الرئيسية للنظام الدولي الحالي " الجديد " ممثله في الهيمنة الامريكية على النظام الدولي. سواء اكانت هذه الهيمنة مرشحه للاستمرار ام لا. (2)

ستكون امريكا هي القوة العظمى العسكرية للقرن الحادي والعشرين، ولكن ذلك يـشكل عائقا اما محاولاتها لان تظل قوة عظمى اقتصادية في هذا القرن، وهي لكي تظـل قـوة عظمـى في المجالين يتعين ان تكون مستعده لتستثمر ما تستثمره الدول الاخرى لكي تكون قوة عظمى اقتصادية، وفوق ذلك لان تستثمر اموال ضرورية لان تظل قوة عظمى عسكرية، ولان الولايات المتحدة كانت غنية لفترة اطول من اية دولة اخـرى، فأنها تبدأ القرن الحادي والعشرين بأصول اقتصادية حقيقة يمكن استخدامها في المنافسة الاقتصادية في هذا القرن اكبر من الاصول التي يمكن لأية دولة اخرى اسـتخدامها. اما من الناحية التكنولوجيه فأنها نادرا ما كانت متخلفة كثيرا، وغاليا ما كانـت مـتقدمة كثيرا. ولا يسبقها احد في دخل الفرد ومتوسط الانتاجية.كما ان قوة العمـل ذات التعلـيم الجامعي افضل قوة عمل من نوعها في العالم، وسوقها الداخلي اكبر كثيرا من مثيلتها اليابانية، واكثر تجانسا من مثيلتها الاوروبية. (3)

لا تخفـي واشنطن ان دخول بلدان الشرق الاوسط معها في منطقة تجارة حرة سيكون بشروط محددة وملزمة لتلك الدول من جانب الولايات المتحدة الامريكية وتلك الـشروط جاءت على لسان العديد من المسؤولين الامريكيين وفي البيان الصادر عن وزارة الخارجية الامريكي وتتمثل هذه الشروط في:

1. القيام بأدخال بعض الاصلاحات الاقتصادية الجوهرية حيث ترى الولايات المتحدة ان اقتـصادات دول المـنطقة تعاني من مشاكل تتمثل في ضعف كفاءة الاستثمار وانخفـاض انتاجية العمل وانعدام الكفاءة في سوق العمل وتفاقم البطالة وانخفاض الاسـتثمار الاجنبي المباشر وان هذه المشاكل هي مصادر ضعف متواصل للعديد

(1) عبد المجيد، عبد المطلب ، مرجع سابق، ص 18-19.

(2) krauthammer, Charles,"The Unipolar moment " , Foreign Affairs , VOL. 70,NO,1,1991,NewYork,PP.23-33.

(3) ثارو، لستر، مرجع سابق، ص 306- 307.

مـن اقتصادات المنطقة ومن اهم هذه الاصلاحات تحسين مناخ الاستثمار وحماية حقوق الملكية الفكرية وتشجيع نمو المشاريع الخاصة وتطوير النظام القضائي.

2. القـيام ببعض الاصلاحات السياسية وخاصة فيما يتعلق بزيادة مساحة الديمقراطية وحرية التعبير عن الرأي وتوسيع دور المجتمع المدني ومحاربة الفساد والارهاب وحماية حقوق الانسان.
3. ان تقـوم الـبلدان العـربية بأنهاء المقاطعة الاقتصادية لاسرائيل وذلك من اجل المساعدة على ازدهار التجارة بين دول المنطقة والتي لا تتجاوز 8% من اجمالي الـتجارة الاقليمـية في عام 2001، والى جانب ذلك تنظر الولايات المتحدة الى المقاطعـة العـربية لاسـرائيل اقتصاديا باعتبارها مخالفة لقواعد منظمة التجارة العالمية.
4. تطويـر التعلـيم فـي الـبلدان العربية وزيادة فرص البنات في التعليم واستخدام الادوات والوسـائل الحديـثة مـثل الانتـرنت وتعليم اللغـة الانجليزية وتدريب المعلمين. [1]

من الصعب ان يفترض المرء ان الولايات المتحدة حريصة على غرس بذور الديمقـراطية فـي العـالم العربي ولذا اطلقت مبادرتها الواسعة كي تدعو للاصلاح الديمقراطـي وتحـث عليه. ولذا لم يكن غريبا ان تسخر الفئات العربية المختلفة من المـبادرة باعتـبارها مجرد محاولة جديدة للهيمنة الامريكية – المدعومة اسرائيليا – علـى المنطقة ويدعم ذلك رصيد زاخر من عدم الثقة في سلوكيات الولايات المتحدة وليس مجرد نواياها فقط تجاه المنطقة.[2]

سارعت الولايات المتحدة لتقديم المساعدات للاردن في العهد الجديد ، فقد وعد الرئيس الامريكي وبعد وفاة الملك حسين مباشره بتقديم مبلغ 300 مليون دولار ، وقد علـل طلـبه مـن الكونغرس لدعم استقرار المملكة في عهد مليكها الجديد عبدا بن الحسين ، اضافة الى 100 مليون دولار وعد بها الرئيس الامريكي الملك حسين اثناء

(1) علي، مغاوري شلبي ، المبادرة الامريكية لتحرير التجارة مع الشرق الاوسط بين الاقتصاد والسياسة، السياسة الدولية، العدد 154، اكتوبر 2003، المجلد 38، ص 293-294.
(2) العناني، خليل ، مرجع سابق، ص 99.

زيارته للبيت الابيض في طريق عودته الى الاردن بعد رحلة علاجه الاخيره، علاوه علـى ذلـك فقـد تعهـدت واشـنطن بالسعي لدى مؤسسات الاقراض الدولية لتقديم المساعدات للاردن حتى لا يتعرض لاي هزات او مشاكل تمس استقراره السياسي او الاقتصادي او الامني ، كما تعهدت باقناع دائني الاردن باعادة جدولة ديونهم (1).

واعلن السفير الامريكي في عمان خطة مفصلة للدعم الذي ستقدمه الولايات المتحدة لـلاردن في عهده الجديد، وقال " ان الادارة الامريكية تنوي تقديم مساعدات للاردن تـصل الـى ملـيار دولار خـلال السنوات الثلاث القادمة، موزعة على مساعدات اقتـصادية وعـسكرية، وان بـلاده سوف تحث الدول الصناعية السبع الكبرى لتقديم مـساعدات اضافية، وتخفيف مديونية الاردن ، ويظهر الحرص الامريكي على دعم المـناطق الـصناعية المـؤهلة ( QIZ ) وهي مناطق صناعية تستفيد منها المصانع المـشتركة التـي يـدخل فيها عنصر انتاج اسرائيلي من فوائد فتح السوق الامريكية امامهـا، ولم يخف السفير الامريكي هدف بلاده من الدعم الاقتصادي المباشر والغير مباشـر، حـيث اكـد " ان ادارته تحرص على تعزيز العملية السلمية بايجاد شراكة اقتصادية بين الدول العربية واسرائيل، وقد المح السفير الامريكي بان الدعم الخليجي الـذي تلقـاه الاردن في عهده الجديد كان من خلال الاداره الامريكية التي حثت كما يقول دول مجلس التعاون الخليجي على اتخاذ مواقف داعمه للاردن "(2).

ان الوضع الاعتباري الذي تحتله الولايات المتحدة اليوم في النظام الدولي يحتم علـى الاردن التعامل معها لتحقيق قدر من الاستقرار الاقتصادي والتنمية مهما كانت محدوده، حيث ان مجالات حل المشكلة الاقتصادية الاردنية لا تتوقف على المساعدات الخارجية فحسب، كما ان الدعم الامريكي السياسي والاقتصادي للاردن في ظل العهد الجديـد يعـد مؤشـرا على موقع الاردن في الاستراتيجية الامريكية الشرق اوسطية بوصـفه دولة صديقة او حليفه، وهو ما ينبغي للاردن الاستفادة منه في الضغط على الولايات المتحدة على المحاور التالية:

---

(1) مجلة الوسط ، عدد 371 ، 8\3\1999 ، ص 35.

(2) توجهات السياسة الخارجيه الاردنية في عهد الملك عبدا الثاني ، ( 1999). التقرير ، يصدره مركز دراسات الشرق الاوسط ، ص 54 – 55.

1. زيادة الدعم الاقتصادي المباشر لسد العجز في الموازنة السنوية.
2. نقـل التكنولوجـيا الامـريكية وانـشاء مصانع حديثة تكنولوجيا على الاراضي الاردنية.
3. الضغط على اسرائيل للحد من التهديدات المستمرة لاستقراره.
4. تـشجيع الادارة الامريكية على اتخاذ مواقف اكثر عقلانية واتزانا تجاه الشان الفلسطيني.
5. تطويـر برنامج مساعدات تنمية يقوم على تدريب الكوادر الاردنية في المصانع الامريكية المتقدمة ونقل التكنولوجيا الى الصناعات المحلية.
6. تسهيل اجراءات التبادل التجاري وتطوير نظم الاعفاءات الجمركية بين الجانبـين وتشجيع راس المال الامريكي للاستثمار الاقتصادي الحيوي في الاردن [1]

انـه بدون الحصول على مثل هذه المكاسب من الولايات المتحدة ، فليس ثمة معنـى لطبيعة هذه الصداقة او التحالف الذي يتبدى بالتصريحات الاعلامية الامريكية باسـتمرار، وان تـبادل المصالح امرا اساسيا في العلاقات الدولية واستقرار مصالح الـدول الكبرى وعلى الولايات المتحدة ان تدرك ان الاردن اليوم بحاجه ماسة لعملية تـنموية اقتـصادية واجتماعية شاملة للنهوض بامكاناته المختلفه، وتحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي.

يحتل التحدي الاقتصادي بكل مكوناته راس السلم في اولويات العهد الجديد لما له من انعكاس مباشر على الامن والاستقرار السياسي والاجتماعي في البلاد ، ويتمثل هـذا الـتحدي اساسـا بمعالجة الركود الاقتصادي وضعف التنمية الاقتصادية وتزايد معدلات البطالة (14 – 27 %)، والفقر (40 %) في المجتمع، كما يظهر التحدي في معالجـة العجز في الميزانية، وشطب الديون الخارجية البالغة (6,8) مليار دولار عدا الديون العسكرية [2].

[1] توجهات السياسة الخارجية الاردنية في عهد الملك عبدا الثاني ، مرجع سابق ، ص 57 – 58.
[2] مجلة الوسط ، مرجع سابق ، ص 39.

لقـد اشـار كتاب التكليف السامي لحكومة السيد عبدالرؤوف الروابده* الى اهـتمام العهد الجديد بهذا التحدي كاولوية، حيث قال " ان البطالة والفقر همان كبيران يواجهان الوطن ويعيقان عملية النمو والنماء ، ويؤثران على قدرات الوطن ، ويزيدان فـي معانـه المواطن وان على الحكومة ان تضع في مقدمة اولوياتها التصدي الجاد لهاتين المشكلتين "........... وفي مكان اخر " يعاني الاقتصاد الاردني من التباطؤ والـركود لاسباب عديدة ، وقد حقق البرنامج الوطني للتصحيح الاقتصادي العديد من الـنجاحات، الا انـه لا زال بحاجه الى اعادة نظر ، وفق المتغيرات والمستجدات "، ويـشمل ذلـك بطبيعة الحال اعادة النظر في الاجهزة البيروقراطية المتضخمة بحيث تعـود لتتناسب مع حجم الاردن وامكاناته، وكذلك العمل على معالجة مشكلة التصدير الـى الـضفة الغـربية التي لا تزال اسرائيل تحول دون تحقيق تقدم ملموس فيها ، ويتـسبب الحصار المفروض على العراق بالتضييق على حركة البضائع والصناعات الاردنية، كما ان تداعيات ازمة الخليج الثانية تمثل جزءا من اسباب البطالة في البلاد. ويـشير العديـد مـن المراقبين الى عدم كفاية الفاعلية للاستفادة من اتفاقية الشراكة الاردنـية – الاوروبية او من الاعفاء الجمركي مع الولايات المتحدة لاسباب مختلفه، اهمها اشكالات المنشأ والمواصفات بين الاردن وهذه الاطراف[1].

### 1.1.5 المساعدات الأمريكية للأردن:

تعد الولايات المتحدة الأمريكية إحدى أهم الدول المانحة للأردن حيث إن معظم بـرامجها تأتـي على شكل منح، حيث بلغت نسبة المنح المقدمة من الولايات المتحدة الأمريكية ما نسبته 65% من إجمالي المنح المقدمة للأردن للفترة 1999-2005.

**برامج المساعدات مع الولايات المتحدة الأمريكية:**

1) برنامج المساعدات الممول مـن خـلال الوكالـة الأمريكيـة للإنماء الدولي (USAID)

(1) كتاب التكليف السامي ، صحيفة الراي الاردنية ، 5\3\1999.

*. وهي اول حكومة تتشكل في عهد جلالة الملك عبدا الثاني بن الحسين.

2) برنامج المساعدات الممول مـن خـلال الوكالـة الأمريكيـة لتنميـة التجارة (USTDA)

3) بـرنامج المساعدات الممول مـن خـلال مبـادرة الشراكـة الشرق الأوسطية (MEPI)

**أولا: برنامج المساعدات الممول مـن خـلال الوكالـة الأمريكيـة للإنمـاء الدولي (USAID)**

1) باشـرت الوكالة عملها في الأردن منذ الخمسينيات من القرن الماضي وضمن برامج سنوية ثابتة، مع التركيز على أربعة محاور رئيسة هي:

الدعم النقدي المباشر: ويهدف إلى تقديم معونات نقديـة مباشـرة لـدعم ميـزان المدفوعات والمـساعدة في التخفيف من عجز الموازنة، وبالتالي توفير مصادر مالية إضافية للحكومة للإنفاق على المشاريع التنموية.

**1.** تحسين الفرص الاقتصادية للأردنيين

قطـاع التنمـية الاجتماعية والذي يشمل التعليم والصحة وتطوير مؤسسات المجتمع المدني

قطاع المياه.

2) نمت حجم المساعدات المقدمة من الوكالة الأمريكية للإنماء الدولي من 7 ملـيون دولار عـام 1996 إلى ما قيمته 348.5 مليون دولار عام 2005.

3) بالإضـافة إلـى المساعدات الاقتصادية فان هناك مساعدات أخرى من الولايات المتحدة الأمريكية للأردن كما هو مبين في الجدول المرفق.

جدول رقم (1) *

**برنامج المساعدات الممول من خلال الوكالة الأمريكية للإنماء الدولي (USAID)**

بالمليون دولار

| السنة | المساعدات الاقتصادية | المساعدات العسكرية | المساعدات الغذائية (القمح) | قروض ميسرة | أخرى | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 2000 | 200 | 229.2 | 39 | 65 | 0.7 | 533.9 |
| 2001 | 150 | 79,2 | 25 | 0.0 | 0.7 | 254.9 |
| 2002 | 250 | 129.2 | 26 | 0.0 | 3.0 | 408.2 |
| 2003 | 953 | 582 | 0 | 20 | 0.8 | 1.554.5 |
| 2004 | 348.5 | 206 | 0 | 20 | 0.5 | 575 |
| 2005 | 350 | 206 | - | 20 | 0.6 | 576.6 |

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الدولي، المملكة الاردنية الهاشمية – 2006.

**2) آلية إدارة برنامج المساعدات مع الـ USAID:**

1. الاتفاق على توزيع المساعدات والمشاريع الممولة من المساعدات الأمريكية:

حيث تقوم وزارة التخطيط والتعاون الدولي من خلال اجتماعات متكررة مع الجانب الأمريكـي بتحديد توزيعات برنامج المساعدات ما بين دعم موازنة ومشاريع تنموية، بحيث يتم الإنفاق على نوع ومقدار تمويل المشاريع الممولة من المساعدات الأمريكية بحـيث تـصب ضـمن الأولـويات التنموية للحكومة الأردنية وتنسجم مع الأهداف القطاعية للوزارات والمؤسسات المعنية.

2. مرحلة المتابعة والتقييم

حـيث تقوم وزارة التخطيط والتعاون الدولي بمتابعة سير العمل في المشاريع بإحدى الطرق التالية:

أ- من خلال اجتماعات شهرية ونصف سنوية وسنوية مع الجانـب الأمريكـي لمراجعة سير العمل في المشاريع واقتراح التعديلات اللازمة.

ب- من خلال الزيارات الميدانية للمشاريع.

ج- مـن خـلال تقارير الانجاز واستطلاع أراء المنتفعين والـوزارات المعنـية حول سير العمل بالمشاريع والتي تتولاها المديريات الفنية المعنية ضمن الوزارة.

جدول رقم (2)*

**توزيع المساعدات المقدمة من USAIDحسب القطاع**

بالمليون دولار

| السنة | الفرص الاقتصادية | القطاع الاجتماعي | قطاع المياه | منحة الدعم النقدي | الإجمالي |
|---|---|---|---|---|---|
| 2000 | 47 | 20 | 83 | 50 | 200 |
| 2001 | 38 | 18 | 44 | 50 | 150 |
| 2002 | 62 | 18 | 45 | 125 | 250 |
| 2003 | 31.6 | 31.7 | 44.5 | 144.5 | 252.3 |
| 2004 | 37.6 | 32.8 | 39.6 | 238.5 | 348.5 |
| 2005 | 48 | 62 | 50 | 128 | 348.5 |

* المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الدولي، المملكة الاردنية الهاشمية – 2006.

برنامج الفرص الاقتصادية:

يهـدف هذا البرنامج إلى زيادة الوصول لخدمات الأعمال وضمان فاعلية اكبر في تحديـد وتطبـيق الـسياسات الإصلاحية وتوفير المناخ الأفضل لتغير مستدام في الـسياسات بمـا يتماشـى مـع المقاييس والموصفات والمعايير العالمية. ومن أهم المشاريع الممولة من خلال هذا البرنامج:

برنامج أمير

برنامج الشراكة الأردنية الأمريكية للأعمال

مشروع انجاز

1. **مشروع تحسين القدرة التنافسية للاقتصاد الأردني**

برامج التخاصية

مشروع تطوير منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة

**الانجازات الرئيسية:**

1) إنشاء 4 مؤسسات لتمويل المشاريع الصغيرة من خلال برنامج أمير، والتي قامت حتى الآن بتوفير قروض صغيرة لأكثر من 74 ألف مقترض لمساعدتهم في تأسيس وتوزيع مشاريعهم.
2) تفعيل الاتفاقية الأردنية _الأمريكية للتجارة الحرة من خلال برنامج الشراكة الأردنية الأمريكية للأعمال الذي أدى إلى زيادة حجم الصادرات بقيمة 337 مليون دولار.
3) تقديم الدعم للحكومة الأردنية في تنفيذ برنامج الخصخصة والذي حقق إيرادات بقيمة 1.3مليار دولار ، إضافة إلى إيجاد 12 ألف فرصة عمل.

**ومن الجدير بالذكر إن دعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الأردن قد استحوذ على جانب مهم من برنامج تعزيز الفرص الاقتصادية للأردنيين وذلك من خلال برنامجيين كما هو موضح أدناه:**

**(1) مشروع الشراكة الأردنية الأمريكية للأعمال (JUSBP):**

تم إطلاق المشروع عام 1999 ويهدف هذا البرنامج إلى تقديم الدعم الفني والمادي للصناعات الأردنية الصغيرة والمتوسطة وزيادة قدرتها التنافسية في السوق العالمي مع التركيز على ستة قطاعات هي:

العناية الصحية والأدوية، بما في ذلك منتجات البحر الميت

الأغذية والتصنيع الغذائي وبخاصة زيت الزيتون

تكنولوجيا المعلومات والخدمات

الحجر والرخام

الألبسة

المجوهرات

التـصنيع وبخاصـة الهندسـي، البلاستيكي، الأثاث، والحرف اليدوية

**مشروع أمير (AMIR)**

مـن خـلال مبادرة الأعمال الصغيرة عمل برنامج أمير على إيجاد بيئة ملائمة لتطوير صناعة تمويل المشاريع الصغيرة من خلال دعم مؤسسات الأعمال الصغيرة المتميزة بديناميكيته واستدامتها ودعم مؤسسات تطوير الأعمال وغيرهم ممن يقدمون العـون لأصـحاب المشاريع الريادية بالإضافة إلى تحسين السياسات والقوانين التي تحكم الأعمال. ويمكن تلخيص مساهمته من خلال النقاط التالية

**تطوير صناعة التمويل المستدام**: تطوير خدمات مؤسسات تمويل المشاريع الصغيرة الهادفـة إلـى تـشجيع الريادية في المجتمع الأردني لزيادة نسبة أصحاب المشاريع الصغيرة في الأردن

**مبادرة منح "أمير** ": يقوم برنامج المنح بتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة اعتمادا علـى طلـبات وأوراق تقدم في بداية المشروع لتشرح فكرته ومن ثم يعمل البرنامج على تقديم ما يلزم للنمو بالمشروع من خلال المشاركة الفعالة به.

**مـبادرة ضمان القروض للصناعات الصغيرة والمتوسطة**: بالتعاون مع بنك الأردن أطلـق مؤخـرا بـرنامج لضمان القروض الموجهة للصناعات الصغيرة والمتوسطة لتغطية مخاطر الإقراض لهذه المؤسسات.

ومن الجدير بالذكر إن الجانب الأمريكي ممثلاً بـ USAID يعد الداعم الرئيسي **لمـشروع مراكز تعزيز الإنتاجية " إرادة** " المنفذ من خلال وزارة التخطيط والتعاون الدولي ، الذي يهدف إلى المساهمة في تأسيس وتطوير مشاريع إنتاجية ريادية ، وذلك مـن خلال توفير الخدمات الخاصة بأعداد دراسات الجدوى الاقتصادية والاستشارات الإداريـة والمالـية والمـساعدة بتطوير الأعمال القائمة والحصول على التراخيص اللازمـة من قبل الجهات المعنية بالإضافة لتوفير فرص تدريبية متخصصة من اجل

مساعدة أصحاب هذه المشاريع في كافة أنحاء المملكة وخاصة بالمناطق الأقل حظا.
واهم الانجازات المتحققة يمكن تلخيصها من خلال ما يلي:

تـم افتـتاح (22) مركزا بالتساوي علـى أقاليم المملكة الثلاثة، وبما فـي ذلك تعيـين (53) مستـشارا متخصصا من أبناء هذه المناطق وممن هم من ذوي المهارة والكفـاءة والخبرة المناسبة، حيث تم تشغيل جميع هذه المراكز رسميا في الأول من آب للعام 2002.

تجاوز عدد المهتمين بالخدمات التي تقدمها المراكز حتى نهاية شهر آب 2005 مـا مجموعه (94) ألف مراجع ، استفاد منهم مباشرة ما مجموعه (36) ألف شخص وذلك من خلال كافة الخدمات المقدمة بما فيها خدمات التدريب.

استفاد من المراكز ما مجموعه (2291) مشروعا حتى نهاية شهر آب 2005 وبأعداد مشغلين قارب (7200) منتفع ، وبمبالغ استثمار تجاوزت (40) مليون دينار أردني.

**(3) برنامج إدارة مصادر المياه في الأردن:**

يهـدف بـرنامج المساعدات الأمريكية ضمن قطاع المياه إلى تعزيز وتطوير المنـشات العاملـة ضمن هذا القطاع وزيادة الكفاءة في استخدام المياه في الأردن ، وتحـسين نوعية المياه العادمة المعالجة والمستخدمة في الزراعة وقطاع الصناعة ، وبالتالـي زيـادة كمـية المياه النقية المتوفرة والصالحة للشرب. ومن أهم المشاريع الممولة من خلال هذا البرنامج:

أ- تطوير وتأهيل محطة تنقية خربة السمراء
ب- مشروع زارا – ماعين
ج- مشروع محطة تنقية جنوب عمان
د- مشروع إعادة تأهيل شبكات المياه في عمان
ه- مشروع توسعة تنقية العقبة
و- مشاريع متنوعة في قطاعات التوعية المائية وتحسين إدارة مصادر المياه في المملكة.

**الانجازات الرئيسية:**

تامين المياه الصالحة للشرب في منطقة عمان الكبرى من خلال تنفيذ مشروع إعـادة تأهـيل شـبكات المياه. بالإضافة إلى مشروع نقل مياه وادي زارا – ماعين ووادي الموجب. الأمر الذي عاد بالنفع على مليوني مواطن

تنفـيذ مـشروع خربة السمرا لمعالجة المياه العادمة ، الأمر الذي عاد بالفائدة على مليوني نسمة في مدينتي عمان والزرقاء.

تأسـيس شـركة مياه العقبة وتوسيع محطة العقبة لمعالجة المياه العادمة ، مما سيعود بالنفع على 80 ألف مواطن.

دعـم وتشجيع المحافظـة علـى المياه مـن خـلال مشروع الكفـاءة المائية (WEPIA)، الـذي تـم على أثره تحديث المناهج الدراسية لتشجيع الطلبة على إتباع ممارسات المحافظة على المياه

**برنامج التنمية الاجتماعية:** ويشمل برامج الصحة الأسرية وتنظيم العائلة ، والتعليم ، بالإضافة إلى تنمية المجتمع المدني:

يهـدف هـذا البرنامج إلى دعم نشاطات تهدف إلى تحسين الخدمات الصحية والتعليمـية المقدمة للمواطنين، والتوعية حول تنظيم الأسرة وتحسين مستوى العناية الصحية. كما يتم من خلال هذا البرنامج توفير الدعم لقطاع التعليم في الأردن وعلى الأخص لمبادرات تطوير التعليم في الأردن. ومن أهم المشاريع الممولة من خلال هذا البرنامج:

أ- مشروع تطوير التعليم نحو الاقتصاد المعرفي

ب- مشروع تحسين الخدمات الصحية الأولية

ج- تدريب القضاء

د- حوسبة لوزارة العدل

**الانجازات الرئيسية / قطاع الصحة:**

أ- تحديث وتطوير 318 مركز صحي رئيسي في أنحاء المملكة

ب- تدريب 8 آلاف كادر في مجال الخدمات الصحية

ج- تطوير إستراتيجية الصحة الوطنية

د- تقوية أنظمة إدارة المستشفيات الحكومية

هـ- مساعدة الحكومة لتوسيع نطاق برنامج التامين الصحي

**الانجازات الرئيسية / قطاع التعليم**

أ- تدريب 27 ألف طالب وطالبة لتطوير مهاراتهم العلمية من خلال برنامج انجاز لتأهيلهم لدخول سوق العمل.

ب- إطـلاق مـبادرة دعم التطوير التربوي نحو اقتصاد المعرفة، التي تهدف إلى إعادة هيكلة أساليب التعليم.

ج- تأسـيس خمـس أكاديمـيات جديدة كجزء من مبادرة UNIFEM/Cisco لتطوير المهارات التقنية لدى الشابات في الأردن.

**برنامج دعم الموازنة (Cash Transfer):**

تقـوم الـوكالة بـتقديم مـنحة كدعم لموازنة الحكومة الأردنية سنويا ، ويتم الاسـتفادة مـن هذه المنحة مقابل التزام الأردن بتنفيذ مجموعة من الإجراءات ذات الارتـباط المباشـر بعملية الإصلاح الاقتصادي. ويتطلب تنفيذ هذا البرنامج إن تقوم الحكـومة بإيـداع قـيمة المـنحة بالدينار الأردني في حساب خاص يسمى ( Local Currency) ليـتم إنفاقها ضمن مشاريع مدرجة ضمن قانون الموازنة العامة وفقا لما يـتم الاتفـاق علـيه بين الحكومة الأردنية ممثلة بوزارتي التخطيط والتعاون الدولي ووزارة المالية والجانب الأمريكي.

وبالإضافة إلى دعم الموازنة فقد قامت الحكومة الأمريكية ضمن هذا البرنامج بإضافة مبلغ 90 مليون دولار عام 2002 لدعم مشاريع واردة ضمن برنامج التحول الاقتصادي والاجتماعي، ومبلغ 94.5 مليون دولار لعام 2003 لدعم البرنامج. ومبلغ 190 مليون دولار لعام 2004، و88 مليون دولار لعام 2005.

جدول رقم (3) *

**برنامج دعم الموازنة (Cash Transfer)**

بالمليون دولار

| القطاع | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|
| 1) تنمية الموارد البشرية | 18.3 | 17.6 | 34.73 | 20.15 | 90.78 |
| 2) الخدمات الحكومية الأساسية | 48.03 | 42.13 | 31.20 | 44.12 | 165.48 |
| 3) التنمية المحلية ومحاربة الفقر | 23.69 | 34.75 | 94.07 | 24.05 | 176.56 |
| 4) منطقة العقبة الاقتصادية | 0 | 0 | 28.249 | 0 | 28.249 |
| المجموع | 90.0 | 94.5 | 188 | 88.32 | 461 |

* المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الدولي، المملكة الاردنية الهاشمية – 2006.

**ثانيا: الوكالة الأمريكية لتنمية التجارة (USTDA):**

إن الوكالة الأمريكية لتنمية التجارة (USTSA) وكالة حديثة التأسيس (1990 ) وقـد أنـشئت كوكالة أمريكية حكومية شبة مستقلة تسعى من خلال تقديم الدعم الفني والدراسـات المتخصـصة والـتدريب والمنح المتخصصة والترويج إلى رفع القدرة التنافـسية للصناعات الأمريكية المختلفة مع وجود برامج فرعية لدعم ودراسة أسواق واقتصاديات الدول النامية في المجالات المذكورة ، أما مشاريع الوكالة في الأردن فقد بدأت منذ عام 1996 وما زالت مستمرة حتى الآن ويقدر مجموع الدعم المقدم للأردن من خلالها منذ عام 1996 إلى الآن بحوالي5.3 مليون دولار أمريكي.

ويلاحظ في هذا المجال إن التعاون بين الأردن والوكالة المذكورة قد شهد نموا كبيرا في الفترة الأخيرة حيث قامت الوكالة بتقديم أكثر من ستة منح لتمويل دراسات فنية لقطاعات الطاقة والنقل والبيئة.

**ثالثا: مبادرة الشراكة الأمريكية الشرق أوسطية ( MEPI ):**

إن مـبادرة الشراكة الأمريكية الشرق أوسطية التي أطلقتها الحكومة الأمريكية فـي العـام 2002 تهدف إلى تعزيز العلاقات الثنائية بين الولايات المتحدة الأمريكية والـدول العربية ومن بينها الأردن ، حيث تعمل على مساعدة هذه الدول على تمويل البـرامج والمـشاريع التي تتبناها ضمن قطاعات التنمية الاقتصادية ،والاجتماعية ، والسياسة وبإبعادها المختلفة.

بلغـت حجم المخصصات التي تم رصدها لهذه المبادرة في العامين 2002و 2003 (129) مليون دولار، ارتفعت إلى ما قيمته 145 مليون دولار في عام2004، و 150 ملـيون دولار فـي عام 2005. منذ العام 2002 استفادت إلى جانب الأردن العديد من الدول العربية من المشاريع التي تم تمويلها في إطار هذه المبادرة، وخاصة كـل مـن مصر، السعودية، البحرين اليمن، لبنان، المغرب، تونس، الكويت، قطر، سلطنة عمان، والجزائر.

إن الدعم المقدم من خلال هذه المبادرة ينقسم إلى مجموعتين:

**المجمـوعة الأولـى:** وتـشمل المشاريع الإقليمية الهادفة إلى تعزيز دور المرأة في المجـتمع، وحماية العائلة، ودعم القطاع الشبابي، والإصلاح القضائي، بالإضافة إلى المـشاريع الهادفـة لـرفع سوية الخدمات المقدمة للمواطنين ضمن قطاعات التعليم والصحة.

**المجموعة الثانية:** تضم البرامج والمشاريع ذات الصفة القطرية والهادفة إلى تحقيق المعـدلات المقبولة للنمو الاقتصادي، وتعزيز دور المرأة في المجتمع، بالإضافة إلى تقـوية دور المؤسسات غير الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص للمشاركة في صنع القرار.

استفاد الأردن من مخصصات مبادرة الشراكة الأمريكية الشرق أوسطية لدعم المـشاريع التـنموية والتطوير التي يتبناها حاليا ، إذ تقدر قيمة المشاريع القائمة في الأردن والممـولة من خلال هذه المبادرة حوالي 11 مليون دولار ، تركزت معظمها فـي قطاعـات التعليم ، والإصلاح المالي ،والقضائي ، وتعزيز الأداء الديمقراطي ، بالإضافة إلى مشاريع التنمية الاجتماعية ، حيث توفر ما يلي:

1) 4 ملـيون دولار للمبادرة التعليمية الأردنية
2) 4 ملـيون دولار لبـرنامج تعزيز الفرص الاقتصادية للشباب العربي
3) نصف مليون دولار لدعم مشروع تحديث وتطوير النظام القضائي
4) نـصف مليون دولار لدعم مشروع الإصـلاح والتطويـر المالـي الهـادف إلى رفع أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الأردن،
5) نصف مليون دولار لمشروع تمكين المرأة
6) نصف مليون دولار لبرامج تعزيز الأداء الديمقراطي في الأردن

إن المساعدات الاقتصادية المقدمة من خلال مبادرة الشراكة الأمريكية الشرق أوسطية تمثل مساعدات إضافية على تلك التي يحصل عليها الأردن من خلال الوكالة الأمـريكية للإنمـاء الدولي (USAID) والتي تبلغ 250 مليون دولار سنويا ، أو من خـلال الـوكالة الأمريكية لتنمية التجارة (USTDA) والتي تبلغ حوالي مليون دولار سنويا.

## جدول رقم (4)

## حجم التبادل التجاري بين الأردن والولايات المتحدة ( بالألف دينار أردني)

| 1999 | | 2000 | | 2001 | | 2002 | | 2003 | | 2004 | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الصادرات الوطنية | المستوردات | الصادرات الوطنية | المستوردات | الصادرات الوطنية | المستوردات | الصادرات الوطنية | المستوردات | الصادرات الوطنية | المستوردات | الصادرات الوطنية | المستوردات |
| 931.7 | 259655.2 | 44847.7 | 321982.0 | 164551.7 | 280722.1 | 304392.6 | 278608.3 | 468563.9 | 276222.8 | 722202.6 | 393923.6 |

1. المصدر: دائرة الاحصاءات العامة، المملكة الاردنية الهاشمية – 2006.

## 4.5 مستقبل العلاقات الأردنية – الأمريكية:

حين تتجسد الرؤية المستقبلية للعلاقات الأردنية – الأمريكية تبرز إرادة طي صفحه من الماضي، وتبدو الرغبة في التطلع إلى آفاق تبعث على التفاؤل والخير، وأما مظاهر الخير فهي ديناميكية حركة التفاؤل في الميدان باكتساب المنافع وتبادل المصالح، وقيام شراكه حقيقية على أسس إنسانية وأخلاقية، تورث الرضا بالمكاسب والاطمئنان بالمعاملات العادلة.

إن علاقة بمثل هذه الأهمية وهذا الحجم ( سياسي – اقتصادي – عسكري – امني ) لا بد وان تندرج ضمن رؤى الجانبين تستشرف آفاق المستقبل، لان للأمريكيين رؤيتهم في علاقاتهم بالأردن وهذه الرؤية تشكل جزءا من إستراتيجيتهم العالمية، وقد شهدت هذه الرؤية بعض التعديلات والتغيرات والتحولات ارتبطت بالأوضاع الداخلية، والدولية، وشخصية الرؤساء الأمريكيين وأحزابهم واجتهاداتهم ومستشاريهم.

وأما الرؤية الأردنية فهي اقرب إلى موقف التواصل والحوار لسبب واقع عدم التكافؤ والحاجة الأردنية الاقتصادية والعسكرية، بالرغم من الخصوصية في العلاقة الأردنية – الأمريكية والتي يجمع عليها كبار الاستراتيجيين الأمريكيين، وان للولايات المتحدة مصالح قوميه وحيوية ثابتة في الشرق الأوسط، وهي التي تملي سياستها في المنطقة.

إن الحفاظ على شرق أوسط خال من النزاعات ومن تهديد أسلحة الدمار الشامل، وتحقيق وتثبيت نفوذ الولايات المتحدة في المنطقة باعتبارها القوه العالمية العظمى مع الحرص على علاقات جيده مع الأردن. إن الاتصال بين الأردن والولايات المتحدة في هذا القرن أشبه بقدر يستحيل الخروج منه أو عليه، ولكن المهم أن تكون الرؤية المستقبلية مبنية على عوامل موضوعية، مبنية على إنماء الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان.

إن إيجاد حل حقيقي شامل وعادل للصراع العربي – الإسرائيلي هو وسيله لإزالة أي شوائب في العلاقة الأردنية– الأمريكية، مع التزام الولايات المتحدة

بالحد الأدنى من الإنصاف التاريخي والموضوعي تجاه العرب وإسرائيل على حد سواء.

وقال السفير الأمريكي في عمان: أن الصداقة والعلاقة بين الأردن وأميركا لم تبق فقط على مستوى المسئولين إنما تشمل العائلات والأصدقاء والطلبة والتطورات من خلال المشاريع الثقافية والأعمال التجارية لتجسير المسافة بين بلدينا. وقال هيل أن آلاف الطلبة الأردنيين يدرسون في الولايات المتحدة الأميركية كل عام وبنفس الوقت هناك عدد متزايد من الشباب الأميركيين يحضرون إلى الأردن.

وأشار إلى أن طلبة أميركيين سوف يزورون الأردن هذا الصيف من خلال برنامج جديد لتعلم اللغة العربية والاستمتاع بضيافة الشعب الأردني المشهورة. وأشار إلى أن الأردن يستضيف أكثر من 50 متطوعا أميركيا ينتشرون في عدد من المناطق لمساعدة أبناء هذه المناطق والنهوض بمستواهم وصقلهم بالمهارات التي يحتاجونها. وقال إن علاقاتنا التجارية والاقتصادية أيضا في تزايد مستمر حيث بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين العام الماضي 1ر8 مليار دولار أميركي[1].

وأكد جلالة الملك.إن الحرب على الإرهاب يحتاج إلى ما هو أكثر من الإجراءات الأمنية..ولهذا فان الأردن يركز على أولوياته المتمثلة في إتاحة المزيد من الفرص وتنمية الاقتصاد الغني بالوظائف حتى يتمكن شبابنا من بناء مستقبلهم وإيجاد مجتمعات آمنة لأسرنا وأطفالنا وإيجاد الحكم الرشيد وإدامته لحماية حقوق الإنسان وإعطاء المواطنين حصة في بناء مجتمع ينعم بالسلام. ومن هذا المنطلق ركز جلالته في محادثاته الثنائية مع أقطاب السياسة والاقتصاد في الإدارة والكونغرس الأمريكيين على حاجات الأردن الاقتصادية لتحقيق هذه الطموحات والسير في طريق الإصلاحات إلى نهايتها المنشودة.وهي الطموحات التي واجهتها العام الماضي ولا زالت تواجهها مشكلة الارتفاع الحاد في أسعار النفط بما يعنيه هذا من عبء كبير على مسيرة النمو الاقتصادي وتحسين

---

(1) وكالة الأنباء الأردنية، http://www.petra.gov.jo/nepras/2006/Jul/05/

المستوى المعيشي للأردنيين. وأكد جلالته.أن الأردن لن يتخلى عن الفلسطينيين أبـدا بسبب الوشائج القوية التي تربطه بهم.إلا انه حذر من أن الجمود في عملية الـسلام ليس في صالح الفلسطينيين. فالسياسات الإسرائيلية الحالية تعني انه في غـضون عامـين لـن تبقـى للفلسطينيين ارض يمكنهم إقامة دولة قابلة للحياة عليها.كما أن المجتمع الدولي بما فيه العالم العربي باستثناء الأردن سيدير ظهره لهم[1].

أظهـرت التصريحات التي أدلى بها جلالة الملك عبدا الثاني بن الحسين والرئيس الأمريكي جورج بوش في البيت الأبيض تطابقا في الأفكار، وتجانسا في المعانـي بالنسبة لمستقبل السلام في الشرق الأوسط، وهذا يدل على وجود رؤية يمكـن أن تتحول إلى حركية سياسية، منطلقها إجراء الانتخابات في العراق وفي فلـسطين تتـبعها خطوات أكيدة نحو واقع سلمي جديد. تطابق الأفكار بين رئيس الولايات المتحدة الدولة الموجودة عسكريا في العراق، والملتزمة إستراتيجيا بأمن إسـرائيل، وبـين زعيم عربي من هذه المنطقة وملك على الدولة التي يتأثر أمنها واسـتقرارها وكـذلك تطـورها الاقتصادي والاجتماعي بنتائج الوضع القائم في العـراق وبالصراع الفلسطيني الإسرائيلي ليس مجرد تطابق أملته العلاقات الجيدة بـين الـبلدين فحسب، وإنما هو نتيجة متوقعة لسلسة طويلة من الاتصالات التي شـملت الأطـراف المعنـية بالملفـين الرئيـسيين في الشرق الأوسط، وللنتائج المستخلـصة من المعاناة الطويلة الدامية التي أصبح السكوت عنها أو التباطؤ في حلها يشكل خطرا على الجميع دون استثناء[2].

كما أعرب الملك عبد ا الثاني عن شكره للرئيس بوش للنظر في إمكانية تقديم مساعدات أمريكية إضافية للأردن هذا العام للتخفيف كما يعلم الجميع وتعلم الإدارة الأمـريكية من وطأة الآثار التي يتركها الارتفاع الهائل لأسعار النفط في الأسـواق العالمـية والذي لا يستطيع الاقتصاد الأردني تحمل المزيد من تبعاته وبخاصـة إن الأردن فـي وسط ورشة إصلاح وتحديث مستمرة أفقيا وعاموديا

---

[1]صحيفة العرب اليوم، تاريخ 2006/2/9، رقم العدد 3166.

[2]صحيفة الدستور، العدد 15126 الاثنين، الموافق 10 تموز 2006.

تـشمل مجالات وقطاعات مختلفة على طريق التسريع بتجسيد الأردن الديمقراطي التعددي المنفتح والمتطور والمحترم لحقوق الإنسان والحريات العامة[3].

فـي الـسـؤال المـوجه إلـى جلالة الملك في مقابلة مع شبكة الأخبار الأمـريكية (CNN): لنتحدث عن المستقبل فهناك قلق كثير في العالم العربي حول من سيكون التالي فكان العراق أولا فمن سيتبعه هل تشعر بهذا القلق؟ وكان جواب جلالته: كلا هناك بالفعل قلق وإحباط وتشكك في الشارع العربي ولكنني لا اعتقد أن أحدا سيكون التالي على القائمة أن كان هناك شيء تالٍ فهو المسألة الفلسطينية الإسرائيلية وهو ما سيؤثر فينا جميعا لأنها القضية الأساسية في كل مشاكل الشرق الأوسط[1].

كان احتلال العراق زلزالاً إستراتيجياً مدمراً بالنسبة للشرق الأوسط عامة. وهـي واقعـة لا يمكن إنكارها أو تجاهلها. ومن معطيات الواقع الراهن في هذه المـنطقة ذلك الانتصار العسكري الساحق لأميركا. لكن الأميركيين لم يدركوا بعد أن المقامـرة ليـست طريقاً مضموناً للثروة!. وأن نهاية أوروبا العظمى بدأت مع انتصارها في الحرب العالمية الثانية.

فـي ظـل الـسعي للهيمنة الإقليمية بدت جامعة الدول العربية غير معنّية بالأحـداث الجاريـة، وعلى رغم ذلك، بقيت على قيد الحياة. ثم أتت الحرب على العـراق، والفتـرة اللاحقة للحرب ، لتقلّصا أكثر فأكثر شرعية الجامعة والأهمية التـي تولـيها لهـا الدول الأعضاء. حتى باتت إستمراريتها جزءاً من الفولكلور الـسياسي العربـي. وكـان من الطبيعي أن يعزز عجز الجامعة توقعات ظهور مؤسـسات إقليمية جديدة. بحيث يتجلّى لنا جيداً انبعاث منظمات إقليمية جديدة أو مـنظمات فـرعية ينحصر هدفها في المصلحة المشتركة الضيقة بدلاً من القومية وتضع نصب عينيها أهدافاً تقتصر على المكان والفعالية والوقت بدلاً من " المهمة الأبديـة العقائديـة " التي أصبحت جالبة للتهم وللسخرية الأميركية. لكنها كسبت مواقع جديدة تتعزز بتنامي العداء الأميركي للمنطقة وردود فعلها على هذا العداء.

---

[3] www.xinhuanet.com 2006-06-03

[1]مقابلة جلالة الملك مع شبكة الأخبار الأمريكية، (CNN )، الأحد 2003/4/27.

ويقـول جلالة الملك في رده على سؤال لشبكة الإخبار الأمريكية (CNN) سـيحدث أن تـم حـل المسألة الفلسطينية الإسرائيلية فمرة أخرى العبء الأمني والشعور بعدم الاستقرار في المنطقة سيكون دائما عذرا لدى القادة كي لا يتمكنوا مـن تطوير الديمقراطية أو الحرية بالطريقة التي نريدها جميعا وأرى في الأردن رغـم أنـنا نتحرك في الاتجاه الصحيح ونود الإسراع في خطانا إلا أن استمرار القـضية الفلسطينية الإسرائيلية والعربية الإسرائيلية في إلقاء ظلالها علينا سيجعل مـن المتعذر علينا توفير مناخ امن مستقر ليس في الأردن فقط وإنما في المنطقة كلها على النحو الذي نريده[1].

**الخاتمة**

تناولت هذه الدراسة العلاقات الأردنية – الأمريكية مع التركيز على الفترة الممـتدة مـن عام ( 1999 – 2005 )، ودرست عدة قضايا هامة، كما تناولت الدراسـة أثـر عـدد مـن العوامل الإقليمية والدولية على العلاقات الأردنية – الأمـريكية، ونجاح الدبلوماسية الأردنية في تأمين وزيادة المساعدات الاقتصادية والعسكرية الأمريكية.

ارتبط الأردن مع الولايات المتحدة الأمريكية بعلاقات أمنية وعسكرية وثيقة تمـثلت فـي الـدعم العـسكري لتحديث الجيش الأردني، والتدريبات العسكرية المـشتركة بين البلدين، إلا أن الأردن لا زال يشعر بالأخطار الأمنية من المحيط الإقليمي.

يعـد العامـل الاقتصادي من ابرز العوامل المؤثرة في العلاقات الدولية، وغالـبا مـا تـستخدم الدول الوسائل الاقتصادية للسعي من اجل تحقيق أهدافها، والأردن كدولة محدودة الموارد والإمكانات، واقتصاده يعاني من مشكلات هيكليه، لـذا شـكلت المعـونات والمساعدات الخارجية وخاصة الأمريكية احد المصادر الرئيسية، والتي تغطي جزء من نفقات الدولة الأردنية لاستمرار عملها والمحافظة على مستوى من الفاعلية.

[1] مقابلة جلالة الملك مع شبكة الأخبار الأمريكية، (CNN )، الأحد 2003/4/27.

تنظر الولايات المتحدة للأردن كطرف له دور مهم ومحوري في الصراع العربـي – الإسـرائيلي، بسبب اشتراك الأردن بأطول خط مواجهه مع إسرائيل، واستـضافة الأردن لأكثر من نصف اللاجئين الفلسطينيين، وبتضمن الحفاظ على اسـتقرار الوضـع السياسي من خلال التعاون الأمني، والمحافظة على المصلحة العليا، والإسهام في إقامة دولة فلسطينية مستقلة من خلال عمليات التفاوض. لان عـدم قـيام دوله فلسطينية يشكل تهديدا مباشرا للأردن من خلال تطبيق مشروع التهجير، ونظريات اليمين الإسرائيلي المتطرف التي ترى أن الأردن هو فلسطين، فالأردن يرفض حل القضية على حساب مصالحه.

من خلال استعراضنا للعلاقات الاردنية – الامريكية نلاحظ أنها بنيت على أسـس وقواعد متينة تجلت في الثقة المتبادلة بين البلدين والخبرة التاريخية للقيادة الاردنـية فـي الـتعامل مـع الإدارات الامريكية المتعاقبة، وأهمية الاردن في إستراتيجية هذه الإدارات ودور الاردن المحوري في المنطقة.

رغـم ما شاب هذه العلاقات من فتور في فترات زمنية محددة، إلا أنها لم تـصل إلـى حد القطيعة، فالعلاقات السياسية وزيارات جلالة الملك عبدا الثاني للـولايات المتحدة وزيارات كبار المسئولين الأمريكيين للأردن، وتبادل الخبرات والتدريبات العسكرية المشتركة والمساعدات العسكرية، والدعم الاقتصادي المقدم مـن الهيئات والوكالات الامريكية المختلفة ونقل التكنولوجيا دليل على قوة ومتانة هذه العلاقات.

**التوصيات**

1. أهمية البعد الاقتصادي في العلاقات الأردنية – الأمريكية وتفعيل اتفاقية مـنطقة التجارة الحرة، وابتكار آليات لتعزيز الارتقاء بالسوق الأردني، وهذا ما تركز عليه القيادة الأردنية.
2. إقـناع الطرف الأمريكي بتبني الموقف الأردني في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المنطقة. بأولوية حل الصراع العربي – الإسرائيلي قبل البدء بمشروع الإصلاح السياسي ومشروع الشرق الأوسط الكبير.

3. تـزايد خطـورة الوضـع الأمني في منطقة الشرق الأوسط المرتبطة بظاهرة الإرهاب وضرب المصالح الأمريكية، يجعل من الأردن خيار هـام ومركـزي بالنـسبة لإستراتيجية الولايات المتحدة في المنطقة و إستقرارها.
4. أن يـستغل الأردن بحكـم مـوقعه ودوره الهـام والمحوري في إقناع الولايات المتحدة لإعادة صياغة الوضع الإقليمي بما يتلاءم مع مصالحه وأهدافـه فـي مختلف المجالات وتجنب محاولات إسرائيل و تهديداتها المستمرة لإقامة وطن بديل للفلسطينيين في الأردن.
5. بـذل جهـود إضافية لبناء وتمتين العلاقات الأردنية – الأمريكية تقوم علـى أساس تحقيق المصالح المشتركة في محاولة لبناء بنيه تكنولوجية أردنية بمساعدة أمريكية.
**6.** سعت الولايات المتحدة الأمريكية لربط ظاهرة الإرهاب بالمسلمين حيث بدأت بشن حرب شامله تحت ذريعة مكافحة الإرهاب ونشر الديمقراطية والحـرية وحقوق الإنسان ومحاولات الأردن لتوضيح صورة الإسلام الحقيقية أمام العالم الغربي خاصة.

# المراجع

## أ- المراجع العربية


أ.أ. اوسـيبوف، (1985 ). **الـولايات المـتحدة الامـريكية والدول العربية في الـسبعينات وبداية الثمانينات**، ترجمة محمود شفيق الشعبان، ط 1، دمشق، دار دمشق للطباعة والنشر.

ابـو خـزام، إبراهيم (1999). **الحروب وتوازن القوى، دراسة شاملة للنظرية توازن القوى وعلاقتها الجدلية الحرب و السلام**، ط1، عمان، الأهلية للنشر والتوزيع.

أبـو عـودة، عـدنان، **الـسياسة الخارجية الاردنية ببعديها الاقليمي والدولي**، محاضـرة القـيت فـي مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الاردنية بتاريخ 29/1/ 1986

إسـرائيل والخليج تصورات واحتمالات، **النشرة الإستراتيجية**، م6، ع16، أيلول 1985.

ابـو بكـر، توفـيق، ( 1987 ). **الولايات المتحده الامريكية والصراع العربي الصهيوني**، ط2 ، الكويت ، ذات السلاسل للطباعة والنشر.

ابـو جابـر، كامـل، ( 1970 ). **الـولايات المتحدة الامريكية واسرائيل**، ط1، القاهرة، معهد البحوث والدرسات العربية.

ابـو ديـه، سعد، ( 1989 ). **الفكر السياسي الاردني**، عمان ، دار البشير للنشر والتوزيع.

ابـو طالـب، حسن ، (1995). نحو نموذج لتنظيم التعاون عبر الاقاليم، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 118.

ابـو طالـب، حسن، ( 2000 ). نظم المواجهة العربية من شرعية الصراع الى شرعية التنافس، **السياسة الدولية**، عدد 140.

ابـو عودة، عدنان ، (1999). **اشكاليات السلام في الشرق الاوسط**، (رؤية من الـداخل )، ط1، بيـروت، المؤسسة الاردنية للاستثمار، العربية للدراسات والنشر.

ابو غالون، محمد توفيق، (1998). **العلاقات السورية الامريكية منذ عام 1948**، رسالة ماجستير، سوريا، جامعة حلب، كلية الاقتصاد.

احمـد، قاسـم ، (1992). **الـنظام الدولي الجديد لبوش (او العصر الامريكي )** ترجمة بشير العلاق، ط1، بغداد، وزارة الثقافة و الاعلام.

ادوارد جيرجان، (1992)، (الولايات المتحدة و الشرق الأوسط في عالم متغير)، **مجلـة قراءات سياسية**، تصدر عن مركز دراسات الإسلام و العالم، السنة الثانية، العدد الرابع.

الاشقر، محمد احمد، (1994). **أثر المساعدات الامريكية في السياسة الخارجية الاردنية (1957 – 1991)**، رسالة ماجستير غير منشورة، عمان، الجامعة الاردنية.

اويـن، روجرز، (1991 ). نحو نظام عربي جديد، **الباحث العربي**، العدد 25، كانون ثاني (يناير).

البحيـري، صـلاح الـدين، (1991). **جغـرافية الاردن**، عمان، مكتبة الجامع الحسيني.

بـدوي، محمـد طه، ( 1972 ). **مدخل الى علم العلاقات الدولية**، بيروت ، دار النهضة.

بريـزات، موسـى، ( 1999). مفهـوم المصلحة الوطنية في السياسة الخارجية الاردنية، **مجلة الندوة**، العدد العاشر، عمان، الاردن.

بريـزات، موسـى، (2000). **العلاقـة الاردنـية الفلـسطينية إفـلاس الفكرة الكونفدرالية**، عمان، مركز الكتب الأردني.

بن طلال، الحسن (1985)، **السعي نحو السلام**، القاهرة، مطابع الأهرام.

بـسيوني، عبيـر، (1997). (الولايات المتحدة الامريكية والتدخل لحماية حقوق الانسان والديمقراطية)، **السياسة الدولية**، العدد 117.

تـشيرجي، دان، (1993). **امـريكا والسلام في الشرق الاوسط**، ترجمة محمد مصطفى اغنيم، ط1، بيروت، دار الشروق.

الـتل، نبـيل (محمد زكي)، (2003). **العلاقات السياسية الاردنية– الامريكية ( 1990 – 2000 )،** رسـالة ماجـستير غيـر منشورة، المعهد الدبلوماسي الاردني ز

***توفـيق، سـعد حقي، ( 2000 ).*** *مبادئ العلاقات الدولية،* ***ط1، دار وائل لنشر، عمان.***

ثـارو، لـستر، (1995). **الصراع على القمة مستقبل المنافسة الاقتصادية بين أمـريكا والـيابان**، ترجمة احمد فؤاد بلبع، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.

جـرجس، فواز، (1997). **النظام الاقليمي العربي والقوى الكبرى، دراسة في العلاقـات العـربية والعربية الدولية**، ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، حزيران.

جويحانـي، رفـيق، ( 2001 ). الـولايات المتحدة الامريكية : اصول الدستور الامريكـي، **مجلـة معلومات دولية**، عدد 67 ، مركز المعلومات القومي، بيروت.

الحرباوي، علي، وآخرون، (1994). **الحكومة الأردنية و الحكومة الإسرائيلية**، (نـص معاهدة السلام بين الأردن و إسرائيل و ملاحق المعاهدة )، رام ا ، وزارة الأعلام.

حـسين، يـسرى، (1997). (اوروبـا الحائـرة بين الشرعية الدولية والموقف الامريكي) **مجلة الباحث العربي**، مركز الدراسات العربية، لندن.

حكـيم، سـامي (1967). **امـريكا والـصهيونية**، ط1، القاهرة، المكتبة الانجلو مصرية.

الخصاونه، سامي عبدا ، ( 2001 ). **العلاقات العربية الامريكية**، نحو مستقبل مشرق، عمان، الجامعة الاردنية.

**خطاب الملك حسين أمام المؤتمر الوطني الأردني**، عمان 1991/10/12.

الخلايلـة، أحمـد، (2000). **المصالح العليا للاردن المكونات والتحديات**، ط1، عمان، مركز دراسات الشرق الاوسط.

الخلايلـة، احمد، (1998). **الاستراتيجية الاردنية وارتباطها بالقضية الفلسطينية (جذورها – حاضرها – مستقبلها )،** ط1، عمان، المطابع العسكرية.

خلـف، محمـود، (1996). **مدخل الى علم العلاقات الدولية**، ط1 ، عمان، دار زهران.

خـوري، طـارق ومحمد رمامت، (1979)، **من المبادرة إلى المعاهدة**، عمان، مطابع المؤسسة الأردنية الرأي.

د. كانـتور، روبـرت، (1989). **الـسياسة العـربية المعاصرة**، ترجمة أحمد الظاهر، عمان، مركز الكتب الاردني.

الـداودي، محمـد سليمان ومنذر الدجاني، (1993). **النظام السياسي الاردني: اركانه ومقوماته**، ط1 ، الاردن.

الدوري، عدنان مهدي، (1997). **العلاقات الدولية المعاصرة**، ط2 ، الاسكندرية، المكتب الجامعي الحديث.

ر. بوريـسوف، (د.ت)، **الـسياسة الأمـريكية والشرق الأوسط في السبعينات**، ترجمة شوكت يوسف، دمشق، دار دمشق للطباعة والنشر.

الرشواني، منار محمد، (1999**). سياسات التكيف الهيكلي والاستقرار السياسي فـي الاردن 1989- 1997م**، رسـالة ماجستير غير منشورة ، جامعة ال البيت.

الرويفي، محمد، (1975). **محاضـرت في تاريخ العلاقات الدولية**، الرباط، مكتبة المعارف.

زاك، موشـيه، (د.ت)، **الحسين والسلام، العلاقات الأردنية الإسرائيلية**، ترجمة دار الجليل، عمان، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية.

الزين، سميح عاطف، (1987 ). **الـسياسة والسياسة الدولية**، لبنان، دار الكتاب البناني.

السالك، بسام، (1986). **تحت المجهر قضايا اقتصادية واجتماعية**، عمان.

السعودي، هالة، (د.ت)، السياسة الامريكية تجاه الصراع العربي الاسرائيلي (1967-1973)، **المستقبل العربي**، بيروت.

سعيد، فؤاد فائق ، (1988). **السياسة الخارجية الاردنية دراسة في المتغيرات المؤثرة وصناعة القرار**، رسالة ماجستير، بغداد، معهد الدراسات القومية والاشتراكية.

شديد، محمد ، (د.ت)، **الولايات المتحدة والفلسطينيون بين الاستيعاب والتصفية**، ترجمة كوكب الريس، القدس، جمعية الدراسات العربية.

شرابي، نظام ، (1990). **امريكا والعرب**، لندن، مكتبة رياض الريس.

شنيكات، خالد حامد ، (2000). **الحسين بن طلال و السياسة الخارجية الاردنية**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الاردنية.

الشوبكي، هادي محمد، (د.ت)، **العلاقات الاردنية- الامريكية (1956 – 1998)**، دراسة غير منشورة، عمان، مركز الرأي للدراسات والابحاث، وحدة الدراسات والابحاث.

الشيخ، رافت غنيمي، (د.ت)، **امريكا والعلاقات الدولية**، القاهرة، عالم الكتب.

شاهين، الياس،(1980). **الصهيونية الحقيقة والاختلاقات**، مجموعة مقالات مترجمة، موسكو، دار التقدم.

الطراونة، فايز، (2005). **الدبلوماسية التفاوضية في التجربة الاردنية (من واشنطن إلى وادي عربة)**، أشراف ومراجعة محمد مصالحه، ط2، عمان، مركز الدراسات البرلمانية (داميا).

الطويل، فالح، (1996). **اللاجئون الفلسطينيون قضية تنتظر حلا**، اربد، مطبعة ابن خلدون.

عبد الجواد، جمال، ( 2000 ). الشرق الأوسط بعد التسوية : الأولويات الأمنية والعلاقات الجيدة بالقوى، **السياسة الدولية**، عدد 140.

عبد الرحمن، حمدي، ( 1993 ). التحول الديمقراطي في افريقيا، **السياسة الدولية**، عدد 113.

عـبد الـشافي، عـصام ، ( 2003 ). مؤسسات صنع القرار الأمريكية و إدارة الأزمة العراقية، **السياسة الدولية**، العدد 153، مجلد 38.

عـبد المجـيد، وحيد ، (1985 ). **الاستقطاب في منطقة شرقي البحر المتوسط،** نـشرت علـى شـكل كتاب، التوازنات الدولية في منطقة الشرق الاوسط، مركز دراسات السياسة والاستراتيجية بالاهرام.

عريقات، حربي محمد، (1993). **التنمية والتخطيط الاقتصادي**، مفاهيم عامة مع التركز على تجربة الاردن، ط1، عمان، دار الكرمل.

عـز الـدين، إبراهيم ، (1998 ). **العوامل المؤثرة في علاقات الأردن بالدول الكبـرى ( الـنموذج البريطاني الأمريكي )،** ورقة غير منشورة نظمت في مؤتمر السياسة الخارجية الاردنية واقع وتطلعات، عمان، ط1.

العزام، عبد المجيد، (2000). **مرتكزات السياسة الخارجية الأردنية**، ورقة نظمت في مؤتمر السياسة الخارجية الأردنية ودول الجوار، ط1، عمان 30-31/5/ 1999.

العزام، عبد المجيد ، (1999). **عملية صنع السياسة الخارجية الاردنية**، عمان، وزارة الثقافة.

العلـوان، شريف الجويد ، (1978 ). **السياسة الخارجية الامريكية وازمة الشرق الاوسط، 1967 – 1973**، ط1، بغداد، مطبعة المعارف.

علـوي، مـصطفى ، ( 2003 ). الـسياسة الخارجية الأمريكية و هيكل النظام الدولي، **السياسة الدولية**، العدد 153، المجلد 38.

علي ، ماجد ابراهيم ، ( 1991 ). **مبادئ العلاقات الدولية**.

علـي، محمـد جواد ، (2001). **السياسة الأمريكية تجاه الوطن العربي في ظل التغيرات الدولية الجديدة وآفاق المستقبل**، ورقة نظمت في مؤتمر العلاقات العربية – الأمريكية - نحو مستقبل مشرق، عمان، الجامعة الأردنية.

علي، مغاوري شلبي ، ( 2003 ). المبادرة الامريكية لتحرير التجارة مع الشرق الاوسط بين الاقتصاد والسياسة، **السياسة الدولية**، العدد 154، المجلد 38.

عماد يوسف و أروى الصباغ، (1996). **(مستقبل السياسات الدولية تجاه الشرق الأوسـط )**، ط1، عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط، دار البشير للنشر والتوزيع، يناير.

العمرو، ثروت، (د.ت)، **المساعدات الامريكية والتحول الديمقراطي فـي الاردن، (1985-1995 )**، ط1، عمان، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع.

العناني، خليل، (2004). الشرق الاوسط الكبير، **الـسياسة الدولية**، العدد 156، مجلد 39.

العوايشه، محمد ابراهيم، (2003). **العقوبات الاقتصادية في السياسة الخارجية الامـريكية في الفترة الممتدة من (1990 – 2000)**، رسالة ماجستير غير منشورة، عمان، الجامعة الاردنية.

عيسى، محمود خيري، غالي، بطرس (د.ت) **المدخل الى علم السياسة**، القاهره، مكتبة الانجلو المصرية.

عين ملك، جورج، ( 1986 ). **السياسة الامريكية : الية التدخل والعدوان**، ط1، دمشق، مكتبة الخدمة المطبعية.

الفارس، تيسير، ( 2001 ). **عـبدا الثاني مستقبل العلاقة الاردنية الفلسطينية**، خيار الكونفدرالية والتسوية النهائية، عمان.

فضة، محمد ، (1999)، **السياسة الخارجية المقارنة**، محاضرات القيت في قسم العلوم السياسية، الجامعة الاردنية.

فهمي، إسماعيل ، (1985). **التفاوض من اجل السلام في الشرق الأوسط**، ط1، القاهرة، مكتبة مدبولي.

فهمـي، عـبد القـادر محمـد ، (1997). **النظام السياسي الدولي، الدراسة في الأصـول النظـرية والخـصائص المعاصرة**، ط1، عمان، دار وائل للنشر والتوزيع.

كنعان، حسين، (2005). **مستقبل العلاقات العربية – الأمريكية**، ط1، لبنان، دار الخيال للطباعة والنشر والتوزيع.

اللاوندي، سعيد، (2002). **القرن الحادي و العشرين هل يكون امريكيا**، القاهرة، دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع.

لنت، جيمس، (1990). **الحـسين سيرة حياة**، ترجمة شفيق اجميعان، عمان، دار النشر.

المجالـي، عبدالـسلام، (2003 ). **رحلة العمر من بيت الشعر الى سدة الحكم**، بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر.

**المجذوب، محمد ، ( 1978).** العلاقات الدولية**، بيروت، مكتبة مكاوي.**

محافظـة، علـي، (1959). **العلاقات الاردنية – البريطانية، من تأسيس الامارة حتى الغاء المعاهدة، (1921- 1957)**، بيروت.

محافظه، علي، (1998). **الإطار النظري للسياسة الخارجية الاردنية (المحددات الطبيعـية والـسياسية)**، ورقـة غيـر منشورة نظمت في مؤتمر السياسة الخارجية الاردنية واقع وتطلعات، عمان، دار الحامد للنشر، ط1.

المحامـيد، خالـد خلف، (2002). **الاقتصاد وسياسة الاردن الخارجية**، عمان، وزارة الثقافة.

المدفعـي، مديحـة، (1993). **الاردن وحـرب السلام**، ترجمة رشيد ابو غيداء، عمان، مكتبة برهومة.

مـشاقبة ، أمين ، ( 2000 ). **السياسة الخارجية الاردنية ودول الجوار**، اوراق ووثائـق المؤتمـر الثانـي 30-1999/5/31، ط1، عمـان، الحامد للنشر والتوزيع.

مـصطفى، احمد، (1978 ). **الولايات المتحدة و المشرق العربي**، ط1، الكويت، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب.

مطـر، جمـيل، (د.ت)، مستقبل العرب بعد قمة عمان، توازن القوى في النظام الإقليمـي العربي، الخلفية السياسية لقمة عمان غير العادية، **مجلة المستقبل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد، السنة 19.

المعايطه، سميح، (1993). **في التسويه السياسيه للصراع العربي الصهيوني**، ط 1 عمان ، دار البشير.

مقلـد، اسـماعيل صبري، ( 1982 ). **نظريات السياسة الدولية دراسة تحليلية مقارنة**، ط1 ، الكويت ، جامعة الكويت.

مقلـد، اسماعيل صبري ، (1983 ). **الاستراتيجية الدولية في عالم متغير قضايا ومشكلات**، ط1، الكويت، شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع.

الملـك حسين، (د.ت)، **حربنا مع اسرائيل**، تحرير فيك فانس وبيارلاوير، بيروت، دار النهار للنشر.

منصور، احمد، (1994). **اضواء على السياسة الامريكية في الشرق الاوسط**، ط 1 بيروت، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع.

موسى، محمد، ( 1993 ). **اضواء على العلاقات الدولية والنظام الدولي**، ط1 ، بيروت، دار البيارق للنشر والتوزيع.

موسى، سليمان، ( 1996 ). **تاريخ الأردن في القرن العشرين (1958-1995)**، ط1، ج2، عمان، مكتبة المخزومي.

موسى، شحاده ، (1971). **علاقات اسرائيل مع دول العالم ( 1967-1970)**، ط 1، بيروت، مركز الابحاث.

***ميرل، مارسيل ، ( 1986 ).*** *سوسيولوجيا العلاقات الدولية*، ***ترجمة، حسن نافعة، ط1، دار المستقبل العربي، القاهرة.***

الميهي، اسيا، ( 1997 ). الراي العام في السياسة الخارجية الامريكية، **السياسة الدولية**، العدد 127.

النابلـسي، محمـد سعيد ، (1994). **المديونية وبرنامج التصحيح الاقتصادي – مؤتمـر الاقتـصاد الاردني: المشكلات والافاق**، تحرير مصطفى حمارنة، عمان، مركز الدراسات الاستراتيجية.

نافعـة، حـسن، ( 2002 ). وجهة نظر في : تطور الرؤية الأمريكية تجاه العالم العربي، **السياسة الدولية**، العدد 153، مجلد 38.

نافعـه، حسن، ( 2000). مستقبل النظام العربي بعد التسوية، **السياسة الدولية**، العدد 140.

نعمة، كاظم هاشم، ( 1979). **العلاقات الدولية**، ج1، بغداد.

النوايسة، سهم، (2001). **القرارات الاستراتيجية في السياسة الخارجية الاردنيه مـن عام 1970-1999،** رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الاردنيه، عمان.

النوايـسة، عـناد احمـد، ( 1994 ). **الوسطية في السياسة الخارجية الأردنية،** رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية.

نيكولـز، ديفـيد كـيه ، (1997). **أسطورة الرئاسة الأمريكية الحديثة،** ترجمة صادق إبراهيم عودة، عمان، الدار الأهلية للنشر و التوزيع.

هياجـنه، عدنان، (د.ت)، **( العلاقات الأردنية الأمريكية في عهد الملك عبد ا الثانـي )، دراسـة تحليلية 1999 – 2004،** دراسة غير منشورة، عمان، مركز الرأي للدراسات و المعلومات.

وارنر، دانيال ، (1996). السياسة الخارجية الأمريكية بعد انتهاء الحرب الباردة، **مجلـة دراسـات عالمية،** عدد 15، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.

واريـن كرسـتوفر،(1993 )، (ركائـز الـسياسة الخارجية الامريكية )، نشرة المجال، الصادرة عن وكالة الإعلام الامريكية، العدد 262 - 263، كانون ثانـي (ينايـر)، شـباط (فبرايـر)، 1993، **مجلة قراءات سياسية،** مركز دراسات الإسلام و العالم، السنة الثالثة، العدد الثاني، 1993.

## ب- المراجع الأجنبية :

AL-Hassan Bin Tallal ,**Jordan Quest For Peace ,Foreign Affairs** , VOL. 60 , NO. 4 , 1982, P805.

American University , **Washington. Jordan Country Study** : The American University , Washington 1980.

Stephen kaplen , **United States aid and regime maintance in Jordan ,(1957-1973)** public policy , spring 1975.

Steven James : u.s. military aid in 1980 , **journal of peace reseal** vol.32,no.4,1995,p39.

**U.S agency for international development** , office of middle east affaires, Washington , financial year , 1994 , p12.

Amawi, Abla M., " USAID in Jordan " , **Middle East Journal**, Vol.(IV),NO.4,Washington. D.C,1995,P.77.

Huntington ,Samuel,P.,"political Order in Changing Societes",op.cit. p.32.

krauthammer, Charles,"The Unipolar moment", **Foreign Affairs**, VOL.70,NO,1,1991,NewYork,PP.23-33.

## ملحق رقم (أ)

## اتفاقية بين المملكة الأردنية الهاشمية والولايات المتحدة الأمريكية

## لتأسيس منطقة تجارة حرة